الإتحاد الأوربي
بعثة مراقبة الانتخابات

# العراق 2021

## التقرير النهائي

## انتخابات برلمانية

10 تشرين الأول 2021

**بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق**

**10 تشرين الأول 2021**

# التقرير النـهائي

**المحتويات**


| |
|---|
| **أولا: الخلاصة ..... 5** |
| **ثانيًا: المقدمة ..... 8** |
| **ثالثا: السياق السياسي ..... 9** |
| **رابعا: الإطار القانوني والنظام الانتخابي ..... 10** |
| **خامسا: إدارة الانتخابات ..... 12** |
| **سادسا: تسجيل الناخبين ..... 15** |
| **سابعا: تسجيل المرشحين ..... 16** |
| **ثامنا. بيئة الحملة ..... 17** |
| **تاسعا: وسائل الإعلام ..... 20** |
| **عاشرا: الاتصالات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي ..... 25** |
| **الحادي عشر: مشاركة المرأة ..... 28** |
| **الثاني عشر: مشاركة الأقليات القومية والمشردين داخليا ..... 28** |
| **الثالث عشر: مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ..... 30** |
| **الرابع عشر: المجتمع المدني والمراقبة الدولية ..... 31** |
| **الخامس عشر: الخلافات الانتخابية ..... 32** |
| **السادس عشر: الاستطلاع وحساب النتائج وجدولتها ..... 34** |
| **السابع عشر: النتائج وبيئة ما بعد الانتخابات ..... 37** |
| **الثامن عشر: التوصيات ..... 41** |
| **التاسع عشر: المرفقات ..... 54** |


**يحتوي هذا التقرير على نتائج بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية 2021 في العراق. إن بعثة الاتحاد الاوربي مستقلة عن مؤسسات الاتحاد الاوربي وبالتالي لا يمثل هذا التقرير الموقف الرسمي للاتحاد الاوربي.**

**قائمة الاختصارات**

| | |
|---|---|
| **ACHR** | **الميثاق العربي لحقوق الإنسان** |
| **BoC** | **مجلس المفوضين** |
| **BVC** | **بطاقة الناخب البيومترية** |
| **BVR** | **تسجيل الناخبين البيومترية** |
| **CEDAW** | **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** |
| **CMC** | **هيئة الاتصالات والإعلام** |
| **CEO** | **رئيس موظفي الانتخابات** |
| **CoR** | **مجلس النواب** |
| **CPJ** | **لجنة حماية الصحفيين** |
| **CPT** | **فرق صنع السلام المسيحية** |
| **CRPD** | **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** |
| **CSO** | **منظمة المجتمع المدني** |
| **EJP** | **الهيئة القضائية الانتخابية** |
| **EU** | **الاتحاد الأوربي** |
| **EOM** | **بعثة مراقبة الانتخابات** |
| **EUR** | **اليورو** |
| **EVC** | **بطاقة الناخب الإلكترونية** |
| **GC** | **تعليق عام** |
| **GEO** | **مكتب المحافظة الانتخابي** |
| **GPS** | **نظام تحديد المواقع العالمي** |
| **HRC** | **هيئة حقوق الإنسان** |
| **ICCPR** | **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** |
| **ICERD** | **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري** |
| **IDP** | **شخص نازح داخليا** |
| **IFES** | **المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية** |
| **IHEC** | **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات** |
| **IJS** | **نقابة الصحفيين العراقيين** |
| **IMN** | **شبكة الإعلام العراقي** |
| **INA** | **وكالة الأنباء العراقية** |
| **INSM** | **الشبكة العراقية لوسائل التواصل الاجتماعي** |
| **IOM** | **منظمة الهجرة الدولية** |
| **IRI** | **المعهد الجمهوري الدولي** |
| **IS** | **الدولة الإسلامية / داعش** |
| **IT** | **تكنولوجيا المعلومات** |
| **IQD** | **الدينار العراقي** |
| **KDP** | **الحزب الديمقراطي الكردستاني** |
| **KRI** | **إقليم كردستان العراق** |
| **LTO** | **مراقب طويل الأمد** |
| **MEP** | **عضو البرلمان الأوربي** |
| **MP** | **عضو في البرلمان** |
| **NDI** | **المعهد الديمقراطي الوطني** |
| **NGO** | **منظمة غير حكومية** |
| **OCV** | **التصويت خارج البلاد** |
| **OHCHR** | **مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان** |
| **PCOS** | **ماسح ضوئي للعد في محطة الاقتراع** |
| **PM** | **رئيس الوزراء** |
| **PMF** | **قوات الحشد الشعبي** |

| | |
|---|---|
| PS | مركز اقتراع |
| PUK | الاتحاد الوطني الكردستاني |
| PwD | الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة |
| QR | استجابة سريعة |
| RSF | مراسلون بلا حدود |
| RTD | جهاز نقل النتائج |
| SNTV | صوت واحد غير قابل للتحويل |
| UN | الأمم المتحدة |
| UNAMI | بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق |
| UNCAC | اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد |
| UNDP | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| UNHCR | مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين |
| USB | الناقل التسلسلي العالمي |
| USD | الدولار الأمريكي |
| VVD | جهاز التحقق من الناخبين |
| VSAT | محطة ذات فتحة صغيرة جدا |
| WHO | منظمة الصحة العالمية |

**أولا: الخلاصة**

تمت الدعوة لانتخابات 2021 النيابية، التي أجريت في ظل النظام الانتخابي الجديد، استجابة لمطالب احتجاجات تشرين الجماهيرية. كانت الانتخابات تنافسية وأديرت بشكل جيد من الناحية الفنية، كما مكنت الحملات الانتخابية الهادئة إلى حد كبير الناخبين من اتخاذ خيارات مستنيرة.
كان التصويت سلميًا ومنظمًا إلى حد كبير، حيث كان الناخبون عمومًا قادرين على التعبير بحرية عن إرادتهم. وعلى الرغم من ذلك، فرضت التشريعات بعض القيود غير المبررة على الحقوق الانتخابية، وأثر الإنفاق غير المنظم للحملات بشكل سلبي على مستوى تكافؤ الفرص، ولم يتم حماية حرية وسائل الإعلام والتعبير بشكل صحيح أثناء الحملة، كما أن جدولة النتائج وإعلانها افتقرت إلى الشفافية.

• كانت انتخابات مجلس النواب في 10 تشرين الأول 2021 الانتخابات النيابية السادسة في حقبة ما بعد صدام حسين والأولى التي أجريت قبل انتهاء ولاية مجلس النواب التي تستمر لأربع سنوات. طغت ادعاءات التزوير الهائل والتلاعب بنظام نقل النتائج الإلكتروني على انتخابات 2018 السابقة. تم قمع الاحتجاجات الجماهيرية التي قادها الشباب والمجتمع المدني، والتي بدأت في تشرين الأول 2019، من قبل قوات الأمن والقوى المسلحة خارج إطار الدولة وأدت هذه الاحتجاجات الجماهيرية إلى استقالة رئيس الوزراء. أعلن من خلفه إجراء انتخابات مبكرة في 6 حزيران 2021، قبل عام واحد من موعدها المقرر. تم تأجيل موعد الانتخابات في وقت لاحق إلى 10 تشرين الأول بناءً على طلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

• يكفل الدستور الحقوق والحريات الأساسية اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة. وعلى الرغم من ذلك، يفرض التشريع الانتخابي قيودًا لا داعي لها على الحقوق الانتخابية والتي تتعارض مع التزامات العراق الدولية، مثل الأهلية القانونية للحق في التصويت ومتطلبات السن والتعليم واجتثاث البعث عند الترشيح. علاوة على ذلك، فإنه يحتوي على العديد من الثغرات ويتسم بعدم الدقة مع ترك العديد من جوانب العملية الانتخابية دون تنظيم، مما يعرض اليقين القانوني للخطر. مع غياب بيانات سكانية موثوقة، يستحيل التأكد مما إذا كانت المساواة في التصويت مضمونة من خلال ترسيم حدود الدوائر الانتخابية الحالي.

• في المجموع، تنافس 3،249 مرشحاً، بينهم 951 امرأة (29.3 في المائة)، على 329 مقعداً، وأجريت سباقات تنافسية في كل دائرة انتخابية. أسباب عدم أهلية المرشحين بين التسجيل ويوم الانتخابات غير واضحة في لائحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لدرجة عدم تحديد مبدأ الشرعية. علاوة على ذلك، تم استبعاد العديد من المرشحين على أساس انتهاك القانون الجنائي، دون أي قرار من المحكمة الجنائية مقابل ذلك.

• روجت الحملات الانتخابية بشكل رئيسي للمرشحين والكتل السياسية التي هيمنت على الانتخابات السابقة، فيما قاطعت العديد من الأحزاب المنتمية لحركة تشرين الاحتجاجية الانتخابات. تم احترام الحريات الأساسية في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحركات بشكل عام خلال الحملة، مما مكّن الناخبين من اتخاذ خيارات مستنيرة. كانت الحوادث العنيفة المتعلقة بالانتخابات خلال فترة الحملة الانتخابية نادرة. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن حالات ترهيب ضد الناخبين والمرشحين من قبل جهات مسلحة خارج إطار الدولة تابعة للأحزاب، والتي قد يكون لها تأثير على اختيار الناخبين ونسبة المشاركة.

• إن المبلغ الذي يمكن لحزب سياسي أو مرشح إنفاقه على الحملة الانتخابية غير منظم، مما أثر سلبًا على مستوى تكافؤ الفرص أمام المرشحين ومعاقبة الأحزاب الصغيرة أو الجديدة والمرشحين المستقلين. أفاد المحاورون أنه على الرغم من الحظر الصريح، استخدم العديد من شاغلي المناصب الحكومية العامة الأموال العامة للقيام بحملات انتخابية.

• أجريت الاستعدادات الانتخابية الفنية بشكل عام بكفاءة. تم تقييم الأداء العام للمفوضية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بشكل إيجابي، مع تنفيذ الخطط التشغيلية في الوقت المناسب. جدير بالثناء، قامت شركة تدقيق مستقلة بتقييم

سلامة نظام العد الإلكتروني وإدارة النتائج لتكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، لم يتم نشر نتائج التدقيق وظلت ثقة أصحاب المصلحة في نظام تكنولوجيا المعلومات بأكمله منخفضة.

• اختلف تصور أصحاب المصلحة حول استقلالية المفوضية بشكل ملحوظ والعديد من أصحاب المصلحة ينظرون إلى أعضاء مجلس المفوضين على أنهم معينون سياسيا. ظلت الشفافية في عمل المفوضية محدودة، على الرغم من بعض التحسينات الأخيرة. توفرت المعلومات المهمة على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باللغة العربية فقط ومع ذلك، كان النشر المنهجي للنصوص الكاملة لقرارات ولوائح وتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باللغتين العربية والكردية مفقودًا. علاوة على ذلك، تبين أن التوعية العامة وخاصة المشاركة مع أصحاب المصلحة غير كافية وأشار جميع أصحاب المصلحة تقريبًا إلى غياب برنامج قوي لتوعية الناخبين.

• احتوى السجل النهائي للناخبين على 25.2 مليون ناخب مؤهل، مع 17.2 مليون عراقي مسجلين بيومتريا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لحوالي 5 ملايين ناخب التصويت باستخدام بطاقات الناخب الإلكترونية القديمة غير البيومترية. نظرًا لعدم توزيع جميع بطاقات الناخبين البيومترية قبل يوم الانتخابات، إستحوذ حوالي 20 مليون ناخب فقط على بطاقة ناخب صالحة مطلوبة للتصويت. بشكل عام، لم تكن عملية تسجيل الناخبين البيومترية شاملة بما فيه الكفاية وفي ظل غياب بيانات تعداد السكان ذات الصلة، لم يكن من الممكن تقييم دقة بيانات تسجيل الناخبين.

• سمح المشهد الإعلامي شديد الاستقطاب بتغطية حيوية ولكن متحيزة في الغالب للحملات الإنتخابية وفترة ما بعد الانتخابات على معظم القنوات التلفزيونية الخاصة. نظمت قناة العراقية الإخبارية العامة نقاشات تعددية لكنها فشلت في تغطية أنشطة ألحملات الإنتخابية في البرامج الإخبارية في أوقات الذروة وفي تخصيص وقت بث مجاني كافٍ لجميع المرشحين. تم تقييد وصول القنوات التلفزيونية إلى مراكز الاقتراع ومكان التحقق وإعادة الفرز من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مما قلل من الشفافية. افتقرت هيئة الإعلام والاتصالات، الجهة المنظمة للإعلام، إلى الشفافية لعدم نشر تحذيراتها وقراراتها. استمرت بواعث القلق الجدية بشأن حرية التعبير مع ورود تهديدات في جميع أنحاء البلاد وصدور أحكام شديدة بالسجن ضد الصحفيين في إقليم كردستان العراق.

• بحسب الرصد الإعلامي لبعثة الاتحاد الاوربي، فإن قناة العراقية الإخبارية العامة لم تكن منصفة في تغطيتها، فقد فضلت القناة تحالف العزم والتحالف الكردستاني وائتلاف دولة القانون، وهمشت التيار الصدري وتحالف تقدم وتحالف قوى الدولة الوطني وتحالف الفتح. من الواضح أن القناة الخاصة الرئيسية، الشرقية نيوز، قد أيدت تحالف تقدم في كل من البرامج الانتخابية (29 في المائة) وفي الإعلانات السياسية المدفوعة (64 في المائة). فضلت القناة الكردية الرئيسية رووداو التلفزيونية الحزب الديمقراطي الكردستاني (48 في المائة) والتحالف الكردستاني (28 في المائة) في جميع البرامج الانتخابية، وكذلك في الإعلانات السياسية المدفوعة (66 و 34 في المائة على التوالي).

• تم تقييد حرية التعبير على الإنترنت بسبب العديد من بنود قانون العقوبات والأحكام الجنائية المبهمة، مثل تلك الواردة في قانون إقليم كردستان لمنع إساءة استخدام معدات الاتصالات. أفاد العديد من المحاورين بتفشي المعلومات المضللة والتدخلات التلاعبية عبر الإنترنت والتي عطلت سلامة الفضاء على الإنترنت. أدى انتشار المراقبة عبر الإنترنت والمضايقات المبلغ عنها من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على مدار العامين الماضيين إلى تعريض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للخطر، بما في ذلك خلال فترة الانتخابات. قام المتنافسون والجهات الخارجية بحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الإعلانات السياسية المدفوعة. أعاقت التهديدات والشتائم والهجمات المتكررة على الإنترنت شمولية النقاش السياسي. تم استهداف المرشحات من خلال حملات التشهير عبر الإنترنت.

• إن تنفيذ المطلب الدستوري لتمثيل النساء بنسبة 25 في المائة على الأقل في مجلس النواب يعوقه صعوبات متأصلة في نظام الكوتا ضمن نظام إنتخابي يعتمد على الأغلبية فضلاً عن الافتقار إلى الوضوح في الأحكام القانونية ذات الصلة.

علاوة على ذلك، تم تفسير الأحكام ذات الصلة لتطبيق الكوتا كحد أقصى وليس كحد أدنى، ووفقًا للنتائج الأولية الكاملة، تم انتخاب 97 امرأة (29.5 في المائة)، منهن 57 على أساس عدد الأصوات التي تم الحصول عليها، بينما 40 بفضل أحكام نظام الكوتا.

• لا يتطرق التشريع الانتخابي إلى طرق ضمان ممارسة الحقوق السياسية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي لا يفي بالالتزامات الدولية. لم تنجح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إعتماد نهج استباقي من خلال متابعة المقترحات التي من شأنها تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الإدلاء بأصواتهم بطريقة تحترم سرية تصويتهم.

• يضمن قانون الانتخابات تسعة مقاعد محجوزة لبعض الأقليات القومية، لكن تنفيذه فشل مرة أخرى في تحقيق تمثيلها السياسي الهادف. انخفضت أعداد النازحين داخليًا بشكل كبير، لكن مشاركتهم ظلت تمثل تحديًا، حيث أن أقلية منهم فقط تعيش في مخيمات رسمية وبالتالي يمكن تسجيلها رسميًا على أنها نازحة والاستفادة من أحكام التصويت الخاص.

• لا تحتوي التشريعات على أي أحكام بشأن المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى والفصل فيها على المستوى الإداري، وقليل من الأحكام المتعلقة بالوضع القانوني. إن ترك الجوانب الحاسمة لآلية تسوية النازعات الانتخابية للسلطة التنظيمية للمفوضية، بدلاً من تدوينها في القانون، لا يضمن اليقين القانوني أو الحق في الإنصاف القانوني الفعال. لا تتماشى لائحة الشكاوى في إجراءات اليوم الانتخابي مع الأحكام القانونية لإعلان النتائج. تم التعامل مع الطعون على النتائج من خلال الالتفاف على العملية والمواعيد النهائية على النحو المنصوص عليه في التشريع.

• كانت عملية الإقتراع في اليوم الانتخابي سلمية ومنظمة إلى حد كبير. كان الناخبون عمومًا قادرين على التعبير بحرية عن إرادتهم وكان وكلاء الأحزاب حاضرين في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع وتم إتباع إجراءات التصويت إلى حد كبير. تم تقييم السلوك العام للتصويت بشكل إيجابي في 95 في المائة من مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو بعثة الاتحاد الاوربي. ومع ذلك، لم يتم ضمان سرية التصويت دائمًا ولم يتم تنفيذ إجراءات التحقق من بصمات الأصابع بشكل متسق، مما أدى إلى حرمان بعض الناخبين من حق التصويت. وكانت نسبة المشاركة المعلنة رسميا منخفضة، أي 44 في المائة.

• لم يُمنح حق الوصول إلى عملية الجدولة في المركز الوطني لجدولة النتائج التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى بعثة الاتحاد الاوربي أو مجموعات المراقبين المحلية على الرغم من الإشارة الإجرائية إلى وجود مراقبين معتمدين طوال العملية الإنتخابية والاتفاقية الإدارية الموقعة بين بعثة الاتحاد الاوربي في العراق و المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. افتقرت عملية جدولة النتائج إلى الشفافية ولم تحترم حق المواطنين في الحصول على المعلومات. نتيجة لذلك، لم تتمكن بعثة الاتحاد الاوربي من إجراء تقييم مستنير لهذه المرحلة من العملية.

• في المقابل، أتاح المركز الوطني للعد والفرز التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الذي كان يعمل في الفترة من 12 إلى 16 تشرين الأول ثم من 27 تشرين الأول فصاعدًا، لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات والمراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين الوصول الكامل لمراقبة العملية التي كانت حسنة الإدارة وشفافة. قام المركز في البداية بمعالجة 3،681 مركز اقتراع معزول (6.3 في المائة) من جميع أنحاء البلاد التي واجهت مشاكل فنية مع إرسال النتائج في اليوم الانتخابي وبعد ذلك الدفعة الأولية المكونة من 2،153 مركز اقتراع معترض عليه، أي (3.6 في المائة) حيث تمت إعادة عدها يدويًا.

• وفقًا للمفوضية، تم تسجيل 22،118،368 ناخبًا وصوت 9،602،876 أو 44٪ منهم. أكدت الكتلة الصدرية مكانتها باعتبارها القوة السياسية الأقوى، فيما خسر تحالف الفتح وتحالف قوى الدولة الوطني معظم مقاعدهما. قدم المرشحون المرتبطون بتقدم وتشرين أداءً قوياً. أدت إجراءات المفوضية المطولة وغياب الاتصال الواضح إلى انتقادات القوى الخاسرة والتي رفضت قبول النتائج ودعمت خيم الاحتجاج في مواقع مختلفة من البلاد.

• يفتقر نشر النتائج إلى الشفافية. تم نشر النتائج على مستوى الدوائر الانتخابية مع عدد الأصوات لكل مرشح، ولكن بدون ذكر الانتماء (الحزب أو الائتلاف أو مستقل)، على موقع المفوضية العليا للانتخابات. لم تتح النتائج التفصيلية على مستوى محطات الاقتراع والإحصاءات المفصلة لعدد أوراق الإقتراع الصحيحة والباطلة على مستوى الدائرة الانتخابية. وكانت النتائج الوحيدة التي نشرت على مستوى محطات الإقتراع على الموقع الإلكتروني هي النتائج المتعلقة بـ 3،681 محطة اقتراع معزولة.

تقدم بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات 23 توصية لتحسين الانتخابات في العراق. وهي تشمل التوصيات السبع التالية ذات الأولوية:

1. إلغاء شرط تمتع الناخبين بالأهلية القانونية الكاملة من أجل جعل هذا الحكم يتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

2. إزالة القيود غير المعقولة على الحق في الترشح، في جملة أمور، المستوى التعليمي وجميع متطلبات الانتماء السياسي وخفض سن الترشح.

3. وضع قيود على التبرعات، بما في ذلك العينية، وعلى الإنفاق الإنتخابي لتعزيز الشفافية والمساءلة في التمويل السياسي، بما في ذلك الإعلان السياسي عبر الإنترنت. يجب تزويد الرقابة بالموارد المناسبة وتحديدها، مع إنفاذ إداري قوي وسلطات عقابية قادرة على ضمان نشر جميع تقارير تمويل الأحزاب السياسية في الوقت المناسب.

4. تعريف مفاهيم واجراءت القدح والذم والتشهير وإلغاء تجريمها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية

5. اعتماد قانون شامل لحماية البيانات وآلية إشراف لضمان حق المواطنين في خصوصية بياناتهم الشخصية، والحماية من التتبع الشامل للأفراد وأنشطتهم عبر الإنترنت، وكذلك ضد المعلومات غير المرغوب فيها، بما في ذلك الدعاية السياسية

6. تحديد مواعيد نهائية واختصاصات واضحة في القانون حول كل مرحلة متميزة من تسوية النزاعات الانتخابية. يجب أن تسمح المواعيد النهائية لشكاوى اليوم الانتخابي التي قد تؤثر على نتائج الانتخابات بالحل قبل إعلان النتائج.

7. زيادة الشفافية وثقة الجمهور في العملية الانتخابية من خلال نشر النتائج التدريجية أثناء عملية الفرز ونشر النتائج الأولية والنهائية موزعة حسب محطات الاقتراع.

**ثانيًا: المقدمة**

بعد دعوة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نشر الاتحاد الاوربي أول بعثة لمراقبة الانتخابات في العراق بين 28 آب و 1 تشرين الثاني لمراقبة الانتخابات البرلمانية لعام 2021.
قادت البعثة السيدة فيولا فون كرامون، عضو البرلمان الاوربي من ألمانيا. تألفت بعثة مراقبة الانتخابات من فريق من اثني عشر محلل أساسي في بغداد وأربيل و 20 مراقبا دائما متمركزين في ثلاثة محاور في جميع أنحاء العراق.

قبل اليوم الانتخابي بفترة وجيزة، تم تعزيز بعثة مراقبة الانتخابات بوفد مراقبة مكون من سبعة أعضاء في البرلمان الاوربي بقيادة السيد دومينيك رويز ديفيسا، عضو البرلمان الاوربي من إسبانيا، بالإضافة إلى 57 مراقب قصير الأمد معينين محليًا من البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي معتمدة في العراق وكذلك من كندا والنرويج. في المجموع في اليوم الانتخابي، ضمت البعثة 101 مراقبًا من 22 دولة عضو في الاتحاد الاوربي وكندا والنرويج.

كان تفويض البعثة هو تقييم العملية الانتخابية برمتها مقابل الالتزامات والتعهدات الدولية لإجراء انتخابات ديمقراطية بالإضافة إلى قوانين العراق. كانت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الاوربي مستقلة في نتائجها واستنتاجاتها والتزمت بإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي تم الاحتفال به في الأمم المتحدة في تشرين الأول 2005. أثر الوضع الأمني سلبًا على حرية حركة مراقبي بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات وقدرتهم على المراقبة عبر البلد.

عند مغادرة بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، لم تكن بعض أجزاء العملية الانتخابية قد انتهت بعد وهي إعادة الفرز اليدوي لمحطات الاقتراع التي تم الطعن فيها والتي بدأت في 27 تشرين الأول والفصل في الشكاوى المقدمة والتصديق على النتائج النهائية من قبل المحكمة الاتحادية العليا. يتضمن هذا التقرير التطورات التي لاحظتها البعثة لغاية 31 تشرين الأول 2021.

**ثالثا: السياق السياسي**

***على الرغم من أن الانتخابات المبكرة جاءت بناءً على طلبات من حركة تشرين الاحتجاجية، إلا أن العديد من القوى السياسية التي تمثلها قاطعت الانتخابات.***

كانت انتخابات مجلس النواب في 10 تشرين الأول 2021 هي الانتخابات البرلمانية السادسة في حقبة ما بعد صدام حسين والأولى التي أجريت قبل انتهاء فترة مجلس النواب التي تدوم لأربع سنوات.
سجلت الانتخابات السابقة في 2018 أدنى نسبة مشاركة منذ الإطاحة بصدام حسين (46 في المائة) وفاز بها تحالف سائرون (14 في المائة، 54 مقعدا) بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، تلاه تحالف الفتح بزعامة هادي العامري (48 مقعدا) وجاء فوز تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي (42 مقعدًا)، الذي انشق عن ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي في المركز الثالث، يليه الحزب الديمقراطي الكردستاني (25 مقعدًا) وائتلاف دولة القانون (25 مقعدا). طغت مزاعم التزوير والتلاعب الهائل بنظام نقل النتائج الإلكتروني على انتخابات 2018؛ تم تغيير التشريع الانتخابي بأثر رجعي بعد الإدلاء بالأصوات؛ تم إحراق موقع تخزين رئيسي لأوراق الاقتراع بعد إصدار الأمر بإعادة فرز الأصوات يدويًا. لم يتم الإعلان عن النتائج النهائية إلا بعد ثلاثة أشهر، حيث أعرب الجمهور العام عن عدم ثقته في النتيجة وفي إدارة الانتخابات.
في تشرين الأول 2019، بدأت موجة من احتجاجات حركة تشرين في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من اندلاعها في بغداد والمناطق الشيعية الجنوبية. تظاهر الشباب والمجتمع المدني ضد الفساد وسوء الخدمات ونقص فرص العمل وأداء الحكومة والأحزاب السياسية بشكل عام. ردت قوات الأمن والجهات المسلحة خارج إطار الدولة بالعنف، مما أسفر عن مقتل المئات وإصابة الآلاف من المشاركين السلميين في الاحتجاج. وقُتلت شخصيات معروفة في حركة الاحتجاج على أيدي قتلة حتى بعد انتهاء الاحتجاجات. أدت الاحتجاجات في نهاية المطاف إلى استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في كانون الأول 2019.

تم تمرير تشريع انتخابي جديد لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، بما في ذلك تغيير النظام الانتخابي، وأعيد تعيين جميع أعضاء المفوضية التسعة لمجلس المفوضين. في 9 نيسان 2020، تم تعيين رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي رئيسًا للوزراء بعد أربعة أشهر من الأزمة السياسية، وفي 31 تموز أعلن عن إجراء انتخابات مبكرة في 6 حزيران 2021، أي قبل عام واحد من الموعد المقرر. في أوائل عام 2021، تم تأجيل موعد الانتخابات إلى 10 تشرين الأول بناءً على طلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتي كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت لاستكمال الاستعدادات الانتخابية.

بموجب النظام الإنتخابي الجديد القائم على الصوت الواحد غير المتحول، سُمح للمرشحين المستقلين لأول مرة بالترشح، وفضلت الدوائر الانتخابية الأصغر كثيرًا المرشحين المعروفين محليًا الذين لديهم سجلات حافلة في دائرة انتخابية معينة، فضلاً عن الكيانات السياسية القادرة على تثقيف ناخبيها بشأن التصويت التكتيكي وتوفير الوسائل للحملة الإنتخابية . وعلى الرغم من أن حركة تشرين بمطالبتها بالإصلاح السياسي والاقتصادي هي التي تسببت في إجراء انتخابات مبكرة، إلا أن العديد من القوى السياسية التي تشكلت لتمثيلها قاطعت الانتخابات، وكانت أسباب المقاطعة المذكورة هي: اغتيال عدد من قيادات الحركة، وتهديدات مزعومة، ونقص الوقت والموارد والنية في "عدم إضفاء الشرعية على النظام الحالي". قدمت

أحزاب تشرين الثلاثة نحو 100 مرشح فقط على مستوى البلاد، أي أقل من ثلاثة في المائة من العدد الإجمالي للمرشحين، على الرغم من أن أفكار تشرين وفقًا للاستطلاع الوحيد المتاح قبل الانتخابات كان لها صدى قوي لدى الناخبين.

كان التيار الصدري"الكتلة الصدرية" بزعامة مقتدى الصدر هو التشكيل المستقل الوحيد المهم في الجانب الشيعي من الطيف السياسي. حيث كان زعيمها قد دعا في تموز أنصاره إلى مقاطعة الانتخابات، لكنه تراجع عن قراره بنهاية آب. وضم تحالف الفتح الذي يتزعمه هادي العامري عدة أحزاب شيعية تميل إلى إيران ومرتبطة بجماعات تحت مظلة الحشد الشعبي. كما شارك في الانتخابات تحالفان شيعيان معتدلان: تحالف قوى الدولة برئاسة عمار الحكيم الزعيم السابق للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي ورئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وائتلاف دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية.

وكان الائتلافان السنيان الرئيسيان المتنافسان في الانتخابات هما تحالف تقدم الوطني برئاسة محافظ الأنبار السابق ورئيس مجلس النواب الحالي محمد الحلبوسي وتحالف العزم العراقي بقيادة رجل الأعمال السني خميس الخنجر.

في إقليم كردستان العراق، حيث نادراً ما حدثت احتجاجات تشرين وكان الوضع السياسي أكثر ثباتاً، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة مسعود بارزاني وعائلته، الحزب الأكبر. أما القوة الرئيسية الأخرى كانت التحالف الكردستاني المكون من الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تديره عائلة الطالباني والحركة من أجل التغيير "غوران". اتفقت كلتا القوتين الرئيسيتين في إقليم كردستان العراق على تعزيز النفوذ الكردي في "المناطق المتنازع عليها" مع بغداد كهدف رئيسي لهما.

**رابعا: الإطار القانوني والنظام الانتخابي**

***تؤدي القيود والثغرات وعدم الدقة إلى الافتقار إلى اليقين القانوني والافتقار إلى الحماية الفعالة للحقوق الانتخابية. من غير الواضح ما إذا كانت المساواة في التصويت مضمونة من خلال الترسيم الحالي للدوائر الانتخابية.***

**المبادئ والالتزامات الدولية**

العراق دولة طرف في الصكوك القانونية الدولية الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان وإجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة. صدق العراق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1971 والى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1970. وانضم العراق إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1986، والى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013، والى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2008، وهي أيضًا دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

**حقوق الإنسان الدستورية**

ينص دستور العراق لعام 2005 على الفصل بين الفروع الثلاثة للسلطة ويؤيد الاقتراع العام والمتساوي. يضمن المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. كما يكفل حرية التعبير وحرية الصحافة والتجمع والتظاهر السلمي بما لا يخل بالنظام العام والأخلاق، وينص كذلك على أن لكل فرد الحق في التمتع بالحياة والأمن والحرية ويحظر الحرمان من هذه الحقوق أو إعادة تقييدها، إلا وفقًا للقانون وبناءً على قرار يتم رفع دعوى ضده من قبل سلطة قضائية مختصة. ينص الدستور على إنشاء مفوضية عليا مستقلة لحقوق الإنسان.

**التشريع الانتخابي**

تتكون التشريعات الرئيسية التي تنظم انتخابات مجلس النواب من قانون الانتخابات 2020/9، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 2019/31، وقانون الأحزاب السياسية 2015/36، وقانون المحكمة الاتحادية العليا 2005/30 والذي تم تعديله مؤخرًا في آذار 2021. ويكتمل الإطار القانوني باللوائح والتعليمات الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

يُمنح حق التصويت للمواطنين العراقيين الذين لا تقل أعمارهم عن 18 عامًا في سنة الانتخابات، والمسجلين في سجل الناخبين وبحوزتهم بطاقة اقتراع إلكترونية ووثائق ثبوتية محددة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكونوا "مؤهلين تمامًا"، أي يجب أن يتمتعوا بالأهلية القانونية الكاملة. يتعارض هذا التقييد مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[1]، لا سيما في ضوء القانون المدني لعام 1951 الذي يسمح بالحرمان الواسع من الأهلية القانونية على أساس الإعاقات العقلية والفكرية.

***توصية ذات أولوية: إلغاء شرط تمتع الناخبين بالأهلية القانونية الكاملة بحيث ينسجم هذا الحكم يتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.***

يترك القانون العديد من الجوانب الحاسمة للعملية الانتخابية غير منظمة. فان الأمور المتعلقة بالأحزاب السياسية وتسجيل المرشحين وإلغاء الترشيح والحملات الانتخابية في وسائل الإعلام والمواعيد النهائية وإجراءات حل النزاعات الانتخابية تخضع إلى حد كبير، وفي بعض الأحيان بشكل غير مباشر، للوائح الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. مثل هذه الممارسة لا تضمن شرعية قانونية ولا تضمن حماية فعالة للحقوق الانتخابية.

**نظام الانتخاب وترسيم الدوائر**

إن النظام الانتخابي، الذي تبناه مجلس النواب المنتهية ولايته، هو نظام الصوت الواحد غير المتحول، الذي يغلب عليه طابع الأغلبية مع بعض عناصر النسبية، مع تقليص حجم الدوائر الانتخابية.

لا يحدد الدستور العدد الدقيق لأعضاء مجلس النواب. وينص بدلا من ذلك على أن يكون هناك مقعد واحد لكل 100 ألف عراقي، فضلا عن تمثيل جميع المكونات "الأقليات". يحدد قانون الانتخابات عدد مقاعد مجلس النواب إلى 329، منها 320 مخصصة للمحافظات، كل واحدة مقسمة إلى دوائر انتخابية متعددة الأعضاء، 83 في المجموع، لكل منها 3-5 مقاعد. يمكن للأحزاب والائتلافات أن تتقدم بعدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية. ويسمح أيضا بالترشيح المستقل. خصص القانون 9 مقاعد للأقليات.

لا يحدد التشريع أي معايير بشأن ترسيم حدود الدوائر الانتخابية، كما أنه لا يحدد السلطة المختصة لتنفيذ هذا الترسيم. في ظل عدم وجود تعداد سكاني منذ عام 1997 وبالتالي بيانات سكانية موثوقة، فإن التأكد من ضمان المساواة في التصويت من خلال الترسيم الحالي أمر مستحيل عمليًا.

***توصية: إجراء تعداد سكاني على الصعيد الوطني ليكون بمثابة أساس لترسيم حدود الدوائر الانتخابية الجديدة وتخصيص المقاعد، بما في ذلك مقاعد الأقليات القومية المحجوزة، لضمان أفضل لمبدأ الاقتراع المتساوي.***

**خامساً: إدارة الانتخابات**

***إن الانتخابات مدارة بشكل جيد ولكن الشفافية المحدودة والمشاركة مع أصحاب المصلحة أدت إلى تقويض الثقة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.***

**هيكل وتكوين إدارة الانتخابات**

إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي الهيئة الدستورية المخولة بسلطات إدارية وتنظيمية واسعة لإدارة تسجيل وتثقيف الناخبين والانتخابات: تتألف من مجلس المفوضين وإدارة الانتخابات.

[1] تلزم المادة 12 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الأطراف بالاعتراف بأن " الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بأهلية قانونية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع جوانب الحياة " وتطالب المادة 29 الدول الأطراف بضمان الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وفرصة التمتع بها. على قدم المساواة مع الآخرين ، بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية ، بما في ذلك حق وفرصة الأشخاص ذوي الإعاقة للتصويت '.

تولى مجلس المفوضين الجديد المنصب لمدة أربع سنوات في كانون الثاني 2020 بعد اعتماد قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديد[2]. يتألف المجلس من سبعة قضاة من الدرجة الأولى واثنين من المرشحين من مجلس شورى الدولة، ويتم الموافقة عليهم بأغلبية أصوات مجلس النواب. أكد مجلس المفوضين على استقلاليته واحترامه للقانون في ضوء الإرث السلبي الذي خلفته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من الانتخابات السابقة التي كانت سيئة الإدارة. كانت هناك امرأة واحدة فقط بين أعضاء مجلس المفوضين.

يرأس إدارة الانتخابات كبير موظفي الانتخابات، ويتم انتخابه من بين أعضاء مجلس المفوضين لولاية مدتها عام واحد. وتتكون من المكتب الوطني في بغداد، ومكتب انتخابات إقليمي في كردستان و 19 مكتبًا انتخابيًا دائمًا في المحافظات. بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديد، تم تعيين جميع المدراء العامين لإدارة المكاتب الوطنية، فضلاً عن تعيين مدراء من خارج كوادر الهيئة. لم تقدم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بيانات مصنفة حسب فئة الجنس عن موظفي إدارة الانتخابات.

على الرغم من أن جميع أعضاء مجلس الإدارة قد تم اختيارهم عن طريق القرعة من بين المرشحين المختارين مسبقًا، إلا أن العديد من أصحاب المصلحة يعتبرونهم معينون سياسيا. لا يعترف بعض ممثلي المجتمع المدني بالمفوضية كمؤسسة مستقلة سياسياً، ولكن كهيئة إدارة انتخابات يعكس تكوينها توازن القوى في مجلس النواب. اختلف تصور أصحاب المصلحة حول المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكل ملحوظ. أعرب بعض أصحاب المصلحة عن مخاوفهم وعدم الثقة في استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتصور بان هنالك تعرض محتمل للضغط السياسي والتدخل.[3] ومع ذلك، أشارت بعض الأحزاب السياسية إلى شرعية أعلى للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديدة.

**إدارة الانتخابات**

تم إجراء الاستعدادات الفنية للتصويت الخاص في 8 تشرين الأول والتصويت العام في 10 تشرين الأول بكفاءة. وتم تقييم الأداء العام للمكتب الوطني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات و 19 مكتبًا انتخابيًا في المحافظات بشكل إيجابي من قبل المراقبين الدائمين، مع تنفيذ المراحل التشغيلية للعملية الانتخابية في الوقت المناسب. ومع ذلك، أفاد بعض المحاورين أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لم تكن دائمًا منفتحة بالكامل أمام الفاعلين الانتخابيين. أبلغ أصحاب المصلحة السياسيون عن بعض الحالات التي اعتُبرت فيها إجراءات المكاتب الانتخابية في المحافظات متحيزة سياسياً أو عرضة للضغط من الأحزاب البرلمانية القائمة.

كانت الشفافية في عمل المفوضية محدودة، على الرغم من التحسينات العديدة التي لوحظت قرب يوم الانتخابات. إن المعلومات المهمة، مثل قائمة محطات الاقتراع وقوائم المرشحين وعينات أوراق الاقتراع وكتيبات التدريب الخاصة بمراكز الاقتراع كانت متاحة على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بالإضافة إلى قاعدة بيانات ربط الناخبين بمحطات الإقتراع. ومع ذلك، كان النشر المنهجي للنص الكامل لقرارات المفوضية ولوائحها وتعليماتها باللغتين العربية والكردية على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كما يقتضي القانون، غير موجود.

لم تكن توعية الجمهور من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فعالة. كان الانخراط مع أصحاب المصلحة في شرح قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واستخدام التقنيات وقدرة المفوضية على إدارة تلك التقنيات غير كافٍ. ولم يتم الإبلاغ بشكل واضح عن المعلومات المتعلقة بضمانات البرامج المضمنة في الأجهزة الإلكترونية، وخاصة فيما يتعلق بسرية التصويت ونقل النتائج. فقط في 24 أيلول عقد رئيس مجلس المفوضين أول مؤتمر صحفي له منذ توليه منصبه في أوائل عام 2020.

[2] وفقًا لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 31 لعام 2019، يتم اختيار خمسة قضاة من قبل مجلس القضاء الأعلى، ويتم اختيار قاضيين من قبل مجلس القضاء من إقليم كردستان العراق، ويتم تعيين مستشارين اثنين من قبل مجلس شورى الدولة.

[3] بعد تجربة 2018 غير الناجحة إلى حد كبير، كان هناك نقص واسع النطاق في ثقة أصحاب المصلحة في استقلالية ونزاهة وكفاءة المؤسسة ، وكذلك في استخدام تقنيات المعلومات وفي قدرة المفوضية على التحكم في هذه التقنيات.

أدى افتقار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى الشفافية إلى تغذية الشائعات حول مخططات التزوير المحتملة في يوم الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام أجهزة العد والفرز الإلكترونية والنقل الإلكتروني للنتائج من محطات الاقتراع إلى المكتب الوطني.

***توصية: زيادة شفافية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال نشر جميع المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة، بما في ذلك جميع قرارات ولوائح المفوضية باللغتين العربية والكردية في الوقت المناسب، ومن خلال المشاورات المنتظمة مع أصحاب المصلحة.***

استخدمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في يوم الانتخابات ثلاثة أنواع من الأجهزة الإلكترونية، قدمتها الشركة الكورية الجنوبية "ميرو للأنظمة". أولاً، جهاز التحقق من الناخبين، الذي استخدم في انتخابات 2014 و 2018، و الذي يتحقق من خلال بصمات الأصابع مما إذا كان الناخب مدرجًا في قائمة الناخبين الإلكترونية لمحطة الاقتراع. ثانيًا، ماسح ضوئي لعدّ محطات الاقتراع، تم طرحه في عام 2018، وهو عبارة عن جهاز ماسح ضوئي للعدّ يوضع أعلى صندوق اقتراع مغلق. يقوم الماسح بقراءة وجهي ورقة الاقتراع مرتين في وقت واحد. إن أوراق الاقتراع التي تم إدخالها إلى الجهاز للمسح ينتهي بها الأمر داخل صندوق الاقتراع. استخدم الجهاز تقنية قراءة الرموز البصرية، وقام تلقائيًا بحساب التصويت على كل ورقة اقتراع وطبع تقرير نتائج محطة الاقتراع. أخيرًا، أرسل جهاز نقل النتائج نتائج محطة الاقتراع بعد الانتهاء من عملية العد والفرز الإلكتروني. جعلت المطابقة المتبادلة لمعلومات الاقتراع بين الجهازين في الوقت الفعلي من عملية انتحال هوية الناخب أو حشو صندوق الاقتراع شبه مستحيلة.

بينما اكتسبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخبرة التشغيلية في استخدام الأجهزة الإلكترونية على مر السنين، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل مفرط على الدعم الفني المقدم من الشركة الموردة، بما في ذلك العمليات الحساسة في يوم الانتخابات والتي يجب أن تخضع حصريًا لسيطرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

***توصية: تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضرورة للإشراف والإدارة على جميع الجوانب المتعلقة بعملية الانتخابات، بما في ذلك جدولة النتائج.***

لأول مرة، قامت شركة التدقيق الألمانية "هنسولدت" بتقييم نزاهة التحقق من الناخبين والعد الإلكتروني ونظام تكنولوجيا المعلومات لإدارة النتائج. كما تم إجراء ثلاثة تمارين محاكاة بشكل إيجابي من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عينة محدودة من مراكز الاقتراع في جميع الدوائر. قامت المحاكاة بتكرار عملية يوم الانتخابات بما في ذلك استخدام جهاز التحقق من الناخبين و ماسح ضوئي للعدّ وجهاز نقل النتائج. ومع ذلك، تم نشر تقارير محدودة فقط عن نتائج المحاكاة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تنفيذ تدابير الشفافية، مثل نشر أوصاف الأنظمة الإلكترونية، بما في ذلك تفاصيل عن المكونات التقنية للأجهزة والبرمجيات، ولم يتم إتاحة نتائج شهادة التدقيق للجمهور.

***توصية: كإجراء أساسي للشفافية، يتعين على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحفاظ على تدقيق طرف ثالث مستقل لأنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل الانتخابات المستقبلية وضمان نشر تقارير التدقيق علنًا.***

تمكنت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات من مراقبة المحاكاة في 15 موقعًا مختلفًا في جميع أنحاء البلاد، مع تركيز المحاكاة بشكل أساسي على اختبار الأخطاء. أظهر موظفو الإقتراع بشكل عام معرفة كافية بالإجراءات واستخدام الأنواع الثلاثة من الأجهزة الإلكترونية. لم تتضمن المحاكاة دائمًا إعادة الفرز اليدوي الإلزامي لمحطة اقتراع واحدة تم اختيارها عشوائيًا داخل كل مركز اقتراع.
على الرغم من بعض التحديات الأولية، تم تعيين وتدريب حوالي 350.000 موظف اقتراع، مع إيلاء اهتمام خاص لتشغيل الأجهزة الإلكترونية وإجراء العد اليدوي. ومع ذلك، كان من الملاحظ في يوم الانتخابات أن بعض إجراءات الاقتراع لم يتم تنفيذها بشكل متسق.

***توصية: يجب تعزيز تدريب موظفي الاقتراع لضمان تطبيق موحد للإجراءات في جميع محطات الاقتراع وسرية التصويت.***

**توعية الناخبين**

إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن أنشطة تثقيف وتوعية الناخبين. أشار جميع أصحاب المصلحة إلى عدم وجود برنامج قوي لتوعية الناخبين، والحاجة إلى مشاركة أقوى من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمعالجة المستوى المنخفض لمشاركة الناخبين. كانت المعلومات حول النظام الانتخابي الجديد والعملية الانتخابية الشاملة واستخدام ورقتي اقتراع مختلفتين للتصويت الخاص والعام على التوالي، وخاصة المعلومات حول كيفية التصويت غير متوفرة. أفاد مراقبو الفترة طويلة الأجل بأن أنشطة توعية الناخبين محدودة للغاية في المحافظات. ومع ذلك، في الأسابيع الأخيرة التي سبقت يوم الانتخابات، لوحظ تحسن واضح في التواصل الإعلامي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

***توصية: يجب على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الإنخراط في أنشطة التوعية المدنية وتثقيف الناخبين في جميع مراحل الدورة الانتخابية وفي جميع أنحاء البلاد، باللغتين العربية والكردية، ويجب أن تستهدف هذه الأنشطة بشكل خاص الناخبين لأول مرة والنساء ومجموعات الأقليات والنازحين داخليًا.***

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، واجهت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعض القيود المالية التي أدت إلى انخفاض كبير في الميزانية المخصصة لانشطة توعية الجمهور. نتيجة لذلك، اعتمدت حملة توعية الناخبين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الغالب على البث ووسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة. بين 1 و 19 أيلول، أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 102 منشورًا على وسائل التواصل الاجتماعي، باللغة العربية فقط. وقد حد هذا من وصول غير الناطقين باللغة العربية إلى المعلومات المتعلقة بالانتخابات وتعارض مع الدستور، الذي ينص على أن اللغتين العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق. تمت دبلجة ثمانية مقاطع فيديو لتوعية الناخبين بلغة الإشارة.[4]

كما تأثرت أنشطة توعية الناخبين الأخرى، مثل المشاركة الشخصية والمباشرة لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام سلبًا بسبب قيود جائحة كورونا. ومع ذلك، كانت هناك بعض المنح الصغيرة المتاحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في التثقيف المدني وتثقيف الناخبين، وبناء القدرات للمرشحين والتدريب المتخصص على كيفية مكافحة خطاب الكراهية.

[4] مثلت معلومات توعية الناخبين 22 في المائة من المشاركات التي نشرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. استهدف واحد من كل ستة منشورات مجموعة معينة، وخاصة الناخبين لأول مرة، والشباب. وكانت أفضل المشاركات أداءً هي منشورات توعية الناخبين على الإجراءات.

**سادسا: تسجيل الناخبين**

***لم تكن عملية تسجيل الناخبين البيومترية شاملة بما فيه الكفاية، من بين 25 مليون ناخب مؤهل، تم تسجيل 17 مليونًا بيومتريًا، مع مشاركة منخفضة للناخبين لأول مرة.***

**الحق في التصويت**

يُمنح حق التصويت للمواطنين العراقيين الذين بلغوا 18 عامًا على الأقل في سنة الانتخابات، والمسجلين في سجل الناخبين، وبحوزتهم بطاقة تصويت إلكترونية ووثائق ثبوتية محددة، وهم يتمتعون بأهلية كاملة. يحمي القانون الناخبين من الاستبعاد المحتمل من خلال الإجراءات الإدارية من خلال مطالبة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتسجيل جميع الناخبين المستوفين لشروط الأهلية.

**إجراءات تسجيل الناخبين**

يعتمد العراق نظام تسجيل تلقائي للناخبين حيث لا يُطلب من الناخبين التسجيل في كل حدث انتخابي. يستند سجل الناخبين وتحديد رقعتهم الجغرافية إلى سجل نظام التوزيع العام من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تحتفظ به وزارة التجارة. في هذا النظام، يتم تعيين الناخبين في مراكز الاقتراع بناءً على موقع مركز توزيع المواد الغذائية بدلاً من عناوين منازلهم. لم يتم تصميم هذا النظام ليكون بمثابة سجل للناخبين. ومع ذلك، في ظل عدم وجود تعداد سكاني محدث، تظل قاعدة البيانات السكانية المستخدمة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على حالها. تم إجراء آخر تعداد سكاني في عام 1997 ولم يشمل إقليم كردستان العراق. غياب بيانات سكانية حديثة موثوقة يجعل من الصعب تقييم دقة سجل الناخبين.

***توصية: على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضمان إدراج جميع الناخبين المؤهلين في عملية تسجيل الناخبين البيومترية المستقبلية.***

في البداية، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن وجود سجل للناخبين يحتوي على 25.2 مليون ناخب مؤهل، بما في ذلك 17.2 مليون عراقي (68 في المائة) مسجلين بيومتريا، بالإضافة إلى حوالي 5 ملايين ناخب يمكنهم التصويت باستخدام بطاقات الناخب الإلكترونية القديمة غير البيومترية التي تم الحصول عليها في انتخابات 2014 و 2018، وحوالي 3 ملايين ناخب لم يتم إصدار بطاقات ناخب إلكترونية أو بيومترية لهم. كان لابد من تقديم بطاقات ناخب إلكترونية في يوم الانتخابات مع اثنتين من الوثائق الثبوتية الثلاثة المسموح بها ولم تتم إعادتها إلى الناخب.

على أية حال، قبل إعلان النتائج الأولية، خفضت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عدد الناخبين المؤهلين إلى 22،118،368 ، أي بما في ذلك فقط الناخبين الذين صدرت لهم إما بطاقات ناخب بيومترية أو إلكترونية. لم تقدم المفوضية أي تفاصيل بشأن استبعاد حوالي ثلاثة ملايين ناخب من السجل، كما أنها لم تقدم بيانات حول عدد الناخبين المتوفين الذين تم حذفهم من السجل سنويًا. ويعتقد أن المستبعدين هم في الأساس ناخبون متوفون لم يتم حذفهم من سجل الناخبين وناخبين هاجروا من العراق.

بشكل عام، لم تكن عملية تسجيل الناخبين البيومترية شاملة بما فيه الكفاية. على الرغم من جهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حتى 5 تشرين الأول، تم توزيع 15.2 مليون من بطاقات الناخب البيومترية، أو 87 في المائة على الناخبين، بما في ذلك النازحين المسجلين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات، وأعضاء قوات الأمن والسجناء. هذا يعني أنه من بين 25.2 مليون ناخب مؤهل تم الإعلان عنه في البداية، كان هناك حوالي 20.2 مليون فقط يمتلكون بطاقات ناخب بيومترية أو إلكترونية صالحة للتصويت. تأهل نحو 2.6 مليون شاب ليكونوا ناخبين لأول مرة، منهم 37 في المائة فقط سجلوا في هذه الانتخابات.

تم إجراء تحديث تسجيل الناخبين في الفترة من 2 كانون الثاني حتى 15 نيسان 2021 في 1،079 مركزًا ثابتًا لتسجيل الناخبين بيومتريا و 829 وحدة تسجيل الناخبين المتنقلة الموزعة في جميع أنحاء البلاد. يجب أن يكون التسجيل شخصيًا وفقط في واحدة من الدوائر الـ 83. يمكن للناخبين التقدم بطلب لتصحيح أو إدراج أو حذف معلومات إدخال في سجل الناخبين خلال تمرين في معرض قوائم الناخبين الذي تم إجراؤه في 16-22 نيسان.

يسمح القانون لمجموعات محددة من الناخبين بالتسجيل للتصويت الخاص باستخدام التصويت المبكر. في ما بعد 120،126 نازحًا يعيشون في المخيمات مسجلين للتصويت في دائرتهم الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل

1،076،345 من أفراد الأمن العراقي و 671 سجينًا للتصويت الخاص. كان التصويت الخاص في 8 تشرين الأول ممكنًا فقط من خلال تقديم بطاقة الناخب البيومترية.

في 22 آذار 2021، قرر مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلغاء التصويت خارج الدولة. وأشار مجلس المفوضين إلى ضيق الوقت لتنظيم الاقتراع الخارجي إلى جانب الصعوبات في الحصول على موافقة وزارة الخارجية لإجراء التسجيل والتصويت في السفارات والقنصليات العراقية. كما أثرت على القرار انعكاسات القيود المستمرة في ظل انتشار جائحة كورونا والتي حدت من قدرة موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على القيام بمهامهم في الخارج.[5]

**سابعا: تسجيل المرشحين**

***أجريت سباقات تنافسية في كل دائرة انتخابية على الرغم من القيود التي لا داعي لها على الحق في الترشح وكذلك الثغرات واللوائح الغامضة بشأن استبعاد المرشحين.***

يُمنح حق الترشح للانتخابات للمواطنين العراقيين "كاملي الأهلية"، والذين لا تقل أعمارهم عن 28 عامًا وحاصلين على شهادة الإعدادية وبدون إدانة بجرائم معينة. كما يجب ألا تندرج مواعيد الترشح ضمن أحكام قانون هيئة المساءلة والعدالة[6]. على الرغم من تخفيف بعض القيود مقارنة بالتشريعات السابقة، أي الحد الأدنى لمتطلبات السن والتعليم،[7] لا تزال الأحكام التي تنظم الحق في الترشح للانتخابات تتضمن قيودًا لا داعي لها ولا تتوافق مع الالتزامات الدولية.[8]

***توصية ذات أولوية: إزالة القيود غير المعقولة على الحق في الترشح، من بين أمور أخرى، التعليم وجميع متطلبات الانتماء السياسي و خفض سن الترشح.***

لا يتطرق قانون الانتخابات إلى استبعاد المرشحين بعد انتهاء التسجيل. يمنح نظام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحق في إلغاء الترشح بحكم منصبه بسبب الانتهاكات وحتى منع المرشح من خوض الانتخابات التالية أو التي تليها. ومع ذلك، لا تحدد اللائحة الانتهاكات المحددة التي قد تشكل أسبابًا لعدم الأهلية ولا تنص على أي تناسب بين الانتهاكات المرتكبة وشدة العقوبات، مما قد يؤدي إلى التنفيذ التعسفي والتمييزي. علاوة على ذلك، فإن اللائحة التي تم الاستناد إليها في قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي استبعدت خمسة مرشحين[9] لم يتم نشرها على موقعها الإلكتروني. تم إلغاء ترشيح المرشحين بناءً على حكم مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بوقوع انتهاكات لأحكام القانون الجنائي، دون تحديد الأحكام التي تم انتهاكها، وبدون أي قرار قضائي مناسب. هذه الثغرات وعدم الدقة وانعدام الشفافية وعدم التناسب في العقوبات تقوض اليقين القانوني ومبدأ الشرعية.

***توصية: يجب تحديد أسس إلغاء الترشيحات المسجلة بشكل جيد ومثبتة في القانون. يجب أن تلتزم العقوبات الإضافية على المرشحين لخرقهم القانون بمبدأ التناسب.***

شارك في الانتخابات 167 حزبا، 109 منهم رشحوا بشكل فردي، في حين أن الـ 58 الباقين شكلوا 21 تحالفا. وكان هناك ما مجموعه3، 249 مرشحا، من بينهم 951 امرأة أي 29.3 في المائة، وهو ما يتماشى مع الحصة الإلزامية للإناث البالغة 25 في المائة. تنافس سبعة وستون مرشحًا على المقاعد التسعة للأقليات، من بينهم 34 مرشحًا تنافسوا على المقاعد

[5] في عام 2018، صوت 165 ألف عراقي في الخارج في 674 مركز اقتراع في 21 دولة مضيفة. ثم ألغى مجلس النواب التصويت في خارج البلاد بتعديل قانوني، لكن المحكمة الاتحادية العليا أعادت صلاحيته.

[6] تفحص هذه اللجنة أوراق اعتماد المرشحين مقابل الامتثال لمتطلبات "اجتثاث البعث".

[7] من أجل خوض انتخابات 2018 ، يجب أن يكون المرشح يبلغ من العمر 30 عامًا على الأقل وأن يكون حاصلًا على درجة البكالوريوس.

[8] تنص الفقرة 15 من التعليق العام رقم 25 للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "أي قيود على الحق في الترشح للانتخابات ، مثل الحد الأدنى للسن ، يجب أن تكون مبررة وفقًا لمعايير موضوعية ومعقولة. لا ينبغي استبعاد الأشخاص المؤهلين للترشح للانتخابات بسبب متطلبات غير معقولة أو تمييزية مثل التعليم أو الإقامة أو النسب ، أو بسبب الانتماء السياسي.

[9] أعيد أحد المرشحين إلى ترشحه بعد تأييد استئنافه أمام الهيئة القضائية الانتخابية.

المسيحية الخمسة، وتنافس ما بين 7 و 10 مرشحين على مقاعد الصابئة المندائيين و الكرد الفيليين والشبك واليزيديين. في المجموع، شارك 789 مرشحًا كمستقلين، و 959 داخل الائتلافات، و 1،501 مرشحًا شاركوا مع الأحزاب.
من بين المرشحين الذين قدموا للترشيح، تم رفض تسجيل 284 من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (8.1 في المائة) أثناء عملية التدقيق بناءً على ردود الفعل من مختلف المؤسسات. يبدو أن انخفاض عدد المرشحين المتنافسين مقارنةً بالانتخابات السابقة[10] ناتج عن النظام الانتخابي الجديد، الذي أجبر الأحزاب على تسمية عدد أقل من المرشحين من أجل عدم تشتيت الأصوات. ومع ذلك، تم الحفاظ على ما يكفي من التعددية، حيث كان هناك في المتوسط 10 مرشحين يتنافسون على كل مقعد، وأجريت انتخابات تنافسية في كل دائرة انتخابية.

**ثامنا: بيئة الحملة**

***مكنت الحملة الهادئة الناخبين من اتخاذ قرار مستنير على الرغم من حالات التخويف من قبل الجماعات المسلحة في الفترة التي سبقت الانتخابات، ومزاعم إساءة استخدام موارد الدولة وشراء الأصوات.***

**الحملة الانتخابية**

استمرت فترة الحملة الرسمية من 8 تموز إلى 9 تشرين الأول، وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن مراقبة التزام المرشحين والأحزاب السياسية بقواعد حملتها الانتخابية. في 15 أيلول[11]، دعا الرئيس العراقي قادة القوى السياسية الرئيسية في العراق للتوقيع على مدونة السلوك الانتخابية التي، على الرغم من كونها وثيقة سياسية بحتة، إلا أنها شددت على أهمية تجنب النزاعات وشددت على قبول نتائج الانتخابات. تم التوقيع من قبل جميع المشاركين على المدونة بحضور مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ورئيس الوزراء والممثل الخاص للأمم المتحدة، ولكن ليس من قبل رئيس الوزراء السابق نوري المالكي[12]، الذي لم يحضر الاجتماع. وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي"، تم التوقيع على مدونة السلوك خلال فعاليات في جميع المحافظات.

تم احترام الحريات الأساسية في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحركات بشكل عام خلال فترة الحملة، مع وجود بعض التقارير عن الترهيب بشكل رئيسي من إقليم كردستان العراق[13]. تمكن المرشحون والأحزاب السياسية من تقديم برامجهم، مما مكن الناخبين من اتخاذ خيار مستنير.

بالنظر إلى تاريخ العنف السياسي في البلاد، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الإبلاغ إلا عن عدد قليل من أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات، وشدد معظم أصحاب المصلحة على هدوء الحملة. ومع ذلك، وفقًا للعديد من المحاورين، قد تكون هنالك إمكانية للجهات المسلحة خارج إطار الدولة التابعة للأحزاب تخويف كل من الناخبين والمرشحين في أجزاء مختلفة من العراق وهذا يؤدي إلى تأثير لا شعوري على اختيار الناخبين ومشاركتهم. كانت إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل بشأن الحملة الانتخابية هي الجماعات التي "تمتلك أسلحة لا تخضع لسيطرة الدولة" المرتبطة بأحزاب تخوض الانتخابات على الرغم من الحظر القانوني.[14]

أفاد محاورون ووسائل إعلام أن بعض الأعضاء من مجاميع الحشد الشعبي اضطروا إلى تقديم عدد معين من بطاقات الناخبين من بين أسرهم ومعارفهم من أجل "تأمين" أصواتهم. أشارت هذه التقارير إلى مناطق مختلفة، ولكن في كثير من

[10] خاض انتخابات 2018 أكثر من ضعف عدد المرشحين: 6،990 مرشحًا، من بينهم 4،979 رجلاً و 2،011 امرأة.
[11] في 22 أيلول، أصدر مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات "تصريحًا" للمرشحين للقيام بحملات انتخابية حتى الساعة 6 صباحًا يوم 9 تشرين الأول، بناءً على أحكام المادة 22 من قانون الانتخابات رقم. 2020/9 ، التي تنص على "حملة انتخابية حرة (...) تنتهي قبل 24 ساعة من بدء الاقتراع"، مما يوضح أن فترة الحملة لن تنتهي في 7 تشرين الأول الساعة 6 صباحًا، أي قبل 24 ساعة من بدء الاقتراع الخاص، كما كان يعتقد حتى الآن.

[12] نوري المالكي، زعيم ائتلاف دولة القانون، أحد التشكيلات الشيعية الأربعة المهمة، قال في مقابلة: "لم أوقع الوثيقة، ولم أشاهدها، ولم يدعني أحد لحضور الاجتماع. "
[13] كان إقليم كردستان العراق نفسه المنطقة الأقل تنافسية في البلاد، بالنظر إلى هيمنة الحزب الأفضل تنظيماً في العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني، فضلاً عن الاتحاد الوطني الكردستاني.
[14] في حين اعتبر معظم أصحاب المصلحة نزع سلاح الميليشيات المرتبطة بالأحزاب أو اندماجها الكامل في قوات الأمن النظامية مهمة أساسية، فإن الوعد الرئيسي للحملة الانتخابية الذي قدمه هادي العامري، زعيم تحالف الفتح ثاني أكبر كتلة برلمانية في العراق، كان "مقاومة محاولات لحل قوات الحشد الشعبي ."

الأحيان إلى "المناطق المتنازع عليها" في كركوك ونينوى. ومع ذلك، لم يتم الكشف عن أسماء محددة للجناة المزعومين في التقارير.

بسبب التوترات التي سبقت يوم الانتخابات، طلب أعضاء مجلس النواب العرب والتركمان من كركوك تأجيل الانتخابات في المحافظة، لكن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رفضت ذلك. تشمل العوامل التي ساهمت في التوترات في "المناطق المتنازع عليها" في محافظتي كركوك ونينوى وضعها غير الواضح بين إقليم كردستان العراق وحكومة بغداد، وتكوينهما العرقي والطائفي المختلط، ووجود فصائل مسلحة مختلفة مثل قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن العراقية والبيشمركة وداعش. علاوة على ذلك، لا يزال عدد كبير من الأشخاص النازحين داخليًا من هذه المناطق يعيشون في مخيمات أو بعيدًا عن دوائرهم الانتخابية الأصلية ويقال إنهم يتعرضون للضغط من أجل التصويت.[15]

هناك قلق آخر ذكره المحاورون مرارًا وتكرارًا وهو الخطر الكامن في النظام الانتخابي الجديد بأن الفائز بمقعد مجلس النواب قد يتعرض للتهديد من قبل المرشح الأعلى مرتبة غير الفائز من أجل تولي المقعد. كما أعرب العديد من المحاورين عن أسفهم لتعرض بعض المرشحات للتهديد والابتزاز بهدف إجبارهن على الانسحاب.

كانت الحملات الانتخابية أقل كثافة مما كانت عليه في الانتخابات الماضية، ولم تزد إلا خلال الأسابيع القليلة الماضية قبل يوم الانتخابات، حيث ظهرت لافتات حزبية وملصقات ولوحات إعلانية في أغلبيتها للترويج للمرشحين والكتل التي هيمنت بالفعل على انتخابات 2018. وفقًا للمحاورين، كانت النغمة أقل تصادمية، مع عدد قليل من الخطابات التي ترقى إلى خطاب الكراهية.

قبل يوم الانتخابات، زعم بعض المحاورين أن هناك إستراتيجية مدروسة لإبقاء نسبة التصويت منخفضة من خلال إثارة الشكوك حول موعد الانتخابات، من خلال تهديدات المقاطعة من قبل بعض الأحزاب والتحالفات وعدم الوضوح في أجزاء من قانون الانتخابات ولوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومن وجهة نظرهم، فإن هذا الأمر، الذي لم يتم تشاركه مع بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، كان من شأنه أن يجعل الانتصار أسهل للأحزاب المنظمة جيدًا التي يمكنها الاعتماد على المؤيدين المنضبطين والمخلصين.[16]

عزت العديد من المصادر اهتمام الناخبين خلال فترة الحملة الانتخابية إلى عدم وجود الأحزاب التقليدية ونظام الكوتا العرقية والطائفية لتقاسم السلطة "المحاصصة" التي يمثلونها، وكذلك إلى حقيقة أن جميع أحزاب تشرين التي تأسست حديثًا، باستثناء ثلاثة، قاطعوا الانتخابات.

لم يمثل المرشحون المستقلون والوافدون الجدد سوى نسبة صغيرة من الدعاية للحملة، لأنهم يفتقرون إلى الأموال. كانت إستراتيجيتهم المفضلة هي حملات طرق الأبواب بالإضافة إلى الاجتماعات الصغيرة في الأحياء. انخفضت أهمية الحملات في وسائل الإعلام التقليدية على عكس ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. ورد أن تخريب الملصقات هو الانتهاك الأكثر شيوعًا للوائح الانتخابية.

كانت الأواصر القبلية القائمة على روابط النسب والتقاليد أكثر أهمية للحملات في المناطق الريفية، حيث ورد أن الشيوخ "الزعماء" يسيطرون على شعوبهم وتفتقر الأحزاب عمومًا إلى الهياكل، لكنهم كانوا مهمين أيضًا في المدن. ازدادت أهمية القبائل في مواجهة الأحزاب السياسية والمرشحين مع إدخال نظام الصوت الواحد غير المتحول، حيث اعتمد المرشحون في الدوائر الانتخابية الأصغر التي تم إنشاؤها حديثًا على قدرة الشيوخ على حشد ناخبيهم المخلصين في مقابل بعض المزايا المعروضة. تُرجم هذا التغيير في النظام الانتخابي إلى انعكاس للعلاقة بين الأحزاب والقبائل، فالقبائل الآن تطلب

[15] من بين 27 مخيماً للنازحين داخلياً في العراق ، كانت جميعها باستثناء مخيمين وهما مخيم عامرية الفلوجة في الأنبار ومخيم جادة 5 في نينوى في إقليم كردستان العراق. وفقًا لمصادر مختلفة، فإن معظم مخيمات النازحين في إقليم كردستان العراق كانت تديرها منظمات تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني.

[16] تتميز السياسة العراقية بتقليد طويل الأمد لنظريات المؤامرة حتى أن وزارة الداخلية لديها قسم الشائعات.

مزايا سياسية من الأحزاب والمرشحين مقابل التصويت. ونتيجة لذلك، أبلغ المراقبون الدائمون عن حالات بأن شيوخ من مناطق مختلفة يقتربون من المرشحين لبيع أصوات أعضاء القبيلة لهم.[17]

قام معظم المحاورين بإبلاغ المراقبون الدائمون عن أن موارد الدولة والأموال العامة كثيرا ما يساء استخدامها من قبل المرشحين الحاليين، مما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص. كانت الأمثلة التي تم ذكرها مرارًا هي أعمال البناء، مثل تبليط الطرق أو إمدادات المياه أو الكهرباء التي بدأت قبل وقت قصير من يوم الانتخابات في دائرة المرشح، على الرغم من استحقاقها لفترة طويلة. كما ذكر المحاورون في جميع أنحاء البلاد استخدام المركبات الرسمية ووعود التوظيف العام مرارًا وتكرارًا للمراقبين الدائمين. أفادت التقارير أن توزيع المواد الغذائية والهدايا وأحيانًا الأموال كان شائعًا خلال السباقات الانتخابية، وهو ما يعد انتهاكًا للأحكام التي تمنع شراء الأصوات.

**تمويل الحملة**

تمويل الحملات الانتخابية ينظمه قانون الأحزاب السياسية رقم. 2015/36 الذي يسمح بالحملة دون قيود غير معقولة. لا يجوز للأحزاب أو المرشحين تلقي تبرعات من الجهات الأجنبية أو المتبرعين المجهولين ولا يجوز لهم استخدام موارد الدولة ويحظر على الأحزاب السياسية الانخراط في الأنشطة التجارية ويجب أن تمر التبرعات من خلال النظام المصرفي ولا يجوز للأحزاب والمرشحين تلقي تبرعات من الهيئات الاعتبارية بعقود حكومية أو المملوكة جزئيًا للحكومة.

إن المبلغ الذي يمكن لحزب سياسي أو مرشح مستقل إنفاقه على الحملة الانتخابية غير منظم، وبالتالي سقف للإنفاق الإنتخابي. إن لائحة الحملة الانتخابية للمفوضية رقم. 2020/5 تحظر فقط استخدام الأموال العامة أو ميزانيات الوزارات أو صناديق الأوقاف أو أموال الدعم الخارجي لأغراض الحملة، وينص على أن "يتحمل كل مرشح أو حزب أو تحالف سياسي تمويل حملته الانتخابية أو الترتيبات لدعمها، بشرط أن تكون مواردها مشروعة ".

على الرغم من حظر استخدام الأموال العامة لدفع الإعلانات السياسية، أفاد المحاورون بأن العديد من أصحاب المناصب الحكومية استخدموا هذه الموارد في أنشطة الحملة. وبحسب ما ورد وزع قادة الأحزاب حصصًا من هذه "الصناديق الرمادية" على مرشحيهم للقيام بحملاتهم الانتخابية، بينما يتعين على الأحزاب الجديدة والمرشحين المستقلين، إذا لم يدعمهم مانح خارجي، دفع نفقات حملتهم من جيوبهم. على الرغم من أن التشريع الحالي ينص على التمويل العام المباشر للأحزاب السياسية، إلا أن الإعانات الحكومية لا تُدفع حاليًا بسبب عدم وجود لائحة تنفيذية.[18] لذلك، ولا توجد إجراءات معمول بها لتحقيق تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتمويل السياسي.

***توصية: اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التمويل العام للأحزاب السياسية من أجل توفير فرص متكافئة للحملات الانتخابية، مع مراعاة الظاهرة الجديدة للمرشحين المستقلين. تخضع الإعانات الحكومية لتدقيق هادف تجريه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.***

يجب على الأحزاب السياسية تقديم تقرير سنوي عن أوضاعها المالية؛ ومع ذلك، على الرغم من التزامها القانوني بالتدقيق في أموال الأحزاب ونفقاتها، لا تراقب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكل كاف كيفية حصول الأحزاب السياسية والمرشحين على الأموال لتمويل حملاتهم الانتخابية.لا يتم نشر التقارير المالية المقدمة من الأحزاب، مما يعيق الشفافية الشاملة لتمويل الحملات الانتخابية.[19] هناك العديد من الثغرات الأخرى في تشريعات تمويل الحملات الانتخابية، حيث لا يوجد حد للمبلغ أو المساهمة العينية التي يمكن أن يقدمها المانح لحزب سياسي أو مرشح، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان بإمكان المانحين المشاركة لاحقًا في عمليات المناقصات والمزايدات العامة.[20] أخيرًا، لا تشكل العقوبات رادعًا كافيًا،

[17] ذكر المراقبون الدائمون أن المبلغ لكل صوت هو 25-40 دولارًا أمريكيًا في المناطق الريفية، ولكنه أعلى بكثير في الدوائر الانتخابية الحضرية.

[18] قانون الأحزاب السياسية رقم 2015/36، المادة. 42 - 44.

[19] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة. 7 (3)،"[...] تعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات للمناصب العامة المنتخبة [...]"

[20] وفقًا لغالبية المحاورين ، يُزعم أنه يتعين على المشاركين في عمليات المناقصات و المزايدات العامة دفع عمولات، والتي تُستخدم كأموال لحملة السياسيين الحاليين.

حيث إن العقوبات الفورية الوحيدة لمخالفة التمويل السياسي هي تعليق التمويل العام الفعلي غير الموجود بالفعل وبدء عملية قانونية متعددة الخطوات، والتي بعد صدور قرار من محكمة القضاء الأعلى العراقية قد يؤدي في النهاية إلى إلغاء تسجيل الحزب. لم يتم فرض مثل هذه العقوبة حتى الآن.

***توصية ذات أولوية: وضع قيود على التبرعات، بما في ذلك العينية، وعلى الإنفاق على الحملات لتعزيز الشفافية والمساءلة في التمويل السياسي، بما في ذلك الإعلانات السياسية عبر الإنترنت. يجب تزويد الرقابة بالموارد المناسبة وتحديدها، مع إنفاذ إداري قوي وسلطات عقابية، قادرة على ضمان نشر جميع تقارير تمويل الأحزاب السياسية في الوقت المناسب.***

**تاسعا: الإعلام**

***سمح المشهد الإعلامي شديد الاستقطاب بتغطية نشطة ولكن حزبية في الغالب للحملة وفترة ما بعد الانتخابات؛ ومع ذلك استمرت بواعث القلق الجدية بشأن حرية التعبير.***

**بيئة الإعلام**

إن المشهد الإعلامي العراقي، الذي يضم 70 قناة تلفزيونية ومحطة إذاعية مرخصة، ثري وحيوي، لكنه لا يزال منقسمًا بعمق عبر التوجهات الطائفية والعرقية، مع قلة وسائل الإعلام المستقلة. تعمل وسائل الإعلام العامة والتي تمولها الدولة كالمسموعة والمطبوعة والإلكترونية من خلال شبكة الإعلام العراقي، تحت سيطرة مكتب رئيس الوزراء ومجلس النواب. تلعب وسائل الإعلام الخاصة، التي تنجذب بشكل أساسي إلى القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية، دورًا رئيسيًا في فترات الانتخابات. تحل المواقع الإخبارية، الموزعة في الغالب بين اللاعبين السياسيين، محل الصحف المطبوعة كمصدر للمعلومات السياسية، بمعدل وصول إلى الإنترنت بنسبة 75 في المائة في عام 2021.[21]

**الإطار القانوني لوسائل الإعلام**

يضمن الدستور العراقي لعام 2005 حرية التعبير وحرية الصحافة. ينص قانون الأحزاب السياسية رقم 2015/35 على ضرورة وصول جميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام لعرض آرائها. يهدف قانون حماية الصحفيين رقم 2011/21 إلى حماية حقوق الصحفيين.[22] تتمتع هيئة الإعلام والاتصالات، الجهة المنظمة للإعلام، بصلاحيات العقوبة الكاملة بما في ذلك تعليق أو سحب تراخيص البث للقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية في حالة حدوث انتهاكات.[23] خلافًا للمعايير الدولية، هناك العديد من القوانين التي تجرم محتوى المعلومات بشكل غير واضح في وسائل الإعلام وعبر الإنترنت. في المقام الأول، يكرس قانون العقوبات العراقي رقم 1969/111 العديد من التعاريف والأحكام الغامضة مع أحكام سجن مفرطة وغرامات القدح والذم والتشهير وغيرها من الجرائم المتعلقة بالأمن والمعلومات، مما يقيد حرية التعبير.[24]

في إقليم كردستان العراق، يتضمن القانون رقم 2003/21 الذي يعدل المادة 156 من قانون العقوبات العراقي والقانون رقم 2008/6 لمنع إساءة استخدام معدات الاتصالات أحكامًا واسعة وعقوبات شديدة تنطبق على الصحفيين. تعتبر التشريعات المحددة الأخرى التي أقرها برلمان إقليم كردستان أكثر تقدمية.[25] على الرغم من وجود قانون نقابة الصحفيين الكردستاني رقم 2004/40 وقانون الصحافة في إقليم كردستان العراق رقم 2007/35، فليس كل المراسلين محميين، خلافًا للقانون وتناسقه، الصحفيون المستقلون على سبيل المثال لا تعتبرهم السلطات صحفيين في الغالب.[26]

---

[21] وفقًا لموقع www.datareportal.com، هناك حوالي 30.5 مليون مستخدم للإنترنت في عام 2021 من أصل 40.7 مليون إجمالي عدد السكان

[22] على أية حال، فإن قانون حماية الصحفيين يترك الصحفيين والمدونين المستقلين دون حماية ولا يستفيدون، على سبيل المثال، من حماية قانونية خاصة مثل سرية المصادر.

[23] أغلقت الهيئة العامة للإعلام عدة قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية في أعقاب احتجاجات تشرين في عام 2019؛ أغلق مكتب بغداد لوكالة رويترز للأنباء لمدة ثلاثة أشهر من قبل الهيئة العامة للإعلام في عام 2020.

[24] على سبيل المثال ، قانون العقوبات المواد 202 و 210 و 211 و 433 و 434.

[25] يهدف قانون الصحافة في إقليم كردستان العراق رقم 2007/35 إلى إلغاء تجريم القذف والتشهير وحماية التحقيقات المدعومة بالأدلة ضد المسؤولين ؛ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 2013/11.

[26] تُعرّف المادة 1 من قانون الصحافة في إقليم كردستان العراق رقم 2007/35 الصحفي بأنه "شخص يمارس مهنة الصحافة"، دون أي معايير إضافية. يمنح الفصلان الرابع والخامس من هذا القانون الحقوق والحصانة، وإن كانت مع بعض القيود، لجميع الصحفيين دون تمييز.

***توصية ذات أولوية: تعريف مفاهيم واجراءات القدح والذم والتشهير وإلغاء تجريمها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية***

**حرية التعبير**

يعتبر العمل في الصحافة ووسائل الإعلام عملا ذات تحدي وخطورة، على الرغم من أن حرية التعبير هي ركيزة الإطار القانوني. بينما تراجع استهداف الإعلاميين من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بشكل حاد في السنوات الماضية، لا تزال التهديدات ضد وسائل الإعلام والصحفيين واسعة النطاق مع عمليات الخطف والهجمات المتكررة، خاصة منذ تشرين الأول 2019، عندما بدأت موجة الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وهذا يولد الخوف والرقابة الذاتية والحزبية ويعمل كرادع للصحافة المستقلة وغير الحزبية. وبالتالي، احتل العراق المرتبة 163 من أصل 180 دولة في المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2021 لمراسلون بلا حدود[27] والثالث من أصل اثني عشر دولة، بعد الصومال وسوريا، في مؤشر الإفلات من العقاب العالمي لعام 2021 الصادر عن لجنة حماية الصحفيين، والذي يسلط الضوء على البلدان التي يُقتل فيها صحفيون ويطلق سراح الجناة المزعومين.

خلال فترة الانتخابات، تم الإبلاغ عن اعتداءات كبيرة، وإن لم تكن قاتلة، على الصحفيين أو وسائل الإعلام. ومع ذلك، ففي الفترة من تموز إلى أيلول، وفقًا لنقابة الصحفيين العراقيين، تعرض ما لا يقل عن 10 إلى 15 صحفيًا يحققون في "قضايا الفساد" و "الأحزاب السياسية" للتهديد من قبل "مصادر غير معروفة"، وبالتالي أُجبروا على الفرار إلى الخارج أو إلى إقليم كردستان. هنالك صحفيا ومراسلا عراقيا لـقناة " دي دبليو" الألمانية، اختطفته عناصر مجهولة الهوية في بغداد في 7 تشرين الأول وأفرج عنه بعد يومين. أيضًا، في حزيران وتموز، واجهت قناتان تلفزيونيتان إغلاقًا مؤقتًا لمقرهما في بغداد بزعم انتقادهما لقوات الحشد الشعبي.[28]

في إقليم كردستان العراق، كانت حرية التعبير أيضًا تحت الضغط. في مايو 2021، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تقريرًا مشتركًا يوثق مزاعم القيود غير القانونية على حقوق أولئك الذين ينتقدون سلطات أو سياسات حكومة إقليم كردستان.[29] أصدرت محكمة في أربيل، في شباط، حكماً بالسجن ست سنوات على ثلاثة صحفيين متهمين بالسعي لتقويض أمن واستقرار الإقليم.[30] وفقًا للمنظمات غير الحكومية الإعلامية التي تتخذ من إقليم كردستان العراق مقراً لها، في الفترة من حزيران إلى تشرين الأول، حُكم على صحفيين آخرين بالسجن لمدة 7 سنوات و 30 شهرًا على التوالي بتهمة التشهير أو انتقاد سلطات إقليم كردستان العراق. كما أفاد العديد من الصحفيين، بعضهم يعمل في قناة إن آر تي التلفزيونية المعارضة، أنهم تعرضوا للترهيب أو الاعتقال أو الاستيلاء على معداتهم من قبل شرطة إقليم كردستان خلال فترة الحملة.[31] في تموز، أغلقت قوات الأمن قناة آي بلاس التلفزيونية التي تتخذ من السليمانية مقراً لها، بحسب ما ورد، من أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني، كما أفادت لجنة حماية الصحفيين.

***توصية: تعزيز التحقيق الفعال والمستقل والمقاضاة من قبل الشرطة والقضاء، من أجل حماية الصحفيين وصحفيي وسائل التواصل الاجتماعي والصحفيين المواطنين عند تهديدهم أو استهدافهم أو مهاجمتهم.***

[27] للمقارنة ، سوريا مدرجة في القائمة 173 وإيران 174 في مؤشر حرية الصحافة العالمي 2021.

[28] وفقًا لمراسلون بلا حدود، في شهري حزيران وتموز، واجهت قناتا التغيير والبغدادية إغلاقًا مؤقتًا بسبب انتقادها لقوات الحشد الشعبي. في 26 تشرين الأول، ذكرت هيئة الاتصالات والإعلام أنها لم تأمر بهذا الإغلاق.

[29] https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/Freedom-of-Expression-in-the-Kurdistan-Region_En.pdf

[30] تُعرف هذه القضية أيضًا باسم "صحفيو باديناني"، وتشمل أيضًا اعتقال ومحاكمة عشرات النشطاء في إقليم كردستان العراق اعتبارًا من عام 2020 فصاعدًا بتهمة "تعريض الأمن القومي للخطر" و "أعمال التجسس" بعد اتصالات مع "القنصليات الأمريكية والألمانية والفرنسية" و "ممثل الاتحاد الاوربي في بغداد"، وفق ما أوردته فرق صنع السلام المسيحية.

[31] وفقًا لمركز مترو لحقوق ومناصرة الصحفيين، خلال فترة الثلاثة أشهر التي سبقت الانتخابات، تم ارتكاب 41 انتهاكًا، معظمها حوادث طفيفة في إقليم كردستان العراق ضد 36 صحفيًا، بما في ذلك 13 انتهاكًا ضد الصحفيين من قناة إن آر تي، وهي قناة تلفزيونية معارضة، وإطلاق النار على سيارة صحفي مستقل.

**الحملة في وسائل الإعلام**

بدأت الحملة الانتخابية رسميًا في 8 تموز وكان من المفترض في البداية أن تستمر حتى 7 تشرين الأول. في 22 أيلول، قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تمديد فترة الحملة الانتخابية حتى 6 صباحًا من 9 تشرين الأول، مما يسمح لوسائل الإعلام بتغطية المرشحين والأحزاب السياسية لمدة يومين إضافيين.[32] في 1 تشرين الأول، قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على غرار انتخابات 2018، السماح لـ133 مركز اقتراع فقط، من إجمالي 8،954 في جميع أنحاء البلاد، باستضافة القنوات التلفزيونية لتغطية الاقتراع يومي 8 و 10 تشرين الأول.[33] هذا التقييد، الذي انتقده كبار ممثلي وسائل الإعلام، يقيد حرية وسائل الإعلام ويحد من شفافية العملية.

تم تنظيم التغطية الإعلامية للانتخابات من خلال لائحة وسائل الإعلام الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم. 2020/4 الذي يتطلب من وسائل الإعلام تغطية المرشحين "بإنصاف"، وهو تعريف واسع إلى حد ما بعيدًا عن معايير الإنصاف الدولية. وأحالت اللائحة التعامل مع المخالفات من قبل وسائل الإعلام إلى الهيئة المنظمة للإعلام. في 12 أيلول، صرحت هيئة الإعلام والاتصالات بأنها أصدرت تحذيرات بشأن الانتهاكات المزعومة لقواعد الحملة إلى حوالي عشرة وسائل إعلام، دون فرض أي عقوبات. ولم تُنشر أسماء هذه الوسائل الإعلامية. في 26 تشرين الأول، ذكرت هيئة الإعلام والاتصالات في رسالة إلى بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، أنه لم يتم فرض عقوبات على وسائل الإعلام من قبل هيئة الإعلام والاتصالات خلال فترة الانتخابات. وكان هناك افتقار للشفافية في عمل الهيئة، حيث لم تنشر التحذيرات والعقوبات المفروضة على موقعها على شبكة الإنترنت.

***توصية: نشر القرارات في الوقت المناسب، بما في ذلك الإنذارات والعقوبات، على موقع الهيئة.***

حدثت إحدى الحالات المهمة لانتهاك تنظيم الحملة خلال مناظرة حية بثتها قناة آي نيوز التلفزيونية في 15 أيلول. وقد تم التعامل مع هذا الأمر من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 19 أيلول عندما حُرم مرشحان من حقهما في الترشح للانتخابات لأنهما انتقدا استقلالية القضاء ونزاهته.[34] على الرغم من أن قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لم يعاقب قناة آي نيوز، فقد كان يُنظر إليه على أنه إشارة واضحة لجميع وسائل الإعلام المرئية لتجنب الاتهامات بالتشهير ضد كبار المسؤولين عند استضافة المرشحين. في 29 أيلول، أكدت المفوضية أيضاً عزمها على إحالة القضايا المزعومة المتعلقة بانتهاكات تنظيم الحملة الانتخابية، بما في ذلك التشهير، المتعلقة بثلاث قنوات تلفزيونية خاصة وهي الشرقية نيوز و دجلة ويو تي في.

في 31 آب، أعلنت شبكة الإعلام العراقي، وهي مشغل وسائل الإعلام العامة، أنه خلال الحملة الانتخابية لن يتم منح وصول المرشحين والأحزاب السياسية في البرامج الإخبارية "من أجل الحفاظ على التوازن والموضوعية"، ولكن من خلال برامج انتخابية مخصصة، بما في ذلك المناقشات والمقابلات على قناة العراقية الإخبارية، القناة التلفزيونية الرسمية الرئيسية.[35] على الرغم من ادعاء شبكة الإعلام العراقي أنها توفر "للجميع فرصًا متكافئة لشرح برامجهم الانتخابية"، إلا أن القرار قيد حق المواطن في الوصول إلى تغطية شاملة خلال برنامج الأخبار الرئيسي من أجل اتخاذ قرار مستنير. كما تم عرض فترات البث المجانية على قناة العراقية الإخبارية على المرشحين، بما في ذلك مواعيد المرشحين المستقلة، في فترة ما بعد الظهر بدلاً من وقت الذروة "انظر الملحق 1، نتائج مراقبة وسائل الإعلام".[36]

---

[32] ألغى هذا القرار فعليًا فترة الصمت في وسائل الإعلام للتصويت الخاص في 8 تشرين الأول، مع وجود تأثير إعلامي محتمل على قوات الأمن والسجناء والنازحين من الصعب تقييم التصويت.

[33] بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، فقد تم القيام بذلك لتقليل الاضطرابات وتعزيز الأمن ، وتم السماح لجميع الصحفيين المعتمدين الذين ليس لديهم أجهزة فيديو وصور بدخول جميع مراكز الاقتراع في العراق.

[34] اتهم أحد المرشحين رئيس مجلس القضاء الأعلى بالفساد.

[35] قدمت قناة العراقية الإخبارية يوميًا، من 10 أيلول إلى 8 تشرين الأول، عدة ساعات من المقابلات والمناقشات مع المرشحين والأحزاب السياسية (من الساعة 9 مساءً حتى الساعة 12 صباحًا)، بالإضافة إلى المحتوى المتعلق بتوعية الناخبين (من الساعة 11 صباحًا حتى الساعة 12 ظهرًا).

[36] تم تقديم فترات بث مجانية يوميًا الساعة 2.45 مساءً. و 4.15 مساءً في الفترة من 10 أيلول إلى 8 تشرين الأول على قناة العراقية الإخبارية لـ "جميع المرشحين"، وفقًا لشبكة الإعلام العراقي. وفقًا لرصد بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في الفترة من 25 أيلول إلى 8 تشرين الأول، تم تقييم توزيع المساحات الزمنية على المرشحين على أنه غير شامل ، وظلت العديد من المساحات الزمنية شاغرة.

***توصية: لتوفير وقت أو مساحة بث مجانية متساوية لجميع المرشحين في وقت الذروة من خلال البث العام ووسائل الإعلام المطبوعة أو عبر الإنترنت؛ لتغطية الحملة الانتخابية بشكل تعددي أيضًا في جميع البرامج والأقسام الإخبارية.***

بينما أطلقت الإذاعة العامة برامجها المتعلقة بالانتخابات في 10 أيلول، بدأت معظم القنوات التلفزيونية الخاصة الكبرى قبل أسابيع. كان يُنظر إلى تغطيتهم للحملة الإنتخابية على أنها حيوية بشكل عام، بما في ذلك التغطية الإخبارية والمقابلات والمناقشات مع المرشحين وقادة الأحزاب السياسية والإعلانات السياسية المدفوعة. توصف العديد من القنوات التلفزيونية في العراق بأنها مسيسة بسبب انتمائها السياسي أو الديني، وهذا ينطبق أيضا على تغطيتها للحملة الانتخابية.[37] وبالمثل، في إقليم كردستان العراق، دعمت القنوات التلفزيونية الرئيسية أيضًا مرشحين محددين على أسس سياسية، مع بعض الاستثناءات النادرة.[38] في 9 و 10 تشرين الأول، انتهكت عدة قنوات تلفزيونية خاصة تم رصدها فترة الصمت الانتخابي، وبثت إعلانات سياسية أو محتوى متعلقًا بالانتخابات لصالح أو ضد الأحزاب والتحالفات السياسية.[39] ولم يتم رصد مثل هذه الانتهاكات على قناة العراقية الإخبارية الرسمية.

سيطر الإعلام على فترة ما بعد الانتخابات بإعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية الجزئية، وما تلاه من إجراءات العد والفرز والتعامل مع الشكاوى، وردود الفعل ذات الصلة من القادة السياسيين المتنافسين الرئيسيين. تمت تغطية هذه المراحل الحاسمة على نطاق واسع في وسائل الإعلام، لكن تركيزها اختلف إلى حد كبير. في حين أن القناة العامة الرئيسية، العراقية الإخبارية، ركزت بشكل أساسي على الأحزاب السياسية الرئيسية ورئيس الوزراء والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإن معظم القنوات التلفزيونية الخاصة التي تمت مراقبتها كانت انتقائية في تغطيتها وفقًا للانتماء السياسي أو الخط التحريري لكل منها.[40] لم تتم تغطية المتظاهرين المؤيدين لتحالف الفتح ضد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والنتائج الأولية بشكل جيد من قبل معظم محطات البث الرسمية والخاصة الرئيسية، في حين تم منحهم تغطية كاملة على قناة الاتجاه التلفزيونية المرتبطة بقوات الحشد الشعبي.

تم تقييم وصول وسائل الإعلام إلى أماكن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال فترة ما بعد الانتخابات على أنه ليس شاملاً بشكل كافٍ ويحد من الشفافية: الاعتماد الانتقائي للقنوات التلفزيونية في عملية التحقق والفرز اليدوي اعتبارًا من 13 تشرين الأول وصاعدًا فضل في الغالب البث العام في الإذاعة العراقية الإخبارية الرسمية العامة.

في 24 تشرين الأول، أقيل رئيس مجلس إدارة شبكة الإعلام العراقي على أسس غير واضحة وتم استبداله بصحفي معروف باستضافته برنامج مناظرة مع مرشحين على قناة العراقية الإخبارية خلال فترة الحملة الانتخابية. وعلقت المحكمة الإدارية القرار في 25 تشرين الأول، بانتظار تسوية القضية.

**نتائج مراقبة وسائل الإعلام**

وفقًا للرصد الإعلامي التابع لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات "جميع نتائج المراقبة الإعلامية مفصلة في الملحق 1"،[41] في جميع البرامج المتعلقة بالانتخابات، لم تكن قناة العراقية الإخبارية الرسمية، على الرغم من حياديتها في الغالب،

---

[37] وفقًا لتقييم المراقبة الإعلامية لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات على عينة كبيرة من القنوات التلفزيونية العراقية الخاصة: الشرقية نيوز والعهد والسومرية ودجلة، في الفترة من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول.

[38] وفقًا لتقييم المراقبة الإعلامية لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات لعينة كبيرة من القنوات التلفزيونية الكردية الخاصة: رووداو وكي 24 وكوردسات الإخبارية و إن آر تي، من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول.

[39] وفقًا لرصد بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في 9 تشرين الأول, بثت قناة العهد برنامجًا مدته 5 دقائق لصالح قوات الحشد الشعبي في الساعة 9 صباحًا؛ أما على موقع كوردسات نيوز فكان هناك إعلان سياسي لمدة 9 دقائق لصالح التحالف الكردستاني الساعة السادسة صباح؛ في 10 تشرين الأول على إن آر تي، إعلانات سياسية لصالح الجيل الجديد وضد الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني الساعة 9.55 صباحًا و 10.30 صباحًا.

[40] على سبيل المثال، تم بث ما يسمى بـ "خطاب الفائز" لمقتدى الصدر في 11 تشرين الأول على الهواء مباشرة في الساعة 8.45 مساءً على قناة رووداو وكانت قناة العراقية الإخبارية قد غطت الخطاب يوم 12 تشرين الأول في البرنامج الإخباري الساعة الثامنة صباحا. أذاعت قناة الشرقية نيوز الخطاب في وقت الذروة الساعة 8 مساءا. في 12 تشرين الأول. كما تمت تغطية المؤتمر الصحفي الذي عقدته حركتا حقوق وعصائب أهل الحق المرتبطتان بالحشد الشعبي في 13 تشرين الأول، والذي رفض النتائج الأولية ودعا إلى الاحتجاجات، على الهواء مباشرة على قناتي العهد والاتجاه الموليتين لقوات الحشد الشعبي، لكن لم يتم تغطية أي منهما على قناة العراقية الإخبارية ولا على قناة الشرقية نيوز. ومع ذلك، استضافت قناة العراقية الإخبارية ممثلين عن عصائب أهل الحق والتيار الصدري خلال مناظرة استمرت 50 دقيقة في وقت الذروة في نفس اليوم.

[41] أجرت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات رصدا إعلاميا كميا لجميع البرامج المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك الأخبار والمناقشات والمقابلات، في الفترة من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول مع فريق من سبعة مراقبين إعلاميين يتحدثون العربية والكردية برئاسة محلل إعلامي. تم تسجيل برامج القناة التليفزيونية العامة الرئيسية ، العراقية الإخبارية ، والقناتين التليفزيونية الكردية والعربية الخاصة الرئيسية وهما الشرقية نيوز ورووداو يوميا ابتداء من الساعة

عادلة في التغطية. كانت لصالح تحالف العزم (16 في المائة)، والتحالف الكردستاني (15 في المائة) وائتلاف دولة القانون (9 في المائة)، بينما همشت تحالف تقدم وتحالف الفتح (3 في المائة لكل منهما)، وكذلك الصدريين وتحالف قوى الدولة الوطنية (1 في المائة لكل منهما). من الواضح أن القناة الخاصة الرئيسية، الشرقية نيوز، فضلت تحالف تقدم في كل من البرامج الانتخابية (29 في المائة) وفي الإعلانات السياسية المدفوعة (64 في المائة). فضلت قناة رووداو التلفزيونية الكردية الرئيسية الحزب الديمقراطي الكردستاني (48 في المائة) والتحالف الوطني الكردستاني (28 في المائة) في جميع البرامج الانتخابية، وكذلك في الإعلانات السياسية المدفوعة (66 و 34 في المائة على التوالي).

عُرض على المرشحين بما في ذلك المرشحين المستقلين فترات بث مجانية على قناة العراقية الإخبارية العامة اعتبارًا من 10 أيلول وصاعدًا.[42] وفقًا لرصد بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في الفترة من 25 أيلول إلى 8 تشرين الأول، تم منح 109 مرشحين، من بينهم 35 في المائة مستقلون، ما مجموعه 127 دقيقة بمتوسط 69 ثانية لكل منهم. على الرغم من أن الفترة بأكملها، من 10 أيلول إلى 8 تشرين الأول، عندما تم توفير البث المجاني للمرشحين، لم يتم رصدها إلا جزئيًا، فمن الواضح أن شهرًا واحدًا من البث المجاني لا يمكن أن يغطي جميع المرشحين البالغ عددهم 3،249 مرشحًا الذين يتنافسون في الانتخابات. كما تم تقييم توزيع وقت البث المجاني المقدم لكل تحالف وحزب سياسي على أنه غير عادل ولا تعددي خلال الفترة التي تم رصدها.[43]

تم تقييم تغطية الحملة الانتخابية من قبل المواقع الإخبارية المراقبة على أنها تعددية وحيادية، مع إتاحة وصول ثابت للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.[44] لكن موقع شفق نيوز أيد قليلا الحزب الديمقراطي الكردستاني. خلال فترة ما بعد الانتخابات، ركزت وكالة الأنباء الوطنية العراقية على رئيس الوزراء وعلى مقتدى الصدر والفائزين الرئيسيين الآخرين، بينما كانت تغطي بشكل ضئيل الأحزاب السياسية الخاسرة والمتظاهرين الرافضين للنتائج الأولية. هيمنت التعليقات الحزبية على صفحات القنوات التلفزيونية التي تم رصدها على موقع فيسبوك.

**عاشرا: وسائل الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي**

***حملة نشطة عبر الإنترنت شابها انتشار المعلومات المضللة والعمليات الاحتيالية.***

**بيئة وسائل التواصل الاجتماعي**

كان هناك حوالي 25 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في العراق في عام 2021. بينما كان فيسبوك هو المنصة الأكثر شعبية، تم استخدام تويتر و يوتوب و تلغرام بالإضافة إلى منصات المراسلة الأخرى للوصول إلى الناخبين. تعد وسائل التواصل الاجتماعي العراقية مساحة مبعثرة للغاية حيث تعكس السرديات المتزامنة المواقف المناوئة للفصائل خارج الإنترنت. أفاد المحاورون في جميع المجالات عن انتشار المعلومات المضللة والتدخلات التلاعبية عبر الإنترنت، بما في ذلك من قبل أصحاب المصلحة السياسيين والجماعات التابعة لدول أجنبية، والتي كشفت عنها مبادرات فضح الكذب والعروض السياسية بانتظام.[45]

أفاد العديد من المحاورين باستخدام المتنافسين للجيوش الإلكترونية لمهاجمة أو تهديد الخصوم واختلاق روايات كاذبة.[46] يُزعم أن المتنافسين اشتروا صفحات أو مجموعات متعددة على فيسبوك قبل الانتخابات وقاموا بتغير أسمائها والغرض

---

السادسة مساء حتى الساعة 12 صباحًا وتحليلها وفقًا لمنهجية بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في الرصد الإعلامي. بالإضافة إلى ذلك، تم رصد برامج مختارة من القنوات التلفزيونية العربية كالسومرية والعهد والاتجاه ودجلة وكذلك القنوات الكردية كقناة كي 24 وكردسات نيوز وإن تي في, بناءً على الأحداث المتعلقة بالانتخابات وبشكل عشوائي.

[42] تم تقديم ما مجموعه 15 دقيقة مقسمة بين عدة مرشحين مرتين في اليوم الساعة 2.45 مساءً. و 4.45 مساءً

[43] من 25 أيلول إلى 8 تشرين الأول، في فترات البث المجانية على قناة الشرقية نيوز، لم يشارك أي من التيار الصدري ولا مرشحي تحالف الفتح، بينما قدم الحزب السياسي الذي تم إنشاؤه مؤخرًا، قادم من أجل التغيير، 10 مرشحين وتحالف تقدم 5 وتحالف العزم 4 وائتلاف دولة القانون 3 وتحالف قوى الدولة الوطنية 3 وحركة امتداد 3 والحزب الديمقراطي الكردستاني 1 و التحالف الوطني الكردستاني 1.

[44] تم رصد اثني عشر موقعًا إخباريًا رئيسيًا باللغتين العربية والكردية (انظر إلى القائمة التفصيلية في الملحق 1) وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام المرصودة بشكل عشوائي بين 18 أيلول و 28 تشرين الأول.

[45] يشمل ذلك الشبكة العراقية لوسائل التواصل الاجتماعي 72,379 متابعًا على فيسبوك؛ التكنولوجيا من أجل السلام، 1،1 مليون متابع على فيسبوك وبرنامج البشير 5،8 مليون مشترك على اليوتيوب.

[46] أبلغ عنها مراقبون دائمون في بابل وبغداد والبصرة وميسان. أبلغ طرفان بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أنهما قدما شكاوى رسمية إلى الشرطة بسبب التهديدات عبر الإنترنت، والتي لم يتم الرد عليها بعد.

منها.[47] في 1 أيلول، أعلن رئيس الوزراء عن عدة اعتقالات مرتبطة بقناة تلغرام، سيدة المنطقة الخضراء، التي يُزعم أنها تنشر معلومات مضللة وتحاول تزوير الانتخابات. مثل هذه الحملات تعطل نزاهة الفضاء الالكتروني على الإنترنت وتخلق حالة من عدم التصديق بشكل افتراضي. يحتمل أن تؤثر هذه الحملات على نسبة المشاركة والتدخل في تكوين رأي انتخابي للناخبين.[48]

**الإطار القانوني**

يكفل الدستور حرية التعبير بكل الوسائل وحرية التجمع والحق في الخصوصية. لا يوجد تنظيم قانوني بشأن المحتوى عبر الإنترنت.[49] هذا يترك عملية صنع القرار بشأن قضايا مثل إزالة المحتوى عبر الإنترنت وفقًا لتقدير هيئة الإعلام والاتصالات، وهي الهيئة التنظيمية التي تشرف على الاتصالات، دون مراجعة قضائية، مما يؤدي إلى نقص الشفافية والمساءلة.

تم تقييد حرية التعبير على الإنترنت من خلال العديد من بنود قانون العقوبات.[50] أفاد العديد من المحاورين أن هذا أدى إلى اعتقالات روتينية للصحفيين والمدونين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تعليقات عبر الإنترنت يُنظر إليها على أنها تنتقد سياسات الحكومة، لا سيما في إقليم كردستان العراق.[51] بالإضافة إلى ذلك، في إقليم كردستان العراق، يفرض قانون منع إساءة استخدام معدات الاتصالات عقوبة قاسية وسجنًا لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب التعليقات عبر الإنترنت. القانون فضفاض للغاية، ولا يقدم تعريفًا للمصطلحات الأساسية، وقد تم استخدامه لتقييد حرية التعبير على الإنترنت.[52]

حتى الآن لا يوجد قانون لحماية البيانات في العراق. أدى انتشار المراقبة والمضايقات عبر الإنترنت من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على مدى العامين الماضيين إلى تعريض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للخطر، بما في ذلك خلال فترة الانتخابات.[53] بينما يتقدم جمع البيانات البيومترية، أعرب بعض المحاورين عن مخاوفهم بشأن عدم وجود قانون مناسب وآلية إشراف لحماية البيانات الشخصية للمواطن. أطلق ثلاثة متنافسين على الأقل تطبيقات الحملة التي تطلب من المستخدمين مشاركة البيانات الشخصية والموقع دون سياسات خصوصية مناسبة.[54] علاوة على ذلك، أبلغ المحاورون عن توزيع نصوص سياسية غير مرغوب فيها ورسائل عبر تطبيق الواتساب للوصول إلى الناخبين قبل الانتخابات وبعدها.[55]

---

[47] بحسب موقع فيسبوك ، فإن هذا يعد انتهاكًا لسياساتها المناهضة لبيع أو شراء أو تبادل امتيازات الموقع. تمت إزالة الحسابات التي تم تحديدها على أنها تنتهك السياسات بهذه الطريقة.

[48] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام للجنة حقوق الإنسان رقم 25 ، في الفقرة 19: "يجب أن يكون الناخبون قادرين على تكوين آراء بشكل مستقل، وخالية من العنف أو التهديد بالعنف أو الإكراه أو التحريض أو التدخل الاستغلالي من أي نوع".

[49] تم تعليق مشروع قانون الجرائم الإلكترونية، الذي تم انتقاده بسبب تعاريفه الغامضة والقيود الواسعة للغاية على الاتصالات الإلكترونية، من قبل مجلس النواب في شباط 2021، حتى تعديلات أخرى.

[50] المواد 210 ؛ 211 ، 434 ؛ 435 من قانون العقوبات العراقي بشأن نشر أخبار كاذبة أو دعاية استفزازية والتشهير والسب.

[51] منذ آذار 2020، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق و المفوضية السامية لحقوق الإنسان العديد من الدعاوى الجنائية المرفوعة ضد صحفيين ونشطاء ينشرون على وسائل التواصل الاجتماعي؛ تم رفع الدعوى في المقام الأول بموجب المادة 433 من قانون العقوبات، التي تحظر "التشهير"، أو بموجب المادة 2 من قانون منع إساءة استخدام معدات الاتصالات. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

[52] تم اتهام كل من كسالات سندي وعمر باروشكي بموجب المادة 2 من قانون إقليم كردستان لمنع إساءة استخدام معدات الاتصالات.

[53] في 9 تشرين الأول 2021، عُثر على المتظاهر حيدر محمد الزاملي ميتًا. ذكرت منظمات المجتمع المدني أن انتقاده للأحزاب السياسية على فيسبوك هو السبب المحتمل لوفاته. تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2021 حول التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير، المادة 92 تنص الفقرة على ما يلي: "يجب على الدول اعتماد قوانين قوية لحماية البيانات وتحديث القوانين الانتخابية وغيرها من القوانين ذات الصلة للحد من انتشار التتبع والاستهداف للأفراد وأنشطتهم عبر الإنترنت".

[54] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 34، الفقرة 18: "... يجب أن يكون لكل فرد الحق في التأكد بشكل واضح، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي البيانات الشخصية المخزنة في ملفات البيانات التلقائية، ولأي أغراض." أطلقت الكتلة الصدرية وعمار الحكيم وحنان الفتلاوي تطبيقات للحملات الانتخابية.

[55] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17: "لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيته ... لكل فرد الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الهجمات." العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 16، الفقرة 10: "يجب أن ينظم القانون جمع وحفظ المعلومات الشخصية على أجهزة الحاسوب وبنوك البيانات وغيرها من الأجهزة، سواء من قبل السلطات العامة أو الأفراد أو الهيئات الخاصة."

***توصية ذات أولوية: اعتماد قانون شامل لحماية البيانات وآلية إشراف لضمان حق المواطنين في خصوصية بياناتهم الشخصية، والحماية من التتبع الشامل للأفراد وأنشطتهم عبر الإنترنت، وكذلك ضد المعلومات غير المرغوب فيها، بما في ذلك الدعاية السياسية.***

كانت الحملة عبر الإنترنت قليلة التنظيم، ولم تكن هناك مدونة لقواعد السلوك تغطي أنشطة الأحزاب عبر الإنترنت. كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تجري مراقبة محدودة لوسائل التواصل الاجتماعي على أساس مخصص، بسبب النقص المبلغ عنه في القوى العاملة والأدوات والمهارات.

**نتائج رصد وسائل التواصل الاجتماعي**

كان المشهد العراقي على وسائل التواصل الاجتماعي مجزئا بين المنصات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن العديد من أصحاب المصلحة قد أغلقت حساباتهم على فيسبوك و تويتر من قبل المنصات لانتهاكهم سياساتها. على الرغم من بعض الانخفاض الطفيف في أعداد المتابعين، تمتعت صفحات القادة السياسيين بشعبية أعلى بكثير من صفحات الأحزاب والتحالفات.

حددت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات العديد من صفحات الفيسبوك التي تم إنشاؤها في الأشهر التي سبقت الانتخابات، بما في ذلك صفحات المرشحات، والتي سجلت أسرع معدلات النمو بالنسبة المئوية، لكنها لم تقارن بالصفحات القائمة منذ فترة طويلة من حيث الجمهور والتفاعلات.[56]

استخدم المتنافسون بشكل كبير وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بحملاتهم. حيث أظهرت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات من خلال المراقبة على فيسبوك أن عددًا محدودًا فقط من مشاركات المتنافسين تصور برامج فعلية. بدلاً من ذلك، غطت المنشورات السياسية بأغلبية ساحقة أنشطة الحملة وكذلك نشر رسائل التصويت. تضمنت حوالي 18 في المائة من منشورات الحملة الانتخابية باللغة الكردية انتقادات للمعارضين. والجدير بالذكر أن صفحات فيسبوك الخاصة بقناتي كي أن و إن آر تي، وهما وسيطتان كرديتان مع ملايين المتابعين، قامت بحملات على التوالي لصالح حركة التغيير والجيل الجديد، بما في ذلك من خلال المنشورات المعززة. على الرغم من أن لهجة الحملة كانت محايدة أو إيجابية بشكل عام، فقد قدرت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أن واحدة من كل خمس منشورات باللغة الكردية كانت سلبية. لم يشوه أصحاب المصلحة السياسيون سمعة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على صفحاتهم في فيسبوك.

قام العديد من المتنافسين وصفحات الجهات الخارجية بنشر إعلانات سياسية على فيسبوك.[57] لا تنص اللائحة على إنفاق الحملات عبر الإنترنت، مما يعيق الشفافية الشاملة لتمويل الحملات الانتخابية عبر الإنترنت.[58] حددت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات شبكات من الصفحات التي تعرض إعلانات يدفعها معلنون فريدون، أي الأفراد والوكالات. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض العديد من الإعلانات دون إخلاء المسؤولية، بما يتعارض مع معايير منصة التواصل الأساسية، وبالتالي تفتقر إلى الشفافية. شارك العديد من المتنافسين وصفحات الجهات الخارجية منشورات الحملة والإعلانات على فيسبوك أثناء صمت الحملة.

شاركت صفحة وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات المعلومات حتى 2 تشرين الأول باللغة العربية فقط، مما حد من وصول غير الناطقين باللغة العربية إلى المعلومات المتعلقة بالانتخابات.[59] بعد الانتخابات ، قدرت بعثة الاتحاد الاوربي أن 10 في المائة من منشورات المفوضية تحارب المعلومات المضللة.[60]

---

[56] استخدمت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أداة الاستماع إلى وسائل التواصل الاجتماعي على فيسبوك "جمهور متشابك" لمراقبة 16 و 14 صفحة عامة لأصحاب المصلحة السياسيين باللغتين العربية والكردية على التوالي، بالإضافة إلى مجموعة مختارة من الكلمات الرئيسية المتعلقة بالانتخابات. تم تحليل وترميز إجمالي 5,669 منشورًا بين 1 أيلول و 15 تشرين الأول. حددت البعثة يدويًا علامات التصنيف المتعلقة بالانتخابات على تويتر ورسمت خريطة لثلاثة منها باستخدام netlytic.org في فترة ما بعد الانتخابات.

[57] أظهرت مكتبة إعلانات فيسبوك أنه في الفترة من 25 آب حتى 8 تشرين الأول، تم إنفاق 421،195 دولارًا أمريكيًا على الإعلانات السياسية.

[58] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مادة 7 (3)، "[...] تعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات للمناصب العامة المنتخبة [...]"

[59] تنص المادة 4 من الدستور العراقي لعام 2005 على أن اللغتين العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق.

[60] منذ نهاية أيلول، أطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حملة مرئية على وسائل التواصل الاجتماعي لمحاربة المعلومات المضللة.

أظهرت مراقبة بعثة الاتحاد الاوربي لمعلومات الانتخابات على فيسبوك أن المنشورات التي تم مشاركتها باللغة العربية كانت في الغالب ذات طبيعة تقنية، بما في ذلك توعية الناخبين وتحفيزهم للتصويت، التي نشرتها وسائل الإعلام وصفحات حكومية. كانت المعلومات باللغة الكردية ذات طبيعة سياسية أكثر، تشاركها وسائل الإعلام والمتنافسون، مما يعكس نقص المعلومات الانتخابية الرسمية المتاحة باللغة الكردية. حددت البعثة العديد من الروايات المشتركة على نطاق واسع باللغتين العربية والكردية، بما في ذلك دعوات لمقاطعة الانتخابات؛ ويذكر رجال الدين السنة والشيعة أن بيع وشراء الأصوات حرام.

رصدت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات حالات متكررة من الإهانات والاعتداءات ضد المرشحات والصحفيين وناشطي حقوق الإنسان، باللغتين الكردية والعربية.[61] أظهر رصد بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أن النساء مستهدفات بشكل خاص من خلال الخطاب التحريضي والتضليل بناءا على فئة الجنس.[62] إلى جانب العوائق القائمة أمام حرية التعبير على الإنترنت، أدى ذلك إلى إضعاف شمولية النقاش السياسي عبر الإنترنت.

***توصية: لتعزيز شمولية النقاش السياسي عبر الإنترنت ومشاركة المرأة في الحياة العامة، يمكن هيئة الإعلام والاتصالات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات النظر في تعزيز المراقبة عبر الإنترنت لانتهاكات الحملات الانتخابية عبر الإنترنت، وخاصة الانتهاكات القائمة على فئة الجنس.***

بعد الانتخابات، رفضت قنوات تلغرام وتويتر وحسابات المجموعات المدعومة من قبل القوى الإقليمية، والتي تدعم المتنافسين الخاسرين، بما في ذلك تحالف الفتح وحركة حقوق، النتائج الأولية، ودعت إلى الاحتجاجات، وشوهت مصداقية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وهددت موظفو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي". أظهر تخطيط بعثة الاتحاد الاوربي لعلامات الوسوم التي تشاركها تلك المجموعات أن جزءًا كبيرًا من التغريدات تمت إعادة مشاركتها من عدد قليل فقط من الحسابات المدعومة من دولة مجاورة.

**الحادي عشر: مشاركة المرأة**

***يضمن الإطار القانوني حصة نسبتها 25 في المائة للمرأة، ولكن هذا يُفسَّر بحكم الأمر الواقع على أنه حد أقصى.***

نص الدستور على تمثيل ما لا يقل عن 25 في المائة من النساء في مجلس النواب. ويخصص ملحق لقانون الانتخابات مقعد واحد في كل دائرة انتخابية من 83. في محاولة واضحة لضمان وجود مرشحات في جميع الدوائر الانتخابية، طلبت لائحة المفوضية رقم 2021/6 من الأحزاب أن تأخذ في الحسبان الكوتا النسائية عند تقديم الترشيحات بالطريقة التالية: إذا قدموا أكثر من ثلاثة مرشحين لكل دائرة انتخابية وفي أكثر من دائرة انتخابية واحدة، واحدة على الأقل يجب أن تكون أنثى. إذا لم يتم تحقيق الكوتا في دائرة انتخابية، فسيتعين على الأحزاب التي تقدمت بأكثر من مرشح أن تضيف أو تستبدل مرشحًا بمرشح امرأة في دائرة انتخابية معينة. على الرغم من التحديات التي يطرحها النظام الانتخابي الذي يغلب عليه طابع الأغلبية والهجمات التي تعرضت لها المرشحات خلال الحملة الانتخابية، ترشحت المرشحات للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية.

إذا لم يتم تلبية الكوتا بشكل طبيعي من خلال نتائج الانتخابات، أي إذا تم إنتخاب أقل من 83 امرأة، عندها فقط يتم تفعيل آلية الاستبدال. تفتقر المادة ذات الصلة في قانون الانتخابات إلى الوضوح ويبدو أنها تتعارض مع المبدأ الدستوري بنسبة 25 في المائة كحد أدنى، بالإضافة إلى بند آخر في قانون الانتخابات يكرر المبدأ المذكور. بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون

[61] يشمل ذلك شناز إبراهيم، المسؤولة العليا في الاتحاد الوطني الكردستاني (عمة قوباد وبافل طالباني)، وآلا طالباني، ومرشحة الاتحاد الوطني الكردستاني (التحالف الكردستاني)، وأشواق الجاف، ومرشحة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبداء خضر سلام (نائبة عن كتلة بابل)، وصباح. التميمي (مرشحة مستقلة) د. حنان الفتلاوي (مؤسسة ورئيسة حركة إرادة). لوحظت التعليقات بما في ذلك "العاهرة"، و "الفاسقة"، و "أكلي قرفا، والعاهرة القبيحة"، و "السيدة العجوز"، و "تعال وزر شقتنا" على حسابات القيادات السياسية والمرشحات على تويتر وفيسبوك.

[62] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979، تنص المادة 7 على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد".

الانتخابات على أنه في حالة خسارة المرأة لمقعدها في مجلس النواب، لا يلزم أن تحل محلها امرأة أخرى، ما لم يؤثر ذلك على الكوتا على مستوى الدائرة الانتخابية.

فقط في 10 أيلول، نشرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لائحة بشأن تخصيص المقاعد، بما في ذلك تنفيذ الكوتا. تنص اللائحة على أنه في الدائرة الانتخابية التي لا يتم فيها انتخاب امرأة، يجب على المرشح الذي فاز بمقعد حاصل على أقل عدد من الأصوات أن يتخلى عن المقعد لصالح المرأة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات بين المرشحات. وبحسب نتائج الانتخابات البرلمانية الكاملة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تم انتخاب 97 امرأة (29.5 في المائة)، منهن 57 على أساس عدد الأصوات التي تم الحصول عليها، في حين تم انتخاب 40 امرأة بفضل نظام الكوتا.

يسمح النظام الانتخابي بالترشيحات الفردية، ولكن لا يحتوي الإطار القانوني أو التنظيمي على أي بند لاحتمال عدم ترشح إمرأة في دائرة انتخابية أو عدم حصول المرشحات على أي من الأصوات المدلى بها.

***توصية: تعديل الأحكام الحالية الخاصة بتخصيص مقاعد النساء لتوضيحها. يجب صياغة الأحكام واللوائح ذات الصلة بما يتفق مع المبدأ الدستوري المتمثل في تمثيل النساء بنسبة 25 في المائة على الأقل.***

**الثاني عشر: مشاركة الأقليات القومية والنازحين**

***يضمن القانون مقاعد محجوزة لبعض الأقليات، لكنه يفشل إلى حد كبير في تحقيق تمثيل حقيقي لها. انخفض عدد النازحين داخليًا، لكن مشاركتهم لا تزال تمثل تحديًا.***

العراق دولة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.[63] يؤكد الدستور على الحقوق الثقافية والتعليمية والسياسية للكيانات الكبرى، بما في ذلك الحق في تولي المناصب الحكومية، ويدعو إلى إشراكها وتمثيلها. لا ينص الدستور ولا التدابير التشريعية المتعاقبة على قائمة تامة وشاملة للأقليات القومية. وتشمل الأقليات العرقية التركمان والشبك والكلدان والآشوريين والأرمن والسود العراقيين والغجر. تشمل الأقليات الدينية المسيحيين واليزيديين[64] والصابئة المندائيين والبهائيين والكاكائيين واليهود. في غياب بيانات التعداد السكاني الحديثة، لا تتوفر بيانات ديموغرافية موثوقة عن الأقليات.

تمت مناقشة قانون شامل بشأن الأقليات في البرلمان في عام 2018 لكن لم يتم إقراره.[65] يضمن قانون الانتخابات مقاعد محجوزة لبعض الأقليات: خمسة للمسيحيين وواحد لكل من اليزيديين والصابئة المندائيين والشبك والأكراد الفيليين. يعتقد العديد من المحاورين في بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أن بعض الأقليات غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصًا بشكل ظالم في نظام الكوتا الحالي ويدعون إلى إجراء تعداد سكاني جديد، يليه تخصيص جديد للمقاعد المحجوزة وفقًا للدستور.[66]

سجل الناخبين، وفقًا للمعايير الدولية، لا يميز على أساس العرق أو الدين. الدوائر الانتخابية للمقاعد المحجوزة أكبر من الدوائر العادية لمراعاة التوزيع الجغرافي لكل أقلية، لكن هذا أدى إلى بعض النتائج غير المقصودة. نظرًا لأن عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقاعد الأقلية كان غالبًا أقل من عدد الأصوات العادية، فقد أصبحت هذه المقاعد "الحل الأسهل " الذي يتم اختياره من قبل أحزاب غير أقلية جيدة التنظيم، من خلال أحزاب بالوكالة أو مرشحين مستقلين رسميًا. وينطبق هذا بشكل خاص على الأقلية المسيحية، التي يتم انتخاب مقاعد الكوتا الخمسة الخاصة بها في دائرة انتخابية واحدة على مستوى الدولة.[67] استنادًا إلى النتائج الأولية الكاملة التي نُشرت في 16 تشرين الأول، تمكن ثلاثة يزيديين وواحد كردي فيلي واثنان من الكاكائيين، ولكن ليس هناك مسيحيين، من الفوز خارج نظام الكوتا.

---

[63] في استعراضها الأخير في 2018، أشارت لجنة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى عدم وجود إشارة كافية إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الإطار التشريعي الوطني العراقي وأثارت تساؤلات حول تنفيذها من قبل المحاكم الوطنية.

[64] يعتبر بعض اليزيديين أنفسهم مجموعة عرقية مميزة، بينما يعتبر البعض الآخر أكرادًا.

[65] أقر إقليم كردستان في عام 2015 قانونًا يوسع الحقوق المحمية دستوريًا للأقليات.

[66] المادة 49 من الدستور: "يتألف مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف عراقي (...) يراعى تمثيل جميع مكونات الشعب فيه".

[67] في 14 تشرين الأول، ردت سبعة أحزاب سياسية مسيحية على فوز حركة بابليون بأربعة مقاعد مسيحية من أصل خمسة ببيان مشترك شجب النتائج "المشبوهة للغاية" و "سرقة الإرادة السياسية للتكوين المسيحي" ودعوة المجتمع الدولي "للدفاع عن التمثيل الحقيقي للمسيحيين".

في حين أن ممثلي الأقليات القومية الذين التقت بهم بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، لديهم آراء مختلفة حول الإجراءات التصحيحية التي يمكن اتخاذها، إلا أنهم يتفقون جميعًا على أن النظام يحتاج إلى إعادة نظر وإعادة صياغة، بالتشاور الوثيق مع مجتمعات الأقليات، لاستعادة حقهم في تمثيل سياسي ذي مغزى.[68] كما تأثر هذا الحق سلبًا بإلغاء برنامج التصويت خارج البلاد لعام 2021، حيث إن الأقليات القومية جزء مهم من الشتات العراقي.[69]

نزح أكثر من ستة ملايين عراقي في ذروة العمليات العسكرية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في 2014-2017. وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، حتى 30 أيلول 2021، بقي هناك 1،189،581 نازحًا في العراق.[70] تشير التقديرات إلى أن النازحين داخليًا يمثلون حوالي ثلاثة في المائة من السكان العراقيين (انخفاضًا من حوالي ستة في المائة في عام 2018)، ولكن، رسميًا، يمثل الناخبون النازحون 0.5 في المائة فقط من إجمالي الناخبين المسجلين، والباقي يعيشون خارج المخيمات وغير قادرين على الاستفادة من أحكام التصويت الخاصة بالنازحين داخليًا.[71]

يمنح قانون الانتخابات النازحين المسجلين، الذين يعيشون في المخيمات، الحق في التصويت في مكان إقامتهم الحالي للدائرة التي نزحوا منها. تماشياً مع الإجراءات المعمول بها، تم تسجيل 120،126[72] ناخباً نازحاً يعيشون في المخيمات[73] بيومترياً من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وخصصت لـ 309 مركز اقتراع مخصص تقع داخل المخيمات أو بالقرب منها. تم تسهيل توزيع بطاقات الناخب البيومترية من قبل فرق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المتنقلة. صوّت النازحون في 8 تشرين الأول، باستخدام بطاقات الناخب البيومترية فقط. أُبلغ مراقبو بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، وفي بعض الحالات لاحظوا بشكل مباشر، أن العديد من النازحين اكتشفوا في يوم الانتخابات أنهم ما زالوا مسجلين للتصويت في مكانهم الأصلي بدلاً من المكان الذي يعيشون فيه حاليًا وبالتالي لم يتمكنوا من التصويت. وبحسب ما ورد، تعرض النازحون في مخيمات إقليم كردستان العراق لضغوط سياسية حزبية غير مبررة وشراء أصوات. تم توقع أنشطة معينة لتوعية الناخبين من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ولكن وفقًا لأصحاب المصلحة، لم يتم تنفيذها بشكل كافٍ.

يعيش ما يقدر بنحو 85 في المائة من مجموع النازحين داخليا خارج المخيمات.[74] وبينما كان بإمكانهم المشاركة قانونيا في الانتخابات كناخبين عاديين، فإن العديد منهم محرومون بحكم الأمر الواقع من حق التصويت، نظرًا لمخاوف أمنية وصعوبات لوجستية، لم يتمكنوا من العودة إلى مواقعهم الأصلية في يوم الانتخابات.[75]

**الثالث عشر: مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة**

***لا يتطرق التشريع إلى الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. لم تُبذل جهود كبيرة لتقليل العوائق التي تحول دون مشاركتهم في يوم الانتخابات.***

انضم العراق إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013، دون أن يكون قد وقع حتى الآن على البروتوكول الاختياري الذي يسمح بتقديم شكاوى فردية بشأن انتهاكات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الدول الأطراف.

---

[68] تشمل الحلول المقترحة: دوائر انتخابية أصغر محددة حول مناطق الأقليات، ومعايير أكثر صرامة لاختيار المرشحين للمقاعد المحجوزة، وسجلات منفصلة للناخبين، وبطاقات اقتراع منفصلة وحتى انتخابات منفصلة.

[69] في حين أن البيانات الدقيقة حول الأعراق والديانات في الشتات العراقي غير متوفرة، تشير تقارير متعددة, بما في ذلك من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و لجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية الدولية, إلى أن الأقليات ممثلة بشكل غير متناسب أكثر بين اللاجئين والمهاجرين العراقيين.

[70] يُعرّف النازح العراقي قانونًا بأنه فرد تم تهجيره قسرًا إلى مكان آخر داخل العراق بعد 9 نيسان 2003 ومسجل في وزارة الهجرة والمهجرين.

[71] أكثر من نصف النازحين داخلياً يأتون من أربع مديريات (الموصل، سنجار، البعاج، تلعفر) في محافظة نينوى.

[72] يشمل هذا الرقم كلا من النازحين الذين تم تسجيلهم لأول مرة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأولئك الذين تم تحديث حالة تسجيلهم بين 2 كانون الثاني و 15 نيسان2021.

[73] اعتبارًا من تموز 2021، كان ما يقرب من 184,000 نازح في العراق يعيشون في 27 مخيما رسميًا، اثنان في العراق الفيدرالي (مخيم عامرية الفلوجة في الأنبار ومخيم جدعة 5 في نينوى) و 25 تحت السيطرة الإدارية لحكومة إقليم كردستان. يشكل أفراد الأقليات الدينية، ولا سيما اليزيديون، غالبية النازحين الذين يعيشون في مخيمات إقليم كردستان العراق.

[74] حوالي 76 في المائة من النازحين خارج المخيمات يعيشون في أماكن خاصة، بينما يعيش 9 في المائة في مساكن وملاجئ دون المستوى المطلوب خارج المخيمات. تتزايد نسبة النازحين في المراكز الحضرية منذ عام 2018 حيث تم إغلاق العديد من المخيمات الرسمية.

[75] شهدت معدلات العائدين ركودًا، حيث تم تسجيل 140,562 عائدًا فقط (ثلاثة في المائة من الإجمالي) خلال العام الماضي.

للأسف، لا توجد بيانات رسمية موثوقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة.[76] تقدر منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن هناك 4-10 مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن هذا الرقم هو مجرد استقراء لتقديرات منظمة الصحة العالمية التي حددت عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 15 في المائة على الأقل في كل بلد، إلى جانب التاريخ الحديث للعراق الذي شهد سنوات من الصراع المسلح والإرهاب.

تطالب المادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الأطراف بضمان الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، فضلاً عن تعزيز بيئة يمكن فيها للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة بشكل فعال وكامل في مسار الشؤون العامة، دون تمييز .. '. أبلغت منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أنه بالإضافة إلى وصمة العار الاجتماعية والتصورات السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، اختار المشرع أيضًا "نهجًا طبيًا لتقديم الرعاية" تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، بدلاً من النهج القائم على الحقوق الذي من شأنه تمكين الشمولية والمشاركة في الحياة العامة. بينما يحتوي القانون 2013/38 على بعض العناصر الإيجابية، إلا أنه بعنوان "قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة" ويفتقر إلى الأحكام ذات الصلة بالحقوق السياسية.[77]

لا يذكر التشريع الانتخابي طرق ضمان وتسهيل ممارسة الحقوق السياسية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يوجد نص يجبر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على اتخاذ تدابير خاصة. واجه الأشخاص ذوي الإعاقة العديد من العوائق، ومنها الوصول أولاً إلى محطات الاقتراع، وثانيًا، الإدلاء بأصواتهم. ولم يتمكن الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في التنقل من الاقتراب بسهولة من محطات الاقتراع بسبب الحواجز التي أقيمت لأغراض أمنية. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع العديد من اللجان فوق الطابق الأرضي في مبان تفتقر إلى المصاعد. وفقًا لمنظمات المجتمع المدني، والتي اجتمعت مع بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات، فإن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية لا يزالون شبه متعلمين، نظرًا لافتقارهم إلى الوصول إلى التعليم بعد مستوى معين. وهذا يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لهم للمشاركة في الانتخابات. صرحت منظمات المجتمع المدني لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات بأنه ليس لديها قناة اتصال فعالة أو منتظمة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ناهيك عن إدارة مخصصة أو موظفين داخل المفوضية لمناقشة مقترحاتهم التي لم يتم الرد عليها.

أبلغ قسم إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات عن بذل الجهود لتحديد أكبر عدد ممكن من مراكز الاقتراع في الطوابق الأرضية. كما تم تضمينه في دليل إجراءات يوم الانتخابات الذي يعطي الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في قائمة الانتظار في محطات الاقتراع وأنه يمكن مساعدة الناخبين ذوي الإعاقة في الإدلاء بأصواتهم من قبل احد أقربائهم ومن اختيارهم حتى الدرجة الرابعة. ومع ذلك، شدد الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم على أنهم يفضلون وجود آليات تمكنهم من التصويت بشكل مستقل ودون مساعدة، وأشاروا إلى أن سرية تصويتهم هي مصدر قلق. لم يتم الإقرار بالمقترحات المقدمة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لطباعة أوراق الاقتراع بطريقة برايل والاستعانة بمترجم لغة إشارة متنقل ومتوفر عند الطلب لكل منطقة.

***توصية: مواءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية من خلال تضمين أحكام لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية والسماح لهم بالممارسة الفعالة لحقهم في التصويت بطريقة مستقلة تحترم سرية تصويتهم. على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إدراج تدابير محددة في الإطار التنظيمي.***

**الرابع عشر: المجتمع المدني والمراقبة الدولية**

***على الرغم من التمويل المحدود، نشرت مجموعات المواطنين عددًا كبيرًا من المراقبين في جميع أنحاء العراق وساهمت في زيادة شفافية العملية.***

[76] تنص المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن "تتعهد الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبحثية، لتمكينها من صياغة وتنفيذ سياسات لإنفاذ هذه الاتفاقية".

[77] في إقليم كردستان العراق, لا يتطرق قانون حقوق وامتيازات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة 2011/22الى موضوع الحقوق السياسية.

يعتبر مراقبو الانتخابات المحليون معترف بهم ومنظمون بموجب قانون المفوضية رقم 2019/31 ولوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهم ملزمون في أنشطتهم بمدونة قواعد السلوك. على الرغم من أن إجراءات الاعتماد كانت أكثر صرامة مما كانت عليه في الماضي، إلا أنها كانت معروفة من قبل أصحاب المصلحة، ولم تحد بشكل غير معقول من المراقبة المحلية.[78] ومع ذلك، فإن القرار اللاحق الذي اتخذته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في وقت متأخر بعدم السماح للمراقبين المحليين باستخدام الهواتف المحمولة داخل مراكز الاقتراع، والذي تم اتخاذه قبل أيام قليلة من الانتخابات، خلق بعض الصعوبات في أنشطة إعداد التقارير المخطط لها مسبقًا. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا القرار بشكل متسق، وفقًا للمراقبين المحليين.

تم اعتماد أكثر من 46،000 مراقب محلي، ولكن لم يتم نشرهم جميعًا، ويرجع ذلك أساسًا إلى نقص التمويل الكافي.[79] كانت المجموعة الأكثر تنظيماً وظهوراً هي تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية الذي ضم سبعة ائتلافات مراقبة وهي شمس وتموز ونراقب وعين وتحالف الأقليات العراقية وسفراء الحرية وشباب الجنوب. قاموا معًا بنشر حوالي 8،800 مراقب في جميع المحافظات الثمانية عشر. وساهمت ملاحظاتهم وتقاريرهم العامة قبل وأثناء وبعد يوم الانتخابات بشكل إيجابي في شفافية العملية.

بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي، نشرت الأمم المتحدة بعثة مراقبة الانتخابات في العراق. وقام حوالي 200 مراقب تابع للأمم المتحدة بتفحص الاقتراع يوم الانتخابات في جميع أنحاء البلاد. تم نشر بعثات مراقبة انتخابات أصغر وقصيرة المدى من قبل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

**الخامس عشر: النزاعات الانتخابية**

***تقوض الثغرات في التشريعات وانعدام الشفافية في الممارسة الإدارية اليقين القانوني والحق في الإنصاف القانوني الفعال.***

تنظم أحكام قانون الانتخابات وقانون المفوضية عملية حل النزاعات الانتخابية. وينص نظام القرار على درجتين، الأولى إدارية والثانية قضائية.

يقوم مجلس المفوضين بحل الشكاوى الناشئة عن التحضير للانتخابات وتنفيذها. يجوز لمجلس المفوضين تفويض سلطة التحقيق والفصل في الشكاوى لفروع إدارة الانتخابات بالمحافظة. يجب إحالة الشكاوى المتعلقة بأركان القضايا الجنائية إلى السلطات المختصة.

لا يحتوي التشريع على أي أحكام بشأن المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى والفصل فيها على المستوى الإداري وبعض الأحكام المتعلقة بالموقف القانوني. وكانت هذه الجوانب تحكمها في الغالب لوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. في الحقيقة أن الجوانب الحاسمة لآلية تسوية النازعات الانتخابية لم يتم تقنينها في التشريع، بل تركت بدلاً من ذلك للسلطة التنظيمية لإدارة الانتخابات، ولا تضمن اليقين القانوني. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يثير التساؤل حول حماية الحق في الحصول على تعويض قانوني فعال، نظرًا لأن القواعد الأساسية للإجراء ليست معروفة دائمًا مسبقًا من قبل المتنافسين والناخبين، ويمكن أيضًا تحديدها بطريقة تقديرية لا تخضع لضوابط العملية التشريعية.[80] أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لائحتين ذات صلة تتداخل في موضوعات معينة، وتم نشر واحدة فقط من هذه اللوائح على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

اختلفت المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى وفقًا لنوع الشكوى، وتم تفريق الأحكام ذات الصلة بين لوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: يجب تقديم الشكاوى المتعلقة بقوائم الناخبين في غضون يومين من الانتهاك المزعوم ويجب تقديم

[78] وفقًا للائحة، يمكن أن تفقد منظمة المجتمع المدني اعتمادها إذا كان أكثر من خمسة في المائة من الأسماء المقدمة للاعتماد لا تتوافق مع المتطلبات. القاعدة، التي تهدف بشكل أساسي إلى استبعاد المنظمات غير الحكومية الحزبية التي قد تحاول إخفاء وكلاء الأحزاب السياسية كمراقبين محليين، تعتبر قاسية للغاية من قبل بعض مجموعات المراقبين المحليين ولكن لم يتم تطبيقها بشكل غير معقول من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

[79] قدر محاورو منظمات المجتمع المدني أن ما يزيد قليلاً عن نصف المراقبين المعتمدين تم نشرهم في يوم الانتخابات.

[80] تلزم المادة 2.3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الدول الأطراف "بضمان أن أي شخص تُنتهك حقوقه أو حرياته كما هو معترف به هنا يجب أن يحصل على تعويض فعال".

الشكاوى المتعلقة بتسجيل المرشحين لغاية الموافقة النهائية على الترشيح وكذلك الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحملة خلال فترة استمرار الانتهاك وكان يتعين تقديم شكاوى يوم الانتخابات في غضون يومين. وكان لا بد من إخطار المتهمين ولهم الحق في الرد. تنص لائحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على أنه يجب على مجلس المفوضين نشر قراراته باللغتين الرسميتين العربية والكردية في غضون ثلاثة أيام من إصدارها، وأن يتبنى طريقة النشر المناسبة. كانت القرارات التي نشرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على موقعها الإلكتروني باللغة العربية حصرا.

في فترة ما قبل الانتخابات، كان الجزء الأكبر من الشكاوى على مستوى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يتعلق بتسجيل المرشحين وانتهاكات الحملة الانتخابية. أبلغت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات عن 189 شكوى بشأن تسجيل المرشحين و 183 شكوى بشأن انتهاكات الحملة. علاوة على ذلك، سجلت فرق حملة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمراقبة 174 حالة انتهاك للحملة. في أعقاب الشكاوى ونتائج المراقبة، تم فرض حوالي 180 غرامة على المرشحين لمخالفتهم قواعد الحملة، خاصة فيما يتعلق بوضع الملصقات.

تتألف الهيئة القضائية الانتخابية من ثلاثة قضاة معينين من قبل مجلس القضاء الأعلى، وهي تنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المفوضين وان قراراتها نهائية. ينص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على أنه يجوز للأحزاب السياسية أو المرشحين[81] الطعن في قرارات مجلس المفوضين أمام الهيئة القضائية الانتخابية في غضون ثلاثة أيام من نشرها ويحق لمجلس المفوضين الرد في غضون سبعة أيام من استلام طلبات واستفسارات الهيئة القضائية الانتخابية[82]؛ يجب الفصل في القضية في غضون عشرة أيام من رد مجلس المفوضين.
يُلزم قانون الانتخابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعلان النتائج في غضون 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع؛ ومع ذلك، وفقًا للوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، يمكن تقديم الشكاوى بشأن إجراءات يوم الانتخابات في غضون 48 ساعة من يوم الانتخابات. يؤدي هذا التناقض في المواعيد النهائية إلى إعلان النتائج بينما لا تزال الشكاوى ذات الصلة معلقة. أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنها تلقت ما مجموعه 397 شكوى، 10 منها من المحتمل أن تؤثر على نتائج الانتخابات.[83] لم تقدم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أي معلومات حول الدوائر الانتخابية التي أشارت إليها هذه الشكاوى العشر أو أي تفاصيل أخرى. احتوت القرارات التي رفضت الشكاوى على قدر ضئيل من المعلومات ولم تذكر الانتهاكات التي تذرع بها المدعون.

بعد الإعلان الثاني للنتائج الأولية في 16 تشرين الأول، كان هناك بعض الالتباس مع التصريحات العلنية المتناقضة على ما يبدو للمفوضية لوسائل الإعلام حول ما إذا كانت المفوضية ستدرس الطعون ضد نتائج الانتخابات.[84] ذكرت الهيئة القضائية الانتخابية لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في 20 تشرين الأول أنها لم تتلق أي طعن. اتضح أنه في رسالتين مؤرختين 13 و 20 تشرين الأول على التوالي، أمرت الهيئة القضائية الانتخابية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعدم نقل أي طعون قبل أن تعد إجابة، مستشهدة بالأحكام القانونية التي تمنح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كمدعى عليها سبعة أيام لتقديم حججها. بحلول 26 تشرين الأول، قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تأييد 70 من أصل 1،432 طعنا وإجراء إعادة فرز يدوية لـ 2،153 صندوق اقتراع تم الانتهاء منه في 3 تشرين الثاني. ومع ذلك، قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تلقي وفحص طعون إضافية حتى 7 تشرين الثاني، الأمر الذي أدى إلى إعادة الفرز اليدوي لـ 2،136 صندوق اقتراع آخر. إن الأساس القانوني لتمديد آخر غير واضح ولم تتذرع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشيء. ولم تعلن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن المخالفات التي كانت سبب إعادة الفرز هذه، حيث لم يتم نشر قراراتها.

[81] يبدو أن هناك تناقضًا بين المكانة القانونية المنصوص عليها في قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذي يمنحها للأحزاب والمرشحين فقط، في حين أن لائحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الصادرة في 12 آب 2021 تمنحها أيضًا للوكلاء والناخبين؛ تشير صياغة كلا المادتين إلى أنه لا يمكن للناخبين الطعن بقرارات مجلس المفوضين بشأن الشكاوى المتعلقة بيوم الانتخابات.

[82] لا يحدد القانون الموعد النهائي لاستلام الطعن، حيث يتعين على الهيئة القضائية الانتخابية إخطار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتقديم ردها.

[83] إجمالاً، كان 88 شكوى من أصل 397 شكوى لا تزال قيد التصنيف حتى وقت هذا الإعلان

[84] ينص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على أنه يمكن تقديم الطعون ضد قرارات المفوضية مباشرة إلى الهيئة القضائية الانتخابية أو مكتب المفوضية على المستوى المركزي أو مستوى المحافظة.

أدى التعامل مع الطعون ضد الانتخابات بهذه الطريقة إلى طمس الحالات والتحايل على المواعيد النهائية المنصوص عليها في التشريع وتقويض الحق في الإنصاف القانوني الفعال.

***توصية ذات أولوية: تحديد مواعيد نهائية واضحة في القانون واختصاصاته حول كل مرحلة متميزة من تسوية النازعات الانتخابية. يجب أن تسمح المواعيد النهائية لشكاوى يوم الانتخابات التي قد تؤثر على نتائج الانتخابات بالحل قبل إعلان النتائج.***

**السادس عشر: التصويت والعد وحساب النتائج**

***عملية تصويت سلمية ومنظمة إلى حد كبير مع مشاركة منخفضة إلى حد ما للناخبين. جدولة لا يمكن الوصول إليها ولكن و آلية تحقق تدار بشكل جيد وإعادة الفرز اليدوي لمراكز الاقتراع المعترض عليها.***

**نظرة عامة على التصويت والفرز**

زار مراقبو بعثة الاتحاد الاوربي في يوم الانتخابات 278 محطة اقتراع في 39 دائرة انتخابية من أصل 83 دائرة، تغطي 11 من 18 محافظة عراقية. تم تقييم السلوك العام للتصويت بشكل إيجابي في 95 في المائة من محطات الاقتراع التي تمت زيارتها، وتم إتباع إجراءات التصويت إلى حد كبير. خارج محطة الاقتراع، لم يتم الإبلاغ عن مشاكل كبيرة. في 94 في المائة من محطات الاقتراع، أفاد المراقبون بعدم وجود طوابير طويلة من الناخبين على مدار اليوم. وكانت نسبة المشاركة المعلنة رسميا منخفضة، 44 في المائة.

تم فحص بطاقات الناخبين في 99 في المائة من المحطات التي تمت زيارتها، مع وجود 60 في المائة من محطات الاقتراع لديها بعض الناخبين الذين صوتوا ببطاقة تصويت إلكترونية. في 31 في المائة من محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها أن بعض الناخبين قد تم رفضهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم وجودهم في قائمة الناخبين في محطات الاقتراع أو لعدم تقديمهم الوثائق الثبوتية المطلوبة.

كان تخطيط محطة الاقتراع في 97 في المائة من الحالات كافياً وحافظاً بشكل كافٍ على سرية الاقتراع. ومع ذلك، لم يتم ضمان سرية التصويت دائمًا في 32 في المائة من محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها، حيث قام بعض الناخبين بإدخال ورقة الاقتراع في الماسح الضوئي المتجه لأعلى، وبالتالي من المحتمل أن يكشفوا عن اختيارهم. لأن الماسح الضوئي لم يكن قادرًا على قراءة أوراق الاقتراع المطوية سابقًا.

تمت إدارة الناخبين بطريقة منظمة، مع عدم الإبلاغ عن أي اضطرابات، ولكن في 12 في المائة من محطات الاقتراع لوحظ أن الناخبين شوهدوا وهم يدلون بأصواتهم بطريقة جماعية خلف العازل الإنتخابي.[85] حوالي 78 في المائة من محطات الاقتراع المرصودة كانت متاحة للناخبين ذوي القدرة المحدودة على الحركة، وكان 87 في المائة يقدمون تخطيطًا مناسبًا لهؤلاء الناخبين. كانت النساء يعملن في الغالب كمصدر لأوراق الاقتراع ومراقبات لصناديق الاقتراع.

تم إتباع إجراءات التصويت بشكل عام، باستثناء التنفيذ غير المتناسق لإجراءات التحقق من بصمات الأصابع مما أدى إلى حرمان بعض الناخبين من حق التصويت.[86] لاحظ المراقبون أن بعض أجهزة التحقق من الناخبين والماسحات الضوئية معطلة، ولكن تم حل المشكلات الفنية في معظم الحالات، واستؤنف التصويت في محطات الاقتراع المتضررة.

في 98 في المائة من محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها، تمكن المرشحون ووكلاء الأحزاب والمراقبون المحليون من مراقبة عملية التصويت دون قيود لا داعي لها. كان المرشحون ووكلاء الأحزاب حاضرين في 91 في المائة من محطات الاقتراع، بينما تواجد المراقبون المحليون 30 في المائة من محطات الاقتراع.

[85] تم السماح بالتصويت بمساعدة الناخبين الأميين وذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن القانون يحظر التصويت بالوكالة والتصويت الجماعي.
[86] يسمح القانون بحد أقصى 5 في المائة من الناخبين المسجلين في كل مركز اقتراع للتصويت حتى بدون التحقق بنجاح من بصمات الأصابع. لوحظ في بعض مراكز الاقتراع أن هذا البند لم يطبق وأن جميع الناخبين الذين لم يتم التحقق من بصمات أصابعهم بنجاح لم يسمح لهم بالتصويت.

في 12 في المائة من محطات الاقتراع، لاحظ المراقبون وجود أشخاص غير مرخص لهم في محطة الاقتراع. كان هؤلاء في الغالب من أفراد الأمن غير المدعوين ووكلاء غير مصرح لهم. في 91 في المائة من هذه الحالات، لم يطلب موظفو الاقتراع من الأشخاص غير المرخص لهم مغادرة محطة الاقتراع.
كانت عينة المراقبة للعد الإلكتروني واليدوي في محطات الاقتراع صغيرة جدًا، وبالتالي لم تتمكن بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات من إجراء تقييم قدير للعملية.

**جدولة النتائج**

إن دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي المسؤولة عن جدولة وتحليل النتائج الوطنية للانتخابات البرلمانية العراقية. قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتشغيل المركز الوطني لجدولة النتائج في المكتب الوطني في بغداد والمركز الوطني للعد والفرز في الموقع القريب.

بدون أي تفسير، لم يُمنح حق الوصول إلى الجدول في المركز الوطني لجدولة النتائج، وهي مرحلة حاسمة في عملية الانتخابات، لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات ولا لمجموعات المراقبة المحلية. كان هذا انتهاكًا واضحًا للائحة المفوضية التي تتضمن الإشارة الإجرائية إلى وجود مراقبين معتمدين طوال العملية[87] والاتفاقية الإدارية الموقعة بين بعثة الاتحاد الاوربي في العراق والمفوضية والتي منحت مراقبي الاتحاد الاوربي حق الوصول إلى مركز الجدولة.[88] مُنحت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" حق الوصول للقراءة فقط إلى قاعدة بيانات جدولة النتائج. فشلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إبلاغ أصحاب المصلحة بوضوح بالمكونات المعقدة لهذه المرحلة النهائية من الانتخابات. افتقرت عملية جدولة النتائج إلى الشفافية ولم تحترم حق المواطنين في الحصول على المعلومات. لم تتمكن بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات من إجراء تقييم مستنير لهذه المرحلة من العملية حيث لم يتم منحها حق الوصول لمراقبتها.[89]

كان المركز الوطني للعد والفرز يعمل في الفترة من 12 إلى 16 تشرين الأول مع مناطق المعزولة وكذلك التخزين والأرشفة، حيث كانت هنالك غرفتين كبيرتين مخصصتين للتحقق من نتائج الماسح الضوئي لعد مراكز الاقتراع والعد اليدوي لمراكز الاقتراع. تمت صياغة إجراءات هذه المرحلة في وقت متأخر ولم تكن متاحة بسهولة لأصحاب المصلحة. كان لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات والمراقبون المحليون ووكلاء الأحزاب السياسية والمرشحون حق الوصول الكامل لمراقبة العملية.

بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فقد تم استلام النتائج إلكترونياً من 93.6 في المائة من محطات الاقتراع ، أي من 54،263 من أصل 57،944 محطة اقتراع. في 11 تشرين الأول، تأكد أن 3681 محطة اقتراع (6.3 في المائة) من جميع أنحاء البلاد قد فشلوا في إرسال نتائج الانتخابات.[90] في 13 تشرين الأول، أوضحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنه من بين 3،681 محطة اقتراع، فشلت 3،037 محطة في إرسال النتائج عبر الإرسال عبر الأقمار الصناعية، وفشلت 504 محطة في تسليم شريحة ذاكرة "يو أس بي"، وفشلت 140 محطة اقتراع في إرسال بيانات الأقمار الصناعية وتسليم شريحة الذاكرة "يو أس بي". تم تخصيص المحطات الأخيرة على الفور للعد اليدوي، بينما في حالة جميع المحطات الأخرى، تم التحقق أولاً مما إذا كان يمكن إرسال نتائج الماسح الضوئي لعد محطات الاقتراع إلكترونيًا عبر جهاز إرسال النتائج (الإرسال عبر الأقمار الصناعية).

---

87 "يحق للمراقبين المعتمدين والوكلاء وممثلي وسائل الإعلام الذين لديهم بطاقات تعريفية الدخول إلى قسم إدارة النتائج وجدولتها لمراقبة عملية إدخال نتائج الانتخابات"، لائحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

88 "في يوم الاقتراع وبعد ذلك ستضمن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لبعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات وأعضائها ... حرية الوصول في أي وقت إلى جميع مراكز الاقتراع ومراكز العد والفرز ...".

89 تضمنت إجراءات الجدولة استلام وإدخال وتدقيق وأرشفة البيانات الإلكترونية الواردة عبر الإرسال عبر الأقمار الصناعية وعبر شرائح الذاكرة "يو أس بي"وتحميل بيانات شرائح الذاكرة "يو أس بي" التي تضمنت نسخًا من أوراق الاقتراع وملف بصمات الأصابع ونتائج الماسح الضوئي لعد مراكز الاقتراع ومقارنة نتائج محطات الاقتراع المرسلة عبر الأقمار الصناعية مع بيانات شرائح الذاكرة "يو أس بي" للتأكد من مطابقة الأرقام لكل محطة؛ ومقارنة بيانات محطات الاقتراع المسجلة على استمارة المصالحة 41 مع نتائج الماسح الضوئي لعد مراكز الاقتراع.

90 تضمنت محطات الاقتراع التي أُشير إليها لإجراء التحقيقات ما يلي: 1) أجهزة محطات الاقتراع التي تم إرسال نتائجها عبر الأقمار الصناعية ولكن لم يتم إرسالها عبر شرائح الذاكرة"يو أس بي"؛ 2) أجهزة محطات الاقتراع التي تم إرسال نتائجها عبر شرائح الذاكرة"يو أس بي"ولكن لم يتم إرسالها عبر الأقمار الصناعية؛ 3) محطات الاقتراع حيث تم العثور على اختلاف بين نتائج الأقمار الصناعية و شرائح الذاكرة"يو أس بي" ؛ 4) محطات الاقتراع التي فشلت في إرسال النتائج عبر كل من الأقمار الصناعية و شرائح الذاكرة"يو أس بي"، مع وصول نتائج العد اليدوي فقط إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

إلى حد كبير، تم ربط أجهزة الماسح الضوئي للعد في محطات الاقتراع بجهاز إرسال عبر الأقمار الصناعية وأرسلت النتائج إلى المركز الوطني لجدولة النتائج للتدقيق المتبادل والجدولة. في النهاية، تم تحديد حوالي 265 محطة للعد اليدوي بعد أن تم العثور على بيانات النتائج من أجهزة الماسح الضوئي التابعة لمحطة الاقتراع التي تعذر الوصول إليها. وأظهر تفصيل 3،681 محطة اقتراع معزول أن 24 في المائة من النتائج غير المرسلة نشأت من نينوى و 18 في المائة من بغداد و 9 في المائة من السليمانية. من ناحية أخرى، سجلت محافظات كربلاء وكركوك والمثنى 24 و 9 و 1 محطة اقتراع غير مرسلة على التوالي.

نُسبت مشاكل إرسال النتائج الإلكترونية لمحطات الاقتراع إلى عدم فهم مسؤولي الاقتراع كيفية تشغيل أجهزة الإرسال عبر الأقمار الصناعية، وتعطل الماسح الضوئي في عدد من محطات الاقتراع، والمشكلات الفنية المتعلقة بالإرسال المرتبط بنطاق ترددي محدود للوصلة الفضائية، حيث حاولت جميع محطات الاقتراع الاتصال في وقت واحد. وبحسب ما ورد توقفت بعض أجهزة الماسح الضوئي في يوم الانتخابات عن العمل وتطلب إدخال كلمة مرور جديدة لاستئناف العمليات.[91]

لوحظ من قبل المراقبون الدائمون أن الأصوات غير الصالحة، التي تم فرزها إلكترونيًا وتمييزها بختم أحمر على ظهر ورقة الاقتراع بواسطة جهاز الماسح الضوئي لعد محطة الاقتراع، لم يتم التحقق منها مرتين أثناء العد اليدوي للتأكد من دقتها. كان من الممكن أن يكون هذا بمثابة تحقق مهم، بالنظر إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول الذي يمكن من خلاله الفوز بالمقعد أو خسارته بهامش صغير جدًا.

لاحظ المراقبون الدائمون أن نسخًا من استمارات النتائج، من العد اليدوي و الماسح الضوئي لعد محطات الاقتراع، تم نشرها بسهولة خارج مركز التحقق لوكلاء الأحزاب والمراقبين لفحصها.

كانت هناك معلومات محدودة متاحة عن الجدول الزمني اليومي والتقدم المحرز في عملية العد والفرز، وكان التواصل العام للمفوضية فيما يتعلق بالعملية ضعيفًا على الرغم من بث محطة التلفزيون الرسمية مباشرة من المركز. تمت دعوة وسائل الإعلام من دون معدات تسجيل. تم بث بثا مباشرا لعملية العد والفرز على صفحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على فيسبوك، ولكن بالنسبة للمشاهدين كان من الصعب فهم تفاصيل العملية.

***توصية: تضمن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لوكلاء الأحزاب السياسية المعتمدين والمرشحين والمراقبين وجميع وسائل الإعلام ، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية، الوصول الكامل إلى جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الوصول إلى جميع مراكز الاقتراع وجدولة النتائج في مركز العد والفرز الوطني.***

قام رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأعضاء مجلس المفوضين بالإشراف على المركز وإدارته، مع قيام كبار الموظفين من المكتب الوطني ومكاتب المحافظات الانتخابية بإجراء التحقق من الماسح الضوئي لعد محطات الاقتراع والفرز اليدوي لأوراق الاقتراع. في البداية، بدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات غير مستعدة، لكنها عملت بعد اليوم الثاني بكفاءة أكبر. وحضر المركز بانتظام مستشارو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وخبراء المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وممثلو القوات المسلحة والسلك الدبلوماسي. كانت اعتمادات المراقبين صالحة لعملية العد والفرز الوطنية، وتم تزويد وكلاء الأحزاب والمرشحين والمراقبين ومراقبي الأمم المتحدة بمناطق مشاهدة حول جداول العد.

من أصل 1،432 طعناً في النتائج الأولية الكاملة ، قبلت المفوضية 70 طعنا أدى في البداية إلى فتح وإعادة فرز الأصوات يدويًا لـ2،153 محطة اقتراع من 15 محافظة. تمت إعادة الفرز اعتبارًا من 27 تشرين الأول فصاعدًا وتمكنت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات من مراقبة العملية خلال الأيام الخمسة الأولى (27 - 31 تشرين الأول). وكانت

[91] في هذه الحالة، اتصل مدير المكتب الانتخابي بالمحافظة بالشركة المزودة للبرمجيات "ميرو للأنظمة" في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للحصول على كلمة مرور جديدة. ليس من الواضح عدد كلمات المرور الجديدة التي تم طلبها وما إذا كان التأخير في تشغيل الماسح الضوئي لعد مراكز الاقتراع قد أثر على إقبال الناخبين. بحلول ظهر يوم الانتخابات، كان الحل المقدم هو تطبيق الهاتف الذكي الذي أنشأ كلمة مرور بعد إدخال أرقام تعريف الماسح الضوئي لعد مراكز الاقتراع وكذلك لمحطات الاقتراع.

العملية منظمة تنظيماً جيداً وشفافة حيث كان لدى الطاعنين في النتائج والمرشحين ووكلاء الأحزاب وموظفي البعثة والمراقبين حق الوصول الكامل إلى جداول العد، كما كانت وسائل الإعلام المرئية حاضرة. تطابقت نتائج إعادة الفرز اليدوي عمومًا مع نتائج العد الإلكتروني، باستثناء بعض محطات الاقتراع حيث أعيد تصنيف عدد صغير جدًا منها على أنها صالحة بعد الفحص المادي لبطاقات الاقتراع غير الصحيحة. لم يؤثر ذلك على النتائج الإجمالية للدوائر الانتخابية. تم تقديم تقارير إعادة الفرز في محطات الاقتراع إلى مجلس المفوضين للرد على الطاعنين في النتائج.

**السابع عشر: النتائج وبيئة ما بعد الانتخابات**

***تم الإعلان عن النتائج الأولية للدوائر الانتخابية ونشرها خلال مدة 24 ساعة، ولكن ليس على مستوى محطات الإقتراع ومن دون البيانات المصنفة حول نسبة الإقبال والأصوات غير الصالحة.***

**نشر النتائج**

يُلزم قانون الانتخابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعلان النتائج الأولية في غضون 24 ساعة بعد يوم الانتخابات، بينما يفرض أيضًا الكشف عن إحصاءات الانتخابات التفصيلية.[92] تم الإعلان عن النتائج الأولية الجزئية في 11 تشرين الأول بإجمالي 22،118،368 ناخب مسجل و 9،077،779 صوتًا، وهو ما يعادل 41 في المائة من الإقبال. انخفض عدد الناخبين المؤهلين من 25.2 مليون ناخب تم الإعلان عنه سابقًا، بعد أن قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات احتساب نسبة المشاركة من القاعدة الأدنى المكونة من إجمالي عدد بطاقات الناخب البيومترية الصادرة (17.1 مليون) وإجمالي عدد بطاقات الناخب الإلكترونية القديمة الصالحة التي في حوزة 5 ملايين ناخب. تم بث النتائج الجزئية المستندة إلى الدوائر الانتخابية عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وإن كانت غير مكتملة، بدون نتائج محطات الاقتراع الفردية ومعلومات الاقتراع غير الصالحة.

وفقًا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تطابق العد اليدوي ل 8،273 محطة مختارة عشوائيًا، عن طريق القرعة، بنسبة 100 في المائة مع العد الإلكتروني للماسح الضوئي، في حين أن نتائج شريحة ذاكرة"يو أس بي"، التي نسخت نتائج الانتخابات للماسح الضوئي لعد محطة الاقتراع متطابقة تمامًا مع النتائج المرسلة عبر الأقمار الصناعية .لم يتم تضمين هذه المحطات التي تم عدها يدويًا في البداية في إعلان النتائج الأولية بسبب خطأ من قبل موظفي المفوضية، وهو خلل انتقده أصحاب المصلحة.

في 16 تشرين الأول، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية الكاملة. من أصل 22،118،368 ناخباً مؤهلا، شارك في الانتخابات 9،602،876 ناخباً أو 43 في المائة.[93] تم الإدلاء بما مجموعه 8،882،633 بطاقة اقتراع صحيحة، مع الإبلاغ عن 7.5 في المائة من البطاقات الباطلة على الصعيد الوطني. يمكن تفسير إرتفاع معدل الأصوات غير الصالحة، إلى حد ما، على أنه تصويت احتجاجي؛ ومع ذلك، فإن تصميم ورقة الاقتراع الذي يستخدم مربعات صغيرة لتحديد اختيار الناخبين وعدم كفاية جهود تثقيف الناخبين من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن كيفية التصويت يمكن أن يكونا أيضًا من العوامل المساهمة.

كانت نتائج الدوائر الانتخابية مع عدد الأصوات لكل مرشح، ولكن من دون ذكر انتماء (الحزب أو الائتلاف أو مستقل ) المرشح، متاحة على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كما تم بثها على قناة تلفزيونية عامة وعلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومع ذلك، فإن الإحصاءات المصنفة، مثل نتائج

[92] قانون الانتخابات رقم 9، 2020: تلتزم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعلان البيانات الانتخابية بالتفصيل في كل دائرة انتخابية، مثل عدد السكان، وعدد الناخبين المسجلين، وعدد القوائم الانتخابية، وعدد الأحزاب السياسية والمرشحين منفردا ... بالإضافة إلى النتائج التفصيلية للانتخابات، مثل عدد الأصوات الصحيحة وغير الصالحة، ومشاركة الناخبين، وعدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة المفتوحة والقائمة الفردية، وتواريخ الفائزين والخاسرين في كل دائرة انتخابية ".

[93] https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiNmUzYjAzNTYtZTJiNS00NzhkLTg0ZWUtMzlkZDAyZGM5NmMzIiwidCI6IjNkZTVhZmM2LWZhMDItNDM3OS04MDJkLThjZjY3YjNmYzQ0ZiIsImMiOjEwfQ%3D%3D&pageName=ReportSection17cb90c44073d7b88131

محطات الاقتراع، وبطاقات الاقتراع الصحيحة وغير الصحيحة المستندة إلى الدوائر الانتخابية وفئة الجنس ومشاركة الناخبين لأول مرة، لم تكن متوفرة. كانت نتائج محطات الاقتراع الوحيدة (المطبوعات من الماسح الضوئي لعد محطات الاقتراع) التي كانت متاحة على الموقع الإلكتروني وصفحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على فيسبوك هي تلك المتعلقة بـ 3،681 محطة اقتراع معزولة في البداية.

***توصية ذات أولوية: زيادة الشفافية وثقة الجمهور في العملية الانتخابية من خلال نشر النتائج التدريجية أثناء عملية الفرز ونشر النتائج الأولية والنهائية موزعة حسب محطات الاقتراع.***

**لمحة سياسية عن نتائج الانتخابات**

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن نسبة إقبال بلغت 41 في المائة في 11 تشرين الأول، وبعد إدراج 3،681 مركز اقتراع تم عزله في البداية، تم رفعها إلى 43 في المائة في 16 تشرين الأول. أدى التحديث الإضافي الذي أجرته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 21 تشرين الأول إلى زيادة الإقبال على مستوى البلاد إلى 44 في المائة، وللمرة الأولى تم تقديم توزيع لكل محافظة.

تماشيًا مع الانتخابات السابقة، كانت نسبة المشاركة في بغداد هي الأدنى في البلاد، في حين أن عددًا أكبر من المحافظات الريفية والمعرضة للصراع سجلت أعلى من المتوسط.[94] تم شرح هذه الميزة في الماضي من خلال النسيج الاجتماعي الأكثر تماسكًا في المناطق الريفية حيث يخضع السكان لرقابة اجتماعية أكثر كثافة من العاصمة، أو لهيمنة شيوخ القبائل أو للتهديدات، في حين أن معدلات الفقر المرتفعة قد تجعل المواطنين أكثر تقبلاً لفكرة شراء الأصوات. أظهر إقليم كردستان العراق، الذي يُعد تقليديًا المنطقة ذات أعلى نسبة مشاركة، نتائج متنوعة، حيث سجلت دهوك التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني أعلى نسبة مشاركة في العراق بنسبة 59 في المائة، بينما سجلت السليمانية التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني ثاني أدنى نسبة مشاركة بعد بغداد بنسبة 41 في المائة فقط.

أظهرت النتائج الأولية المنشورة على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أن الكتلة الصدرية زادت عدد مقاعدها من 54 في 2018 إلى 73 الآن، مما يؤكد مكانتها كأقوى قوة سياسية. كان ثالث أقوى حزب هو مرة أخرى قوة شيعية: ارتفع ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق المالكي من 25 مقعدًا في عام 2018 إلى 33 مقعدًا الآن. وفاز تحالف الفتح المرتبط بقوات الحشد الشعبي، والذي حصل على 48 مقعدًا سابقا، وهو ثاني أقوى كتلة بعد الصدريين، بـ 14 مقعدًا فقط. ومع ذلك، يمكن إضافة أربعة مقاعد للأقلية المسيحية بحكم الأمر الواقع إلى هذا الرقم، حيث حصلت عليها حركة بابليون المرتبطة بقوات الحشد الشعبي، وهو تطور أطلق عليه البطريرك الكلداني سابقًا "اختطاف المقاعد المسيحية".

أصبح تحالف تقدم بقيادة رئيس مجلس النواب الحلبوسي "السني" ثاني أقوى قوة في البرلمان الجديد بحصوله على 37 مقعدًا، أي ستة أضعاف ما حصل عليه الحلبوسي مع حزبه في عام 2018. وفشل متحدون، بزعامة النجيفي، الذي كان في السابق أقوى حزب سني بـ 14 مقعدًا، في الفوز بمقعد واحد هذه المرة. وحصل تحالف العزم، المنافس الرئيسي لـ "تقدم" على أصوات السنة، على 13 مقعداً.

ذهبت المرتبة الثالثة إلى ائتلاف دولة القانون والخامسة لحزبين كرديين. ارتفع الحزب الديمقراطي الكردستاني من 25 مقعدًا في عام 2018 إلى 33 مقعدًا الآن، في حين انخفض الاتحاد الوطني الكردستاني على الرغم من التكهنات السلبية بسبب صراعه على القيادة من 18 مقعدًا فقط في عام 2018 إلى 15 مقعدًا الآن. يبدو أن الجيل الجديد قد استولى على دور المعارضة في إقليم كردستان العراق من حركة التغيير، حيث استحوذ على ما يبدو على المقاعد الخمسة التي احتلتها حركة التغيير منذ عام 2018 وارتفعت من 4 إلى 9 مقاعد، في حين لم تحصل حركة التغيير، المتحالفة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، على أي مقعد.

[94] بغداد - الرصافة 33 في المائة، بغداد - الكرخ 36 في المائة، نينوى 48 في المائة، ديالى 49 في المائة، صلاح الدين 51 في المائة.

تسعة مقاعد لامتداد، أحد أحزاب تشرين الثلاثة المتنافسة، كانت مفاجأة، بالتساوي مع انخفاض من 61 مقعدًا في 2018 (إذا تم حساب مقاعد كلا الحزبين معًا) إلى 4 مقاعد فقط لتحالف قوى الدولة بقيادة الحكيم والعبادي. هنأ الحكيم الفائزين في الانتخابات، لكن بعد أيام قليلة انضم إلى بيان صادر عن "الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة" بقيادة تحالف الفتح، والتي أعلنت "طعنها بالنتائج التمهيدية وعدم قبولها". دعا إلى "اتخاذ جميع التدابير لمنع التلاعب بالناخبين".

وأظهرت ثلاثة أحزاب جديدة نتائج ملحوظة: فازت "اشراقة كانون" التي أسسها رجل الدين الشيعي جواد الخوئي بـ 6 مقاعد وتحالف "تصميم" بزعامة أسعد العيداني محافظ البصرة بـ 5 مقاعد وحزب العقد الوطني بزعامة رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض بـ 4 مقاعد مع مرشحين شيعة وسنة من طيف الحشد الشعبي.
أكثر العناصر غير المتوقعة في الانتخابات كانت الهزائم الخطيرة لفصائل المقاومة المدعومة بشكل أساسي من إيران والتحالف الشيعي المعتدل الرئيسي، فضلاً عن الأداء القوي لمرشحي تقدم وحركة تشرين. حوالي عشرة من المرشحين المستقلين المنتخبين لديهم بعض الخلفيات التشرينية ويمكن أن يشكلوا قوة كبيرة مع تسعة مقاعد لحركة امتداد. وهذا قد يمكنهم من لعب دور كبير في تشكيل الحكومة الجديدة. وفقًا لمعظم المحللين، تُعزى هذه التغييرات بشكل أساسي إلى قانون الانتخابات الجديد، استنادًا إلى نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل وتقسيم العراق إلى 83 دائرة انتخابية أصغر، والذي يبدو أنه كافأ الأحزاب التي كانت قادرة على وضع استراتيجيات للتكتيكات الانتخابية واستخدام النظام الجديد لمصلحتهم.

وفقا للنتائج الأولية، تم انتخاب 97 امرأة، من بينهم امرأتان من الأقليات. هذا هو أكبر عدد من النساء حتى الآن في أي انتخابات برلمانية منذ عام 2003 و 14 امرأة أكثر مما تتطلبه الكوتا الدستورية البالغة 83 امرأة، واحدة على الأقل لكل دائرة انتخابية.[95] ومن بينها، تم انتخاب 57 على أساس عدد الأصوات التي تم الحصول عليها، بينما تم انتخاب 40 صوتًا بفضل أحكام الكوتا.

أدت الإجراءات المطولة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وغياب الاتصال الواضح إلى انتقادات لها، خاصة من القوى الخاسرة، التي ادعت "الأصوات مسروقة" وان المفوضية قد تلاعبت بالجدولة. وصرح هادي العامري، زعيم تحالف الفتح الذي يمثل غالبية مجاميع الحشد الشعبي: "لا نقبل هذه النتائج المفبركة مهما كان الثمن". وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، قامت عدة حسابات وقنوات مرتبطة بجماعات مدعومة من إيران بإهانة وتهديد خطير لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وموظفيها المخصصين للانتخابات. ودعت السرديات الأقل تطرفاً إلى إقالة رئيس الوزراء وإجراء انتخابات جديدة في غضون ستة أشهر. ومع ذلك، لم تتصاعد الاحتجاجات على الأرض خارج نطاق الاحتجاجات الصغيرة في الشوارع والحصار بالإطارات المحترقة.

[95] في 2005، تم انتخاب 70 امرأة فقط، وفي 2010 و 2014 كانت النسبة 83 امرأة لكل منهما، وفي 2018 كانت 84 امرأة. على الرغم من أن الأرقام تشير إلى زيادة مشاركة الإناث بمرور الوقت، إلا أن هذا لم يكن كذلك، حيث تم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من 275 في 2005 إلى 325 في 2010 إلى 328 في 2014 إلى 329 في 2018، لذلك ظلت النسبة المئوية للنساء المنتخبات في كل مرة بين 25.3 و 25.5 في المائة، فقط من أجل الامتثال للوائح الكوتا البالغة 25 في المائة. زادت انتخابات 2021 من تمثيل المرأة لأول مرة بما يتجاوز الحد الأدنى القانوني.

**النتائج الأولية المنشورة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لكل دائرة انتخابية اعتبارًا من 21 تشرين الأول وتم حسابها على مستوى الدولة من قبل بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات:**

| التحالف / الحزب | عدد المقاعد الفائزة |
|---|---|
| الصدريون | 73 |
| المرشحون المستقلون | 40 |
| تحالف تقدم | 37 |
| ائتلاف دولة القانون | 33 |
| الحزب الديمقراطي الكردستاني | 33 |
| الاتحاد الوطني الكردستاني ( المسمى بالتحالف الكردستاني ) | 15 |
| تحالف الفتح | 14 |
| تحالف العزم | 13 |
| الجيل الجديد | 9 |
| امتداد | 9 |
| اشراقة كانون | 6 |
| تحالف تصميم | 5 |
| الاتحاد الإسلامي الكردستاني | 4 |
| عقد – تحالف العقد الوطني | 4 |
| حركة بابليون ( مقاعد الأقلية المسيحية ) | 4 |
| تحالف قوى الدولة الوطنية | 4 |
| تحالف جماهيرنا هويتنا | 3 |
| حركة حسم للإصلاح | 3 |
| الجبهة التركمانية العراقية | 2 |
| تجمع السند الوطني | 2 |
| التحالف العربي في كركوك | 1 |
| الجماهير الوطنية | 1 |
| المشروع الوطني العراقي | 1 |
| المنتج الوطني | 1 |
| اقتدار | 1 |
| تجمع أهالي واسط المستقل | 1 |
| تحالف الآمال الوطني | 1 |
| تحالف النهج الوطني | 1 |
| تيار الفراتين | 1 |
| رابطة العدالة الكردستانية | 1 |
| حركة بلادي الوطنية | 1 |
| حركة حقوق | 1 |
| حركة عطاء | 1 |
| الحزب التقدمي اليزيدي | 1 |
| حزب الوطن | 1 |
| كتلة الوفاء والتغيير | 1 |
| المجموع | 329 |

## الثامن عشر: التوصيات

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | **الإطار القانوني** | | | | |
| 1 | يُمنح حق التصويت للمواطنين العراقيين الذين لا تقل أعمارهم عن 18 سنة في سنة الانتخابات، والمسجلين في سجل الناخبين، وبحوزتهم بطاقة اقتراع إلكترونية ووثائق ثبوتية محددة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكونوا "مؤهلين تمامًا"، أي يجب أن يتمتعوا بالأهلية القانونية الكاملة. يتعارض هذا التقييد مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما في ضوء القانون المدني لعام 1951 الذي يسمح بالحرمان الواسع من الأهلية القانونية على أساس الإعاقات العقلية والفكرية. ( الصفحة 11 ). | توصية ذات أولوية:<br><br>إلغاء شرط تمتع الناخبين بالأهلية القانونية الكاملة من أجل جعل هذا الحكم يتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. | قانون الانتخابات<br><br>المادة 5.2 | مجلس النواب | **حق وفرصة التصويت**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 25 (ب):** "لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي من الفروق المذكورة في المادة 2 ودون قيود غير معقولة: (أ) المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين مختارين (ب) ) أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة تُجرى بالاقتراع العام والمتساوي وتُجرى بالاقتراع السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين ".<br><br>**اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 12:** 1 "تؤكد الدول الأطراف من جديد أن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الاعتراف بهم في كل مكان كأشخاص أمام القانون. المادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، وتتعهد بما يلي:<br><br>(أ) ضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية، بما في ذلك حق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرصهم في التصويت والترشح ". |
| 2 | يُمنح حق الترشح للانتخاب للمواطنين العراقيين "كامل الأهلية"، والذين لا يقل عمرهم عن 28 عامًا وحاصلين على شهادة الإعدادية وبدون إدانة بجرائم معينة. كما يجب ألا يخضع المرشحون | توصية ذات أولوية:<br><br>إزالة القيود غير المعقولة على الحق في الترشح، من بين أمور أخرى، التعليم وجميع | قانون الانتخابات<br><br>المادة 8 | مجلس النواب | **الحق وفرصة المشاركة في الشؤون العامة وتولي المناصب**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 25 والتعليق العام رقم 25، الفقرتان 15 و 16"...** أي قيود على الحق في الترشح |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | لأحكام قانون هيئة المساءلة والعدالة. على الرغم من تخفيف بعض القيود مقارنة بالتشريعات السابقة، أي الحد الأدنى لمتطلبات السن والتعليم، فإن الأحكام التي تنظم الحق في الترشح للانتخابات لا تزال تحتوي على قيود لا داعي لها ولا تتوافق مع الالتزامات الدولية (الصفحة 16). | متطلبات الانتماء السياسي؛ خفض العمر المطلوب. | | | للانتخابات، مثل الحد الأدنى للسن، يجب أن تكون مبررة بمعايير موضوعية ومعقولة. لا ينبغي استبعاد الأشخاص المؤهلين للترشح للانتخابات بسبب متطلبات غير معقولة أو تمييزية مثل التعليم أو الإقامة أو النسب، أو بسبب الانتماء السياسي ... يجب على الدول الأطراف أن تشير وتشرح الأحكام التشريعية التي تستبعد أي مجموعة أو فئة من الأشخاص من منصب انتخابي ". |
| **إدارة الانتخابات** | | | | | |
| 3 | لم تكن توعية الجمهور من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فعالة، مع مستوى محدود من الانفتاح على الجهات الانتخابية والناخبين. هناك حاجة للتواصل بشكل واضح ومنتظم مع أصحاب المصلحة، وشرح القرارات والإجراءات، ولا سيما استخدام التقنيات وقدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإدارة تلك التقنيات (الصفحة 13). | زيادة شفافية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال نشر جميع المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة، بما في ذلك جميع قرارات ولوائح المفوضية باللغتين العربية والكردية في الوقت المناسب، ومن خلال المشاورات المنتظمة مع أصحاب المصلحة. | لا تغيير | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف، 34، الفقرة. 19:** "لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي في المجال العام المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات ".<br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 10:** "مع مراعاة الحاجة إلى مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي ، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق بـ عمليات تنظيمها وعملها وصنع القرار، حيثما كان ذلك مناسبا. [...] " |
| 4 | لأول مرة، قامت شركة تدقيق مستقلة هنسولدت (من ألمانيا) بتقييم سلامة العد الإلكتروني ونظام تكنولوجيا إدارة النتائج. ومع ذلك، فإن نتائج شهادة المراجعة لم تكن متاحة للجمهور. (صفحة 13 في). | كإجراء أساسي للشفافية، يتعين على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحفاظ على تدقيق طرف ثالث مستقل لأنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل الانتخابات المستقبلية وضمان نشر تقارير التدقيق علنًا. | لا تغيير | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف، 34، الفقرة 19:** "لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة في المجال العام. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات ". |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المادة 10:** "مع مراعاة الحاجة إلى مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي ، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق بـ عمليات تنظيمها وعملها وصنع القرار، حيثما كان ذلك مناسبًا ". |
| 5 | بينما اكتسبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخبرة التشغيلية في استخدام الأجهزة الإلكترونية على مر السنين، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل مفرط على الدعم الفني المقدم من الشركة الموردة، بما في ذلك العمليات الحساسة في يوم الانتخابات والتي يجب أن تخضع حصريًا لسيطرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. (الصفحة 13). | تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضرورة للإشراف والإدارة على جميع الجوانب المتعلقة بعملية الانتخابات، بما في ذلك جدولة النتائج. | قانون الانتخابات | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس النواب | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 25 الفقرة. 20:** "يجب إنشاء سلطة انتخابية مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية ولضمان إجرائها بنزاهة وحيادية ووفقًا للقوانين المعمول بها والمتوافقة مع العهد".<br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 10:** "مع مراعاة الحاجة إلى مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي ، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق بـ عمليات تنظيمها وعملها وصنع القرار، حيثما كان ذلك مناسبًا ". |
| **التحديد الدستوري** | | | | | |
| 6 | في ظل عدم وجود تعداد سكاني منذ عام 1997 وبالتالي وجود بيانات سكانية موثوقة، فإن التأكد من ضمان المساواة في التصويت من خلال الترسيم الحالي أمر مستحيل عمليًا (الصفحة 11 ، 12). | سيتم إجراء تعداد سكاني على الصعيد الوطني ليكون بمثابة أساس لترسيم حدود الدوائر الانتخابية الجديدة وتخصيص المقاعد، بما في ذلك مقاعد الأقليات القومية المحجوزة، لضمان أفضل لمبدأ الاقتراع المتساوي. | قانون الانتخابات | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس النواب | **حق الاقتراع المتساوي**<br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 25 والتعليق العام رقم 25، الفقرة 21:** "يجب تطبيق مبدأ شخص واحد، صوت واحد، وفي إطار النظام الانتخابي لكل ولاية، يجب أن يكون صوت ناخب مساويًا لصوت ناخب آخر. يجب ألا يؤدي ترسيم الحدود الانتخابية وطريقة توزيع الأصوات إلى تشويه توزيع الناخبين أو التمييز ضد أي مجموعة ويجب ألا يستبعد أو يقيد بشكل غير معقول حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية ". |
| **تسجيل الناخب** | | | | | |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| 7 | تم تسجيل حوالي 17.2 مليون عراقي بيومتريا، بالإضافة إلى حوالي 5 ملايين ناخب يمكنهم التصويت باستخدام بطاقات الناخب الإلكترونية القديمة غير البيومترية التي تم الحصول عليها قبل انتخابات 2014 و 2018.<br><br>يستند سجل الناخبين وتحديد رقعتهم الجغرافية إلى سجل نظام التوزيع العام من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تحتفظ به وزارة التجارة. في هذا النظام، يتم تعيين الناخبين في مراكز الاقتراع بناءً على موقع مركز توزيع المواد الغذائية بدلاً من عناوين منازلهم.في هذا النظام، يتم تعيين الناخبين في مراكز الاقتراع بناءً على موقع مركز توزيع المواد الغذائية وليس على عناوين منازلهم. يظل هذا النظام هو قاعدة البيانات السكانية التي تستخدمها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (الصفحة 15). | على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ضمان إدراج جميع الناخبين المؤهلين في عملية تسجيل الناخبين البيومترية المستقبلية. | لا تغيير | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **حق وفرصة التصويت**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25:** "لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي تمييز مذكور في المادة 2 ودون قيود غير معقولة (...) (ب) أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة تكون على أساس شامل وعام. يجب أن يتم الاقتراع على قدم المساواة عن طريق الاقتراع السري، مما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 25، الفقرة 11:** "يجب على الدول أن تتخذ تدابير فعالة لضمان تمكين جميع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت من ممارسة هذا الحق. وحيثما كان تسجيل الناخبين مطلوباً، فينبغي تسهيل ذلك وعدم فرض عقبات أمام هذا التسجيل ". |
| **توعية الناخب** | | | | | |
| 8 | اشار جميع أصحاب المصلحة إلى عدم وجود برنامج قوي لتوعية الناخبين، والحاجة إلى مشاركة أقوى من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمعالجة المستوى المنخفض للمشاركة في الانتخابات بشكل أفضل.<br><br>كانت المعلومات حول اعتماد النظام الانتخابي الجديد والعملية الانتخابية الشاملة واستخدام ورقتي اقتراع مختلفتين للتصويت الخاص والعام، وخاصة حول كيفية التصويت، غير متوفرة (الصفحة 14). | يجب على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الإنخراط في أنشطة التوعية المدنية وتثقيف الناخبين في جميع مراحل الدورة الانتخابية وفي جميع أنحاء البلاد، باللغتين العربية والكردية، ويجب أن تستهدف هذه الأنشطة بشكل خاص الناخبين لأول مرة والنساء ومجموعات الأقليات والنازحين داخليًا. | قانون الانتخابات | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس النواب | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. المادة 19 (2):** "لكل فرد الحق في حرية التعبير. يشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا أو كتابيًا أو مطبوعًا أو في شكل فني أو من خلال أي وسائط أخرى يختارها ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 34، الفقرة. 19:** "لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي في المجال العام المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام 25 الفقرة. 25:** "ينبغي اتخاذ تدابير إيجابية للتغلب على صعوبات محددة، مثل الأمية، والحواجز اللغوية، والفقر، أو معوقات حرية التنقل التي تمنع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت من ممارسة حقوقهم بشكل فعال." |
| **تسجيل المرشحين والأحزاب السياسية** | | | | | |
| 9 | لا يتطرق قانون الانتخابات إلى استبعاد المرشحين بعد انتهاء التسجيل. يمنح نظام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحق في إلغاء ترشيح بحكم منصبه بسبب الانتهاكات وحتى منع المرشح من خوض الانتخابات التالية أو التي تليها. ومع ذلك، لا تحدد اللائحة الانتهاكات المحددة التي قد تشكل أسبابًا لعدم الأهلية ولا تنص على أي تناسب بين الانتهاكات المرتكبة وشدة العقوبات، مما قد يؤدي إلى التنفيذ التعسفي والتمييزي. علاوة على ذلك، فإن اللائحة التي تم الاستناد إليها في قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والتي استبعدت خمسة مرشحين لم يتم نشرها على موقعها الإلكتروني. تم إلغاء ترشيح المرشحين بناءً على حكم مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقط بوقوع انتهاكات لأحكام القانون الجنائي، دون تحديد الأحكام التي تم انتهاكها، وبدون أي قرار قضائي مماثل. هذه الثغرات وعدم الدقة وانعدام الشفافية وعدم التناسب في العقوبات يقوض اليقين القانوني ومبدأ الشرعية (ص 16 ، 17). | يجب تحديد أسس إلغاء الترشيحات المسجلة بشكل جيد ومثبتة في القانون. يجب أن تلتزم العقوبات الإضافية على المرشحين لخرقهم القانون بمبدأ التناسب. | قانون الانتخابات | مجلس النواب | **قواعد القانون**<br><br>**إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم2004/616 يشير إلى** "سيادة القانون" ... إلى مبدأ الحكم الذي يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولين أمام القوانين العامة الصادرة والمُنفذة بشكل متساو وفُصل فيها بشكل مستقل، والتي تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يتطلب اتخاذ تدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون والمساواة أمام القانون والمساءلة أمام القانون والإنصاف في تطبيق القانون والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية ".<br><br>**الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة. 15:** "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص سابق في القانون. وفي جميع الأحوال، يطبق القانون الأكثر ملاءمة للمدعى عليه ". |
| **تمويل الحملة** | | | | | |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| 10 | على الرغم من أن التشريع الحالي (قانون الأحزاب السياسية 2015/36 ، المواد من 42 إلى 44) ينص على التمويل العام المباشر للأحزاب السياسية، فإن الإعانات الحكومية لا تُدفع حاليًا بسبب عدم وجود لائحة سارية المفعول، وبالتالي لا توفر تدابير لتحقيق تكافؤ الفرص من حيث التمويل السياسي (ص 19). | اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التمويل العام للأحزاب السياسية من أجل توفير فرص متكافئة للحملات الانتخابية، مع مراعاة الظاهرة الجديدة للمرشحين المستقلين. تخضع الإعانات الحكومية لتدقيق هادف تجريه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. | لائحة جديدة تصدرها لجنة مكونة من ممثلين عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومكتب رئيس الوزراء. | لجنة مكونة من ممثلين عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومكتب رئيس الوزراء ومجلس النواب. | **منع الفساد / النزاهة في الحملة الانتخابية**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25:** "لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي من الفروق المذكورة في المادة 2 ودون قيود غير معقولة: (أ) المشاركة في إدارة الشؤون العامة، بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية؛ (ب) أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة تُجرى بالاقتراع العام والمتساوي وتُجرى بالاقتراع السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛ (ج) تقلد الوظائف العامة في بلده، على أساس المساواة العامة ".<br><br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة. 7-3:** "تنظر كل دولة طرف أيضًا في اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة، بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقًا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيح للمناصب العامة المنتخبة، وتمويل الأحزاب السياسية وحيثما كان ذلك قابل للتطبيق ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 19 (1):** "لكل فرد الحق في اعتناق الآراء دون تدخل. 2. لكل فرد الحق في حرية التعبير. يشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار بكافة أنواعها وتلقيها ونقله إليها، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا أو كتابيًا أو مطبوعًا أو في شكل فني أو من خلال أي وسيلة إعلامية أخرى يختارها. 3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. لذلك قد يخضع لقيود معينة، ولكن هذه القيود يجب أن تكون فقط على النحو المنصوص عليه في القانون وتكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛ (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة ". |
| 11 | إن المبلغ الذي يمكن لحزب سياسي أو مرشح مستقل إنفاقه على الحملة الانتخابية غير منظم، وبالتالي لا توجد قيود على الإنفاق على الحملة. لا يوجد حد للمبلغ أو المساهمة العينية التي يمكن أن يقدمها المانح لحزب سياسي أو مرشح. لا يزال من | توصية ذات أولوية:<br><br>وضع قيود على التبرعات، بما في ذلك العينية، وعلى الإنفاق على الحملات لتعزيز الشفافية والمساءلة في التمويل السياسي، بما | قانون جديد أو تعديل لقانون الأحزاب السياسية 2015/36 | مجلس النواب | **منع الفساد / النزاهة في الحملة الانتخابية**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 25 (ب):** "لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي من الفروق المذكورة في المادة 2 ودون قيود غير معقولة: (ب) التصويت والترشح في انتخابات دورية نزيهة تكون |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | غير الواضح ما إذا كان المانحون قد يشاركون لاحقًا في عمليات المناقصات والمزايدات العامة.<br><br>يجب على الأحزاب السياسية تقديم تقرير سنوي عن أوضاعها المالية؛ ومع ذلك، على الرغم من التزامها القانوني بالتدقيق في أموال الأحزاب ونفقاتها، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لا تراقب بشكل كاف كيفية حصول الأحزاب السياسية والمرشحين على الأموال لتمويل حملاتهم الانتخابية. إن العقوبات ليست رادعًا كافيًا، حيث إن العقوبات الفورية الوحيدة لمخالفة التمويل السياسي هي تعليق التمويل العام غير الموجود بحكم الأمر الواقع وبدء عملية قانونية متعددة الخطوات، والتي قد تؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار من المحكمة العليا للانتخابات في العراق بإلغاء تسجيل الحزب، ولم تحدث أي قضية حتى الآن (صفحة 20). | في ذلك الإعلانات السياسية عبر الإنترنت. يجب تزويد الرقابة بالموارد المناسبة وتحديدها، مع إنفاذ إداري قوي وسلطات عقابية، قادرة على ضمان نشر جميع تقارير تمويل الأحزاب السياسية في الوقت المناسب. | | | شاملة ومتساوية. يُجرى الاقتراع بالاقتراع السري، مما يضمن حرية التعبير عن إرادة الناخبين ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ج):** "0 لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي من الفروق المذكورة في المادة 2 ودون قيود غير معقولة: (ج) في الوصول، على أساس المساواة العامة، إلى الخدمة العامة في بلده. "<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام 25، الفقرة. 19:** "يمكن تبرير القيود المعقولة على نفقات الحملة عندما يكون ذلك ضروريًا لضمان عدم تقويض الاختيار الحر للناخبين أو تشويه العملية الديمقراطية بسبب الإنفاق غير المتناسب نيابة عن أي مرشح أو حزب".<br><br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة. 7-3:** "تنظر كل دولة طرف أيضًا في اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة، بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقًا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيح للمناصب العامة المنتخبة، وتمويل الأحزاب السياسية وحيثما كان ذلك قابل للتطبيق ".<br><br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة. 13-1 (ب):** "تتخذ كل دولة طرف التدابير المناسبة (...) مثل التدابير مثل: (ب) ضمان وصول الجمهور بشكل فعال إلى المعلومات". |
| **الإعلام** | | | | | |
| 12 | تتضمن القوانين أحكامًا غير متناسبة وغامضة يمكن استخدامها للحد من حرية التعبير (ص 20 ، 21). | توصية ذات أولوية:<br><br>تعريف مفاهيم واجراءات القدح والذم والتشهير وإلغاء تجريمها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية | يعدل:<br><br>قانون العقوبات العراقي (القانون رقم 1969/11) (المواد 156، 201، 202، 208، 210، 211، 214، 215، 222، 226، 227، 229، 372 (1) و (5) | مجلس النواب<br><br>برلمان إقليم كردستان | **حرية الرأي والتعبير**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 19.2:** "لكل فرد الحق في حرية التعبير؛ يشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا أو كتابيًا أو مطبوعًا أو في شكل فني أو من خلال أي وسائط أخرى يختارها ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام 34** |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | (المواد من 433 إلى 438).<br><br>تعديل في إقليم كردستان<br><br>القانون رقم (2003/21) بتعديل المادة 156 من قانون العقوبات العراقي.<br><br>قانون (رقم 2008/6) لمنع إساءة استخدام أجهزة الاتصالات في إقليم كردستان. | | **الفقرة. 47:** "يجب على الدول الأطراف أن تنظر في نزع الصفة الجرمية عن التشهير، وعلى أي حال، لا ينبغي أن يُقبل تطبيق القانون الجنائي إلا في أكثر القضايا خطورة، ولا يعتبر السجن أبدًا عقوبة مناسبة".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 34، الفقرة. 11:** تتطلب الفقرة الفرعية 2 من الدول الأطراف ضمان الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع بغض النظر عن الحدود.<br><br>**المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 34، الفقرة: 33:** "يجب أن تكون القيود" ضرورية "لغرض مشروع". |
| 13 | تعرض الصحفيون وصحفيو وسائل التواصل الاجتماعي والصحفيون المواطنون للتهديد والاستهداف والاعتداء وإجبارهم على الفرار من منازلهم أو مناطقهم أو بلدانهم بسبب تقاريرهم عن الفساد والسياسة أو غيرها من القضايا الحساسة. في معظم الحالات، كان هناك نقص واضح في التحقيقات والملاحقات القضائية، وساد إفلات الجناة من العقاب. (الصفحة 21 ، 22). | لتعزيز التحقيق الفعال والمستقل والمقاضاة من قبل الشرطة والقضاء، من أجل حماية الصحفيين وصحفيي وسائل التواصل الاجتماعي والصحفيين المواطنين عند تهديدهم أو استهدافهم أو مهاجمتهم. | تعديلات محددة على قانون العقوبات ، وقانون / قانون الإحكام الجنائية، ووزارة الداخلية أو أنظمة وزارة العدل | مجلس النواب<br><br>ووزارة<br><br>الداخلية<br><br>ووزارة العدل | **حرية الرأي والتعبير، الحق في الأمان على الشخص**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 19.2: انظر التوصية أعلاه رقم. 12.**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 34، الفقرة 23:** "ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير فعالة للحماية من الهجمات التي تهدف إلى إسكات أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير. (...) كثيرًا ما يتعرض الصحفيون لمثل هذه التهديدات والترهيب والاعتداءات (...) [أيضًا} الذين ينشرون التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك القضاة والمحامون. وينبغي إجراء تحقيق صارم في جميع هذه الهجمات وفي الوقت المناسب، ومقاضاة الجناة، وأن يتلقى الضحايا، أو ممثلوهم، في حالة القتل، الأشكال المناسبة من الإنصاف ". |
| 14 | افتقرت هيئة الإعلام والاتصالات إلى الشفافية عند إصدار القرارات المتعلقة بالإعلام، بما في ذلك العقوبات أو التحذيرات المتعلقة بالإعلام | نشر القرارات بما في ذلك التحذيرات والعقوبات على موقع الهيئة في الوقت المناسب. | اللوائح الداخلية لهيئة الإعلام والاتصالات | هيئة الإعلام والاتصالات | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 19.2: انظر التوصية أعلاه رقم. 12.** |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | المرئي والمسموع (الصفحة 22). | | | | **التعليق العام 34 الفقرة. 13:** "إن الصحافة الحرة أو وسائل الإعلام الأخرى غير الخاضعة للرقابة ودون عوائق ضرورية في أي مجتمع لضمان حرية الرأي والتعبير والتمتع بالحقوق الأخرى الواردة في العهد (...). إن الاتصال الحر للمعلومات والأفكار حول القضايا العامة والسياسية بين المواطنين والمرشحين والممثلين المنتخبين أمر ضروري ".<br><br>**اتفاقية جنيف 34، الفقرة 18:** "تشمل الفقرة 2 من المادة 19 الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة. وتشمل هذه المعلومات السجلات التي تحتفظ بها هيئة عامة، بغض النظر عن الشكل الذي يتم تخزين المعلومات به، ومصدرها وتاريخ إنتاجها ".<br><br>**اتفاقية جنيف 34، الفقرة 19:** "لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات ، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة في المجال العام. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات ". |
| 15 | بما يتعلق وسائل الإعلام العامة، لم يكن وصول المرشحين و المرشحين المستقلين إلى البث المجاني شاملاً ولم يتم بثه في أوقات الذروة؛ ولم يغطِ البرنامج الإخباري الحملة الانتخابية عقب قرار شبكة الإعلام العراقي. وقد قيد هذا حق الناخبين في اتخاذ قرار مستنير (ص 22 ، 23). | لتوفير وقت أو مساحة بث مجانية متساوية لجميع المرشحين في وقت الذروة من خلال البث العام ووسائل الإعلام المطبوعة أو عبر الإنترنت؛ لتغطية الحملة الانتخابية بشكل تعددي أيضًا في جميع البرامج والأقسام الإخبارية. | يتم تحديث اللوائح المتعلقة بوسائل الإعلام والحملات الخاصة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقًا لذلك، ولوائح لجنة الانتخابات المركزية، ولوائح شبكة الإعلام العراقي. | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وشبكة الإعلام العراقي وهيئة الإعلام والاتصالات ومجلس النواب والأحزاب السياسية. | **منع الفساد / النزاهة في الحملة الانتخابية**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 25. ب:** "لكل مواطن الحق والفرصة (...) دون قيود غير معقولة للتصويت والترشح للانتخاب".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 25، الفقرة. 15:** "التنفيذ الفعال للحق وفرصة الترشح لمنصب انتخابي يضمن أن الأشخاص الذين يحق لهم التصويت لهم حرية اختيار المرشحين (...). لا ينبغي أن يعاني أي شخص من التمييز أو الحرمان من أي نوع بسبب ترشح هذا الشخص ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة. 19.2: انظر التوصية أعلاه رقم. 12.** |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | **التعليق العام 34، المادة 16:** "ينبغي للدول الأطراف أن تضمن عمل خدمات البث العامة بطريقة مستقلة. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف أن تضمن استقلاليتها وحريتها في التحرير. يجب عليهم توفير التمويل بطريقة لا تقوض استقلاليتهم ".<br><br>**التعليق العام 34، الفقرة. 20:** "إن الاتصال الحر للمعلومات والأفكار حول القضايا العامة والسياسية بين المواطنين والمرشحين والممثلين المنتخبين أمر ضروري. وهذا يعني وجود صحافة حرة ووسائل إعلام أخرى قادرة على التعليق على القضايا العامة وإعلام الرأي العام دون رقابة أو قيود ". |
| **التواصل الاجتماعي** | | | | | |
| 16 | أدى انتشار المراقبة والمضايقات عبر الإنترنت من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية على مدى العامين الماضيين إلى تعريض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للخطر، بما في ذلك خلال فترة الانتخابات. بينما تتقدم عملية جمع البيانات البيومترية، أعرب بعض المحاورين عن مخاوفهم بشأن عدم وجود قانون مناسب وآلية إشراف لحماية البيانات الشخصية للمواطنين. علاوة على ذلك، أبلغ المحاورون عن استخدام نصوص سياسية عبر تطبيق الواتساب غير مرغوب فيها ورسائل للتواصل مع الناخبين، قبل الانتخابات وبعدها (الصفحة 26). | توصية ذات أولوية:<br><br>اعتماد قانون شامل لحماية البيانات وآلية إشراف لضمان حق المواطنين في خصوصية بياناتهم الشخصية، والحماية من التتبع الشامل للأفراد وأنشطتهم عبر الإنترنت، وكذلك ضد المعلومات غير المرغوب فيها، بما في ذلك الدعاية السياسية. | قانون جديد لحماية البيانات | مجلس النواب | **الحق في الخصوصية**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17:** "لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيته ... لكل فرد الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الهجمات."<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 16، الفقرة. 10:** "يجب أن ينظم القانون جمع وحفظ المعلومات الشخصية على أجهزة الكمبيوتر وبنوك البيانات وغيرها من الأجهزة، سواء من قبل السلطات العامة أو الأفراد أو الهيئات الخاصة".<br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية جنيف 34، الفقرة. 18:** "يجب أن يكون لكل فرد الحق في التأكد بصيغة واضحة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي البيانات الشخصية المخزنة في ملفات البيانات التلقائية، ولأي أغراض. |
| 17 | لاحظت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات حالات متكررة من الإهانات والاعتداءات ضد المرشحات والصحفيات ونشطاء حقوق الإنسان، | لتعزيز شمولية النقاش السياسي عبر الإنترنت ومشاركة المرأة في الحياة العامة، يمكن لهيئة الإعلام والاتصالات والمفوضية العليا | لائحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الإعلام | **منع الفساد / الإنصاف في الحملة الانتخابية، مشاركة المرأة في الشؤون العامة / المساواة بين الرجل والمرأة**<br>**المادة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:** "تتعهد |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | باللغتين الكردية والعربية. تُظهر مراقبة بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات أن النساء قد استُهدفن بشكل خاص من خلال الخطاب التحريضي والتضليل القائم على النوع الاجتماعي. إلى جانب العوائق القائمة أمام حرية التعبير على الإنترنت، أدى ذلك إلى إضعاف شمولية النقاش السياسي عبر الإنترنت.<br><br>كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تجري مراقبة محدودة لوسائل التواصل الاجتماعي على أساس مخصص، بسبب النقص المبلغ عنه في القوى العاملة والأدوات والمهارات (صفحة 27). | المستقلة للانتخابات النظر في تعزيز المراقبة عبر الإنترنت لانتهاكات الحملات الانتخابية عبر الإنترنت، وخاصة الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي. | لائحة هيئة الإعلام والاتصالات | والاتصالات | الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد."<br><br>**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 7:** "... اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وعلى وجه الخصوص، يجب أن تضمن للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق: ... (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وتقلد الوظائف العامة وأداء جميع الوظائف العامة على جميع مستويات الحكومة ". |
| **مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة** | | | | | |
| 18 | لا يذكر التشريع الانتخابي طرق ضمان وتسهيل ممارسة الحقوق السياسية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يوجد نص يجبر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على اتخاذ تدابير خاصة. واجه الأشخاص ذوي الإعاقة العديد من العوائق، أولاً حيث الوصول إلى مركز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم. ثانيًا، لم يتمكن الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في التنقل من الاقتراب بسهولة من مركز الاقتراع بسبب الحواجز التي أقيمت لأغراض أمنية. بالإضافة إلى ذلك، كانت العديد من مراكز الاقتراع تقع فوق الطابق الأرضي في مبانٍ تفتقر إلى المصاعد ... لكن الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم أكدوا أنهم يفضلون وجود آليات تمكنهم من التصويت بشكل مستقل ودون مساعدة، وأشاروا إلى أن سرية تصويتهم هي مصدر قلق. لم يتم الإقرار بالمقترحات المقدمة إلى المفوضية العليا المستقلة | مواءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية من خلال تضمين أحكام لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية والسماح لهم بالممارسة الفعالة لحقهم في التصويت بطريقة مستقلة تحترم سرية تصويتهم، وعلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إدراج تدابير محددة في الإطار التنظيمي. | قانون الانتخابات ، لوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | مجلس النواب و المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **الحق وفرصة المشاركة في الشؤون العامة وتولي المناصب**<br><br>**اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 4:** "تتعهد الدول الأطراف بضمان وتعزيز الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز من أي نوع على أساس الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الدول الأطراف بما يلي: (أ) اعتماد جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية؛ (ب) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزا ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ".<br><br>**اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 29:** "تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، وتتعهد بما يلي:<br><br>(أ) ضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، مباشرة أو من خلال |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | للانتخابات لطباعة أوراق الاقتراع بطريقة برايل والاستعانة بمترجم لغة إشارة متنقل ومتوفر عند الطلب لكل منطقة (الصفحة 31). | | | | ممثلين يتم اختيارهم بحرية، بما في ذلك حق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرصهم في التصويت والترشح، في جملة أمور، بواسطة:<br><br>(ط) التأكد من أن إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة ويسهل الوصول إليها والفهم والاستخدام ؛<br><br>(2) حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون تخويف، والترشح للانتخابات، وتولي المناصب وأداء جميع الوظائف العامة على جميع مستويات الحكومة بشكل فعال، وتيسير استخدام الوسائل المساعدة و التقنيات الجديدة عند الاقتضاء؛<br><br>(3) ضمان التعبير الحر عن إرادة الأشخاص ذوي الإعاقة كناخبين، وتحقيقا لهذه الغاية، عند الضرورة، وبناء على طلبهم، السماح بالمساعدة في التصويت من قبل شخص من اختيارهم ". |
| **مشاركة النساء** | | | | | |
| 19 | إذا لم يتم تلبية الكوتا بشكل طبيعي من خلال نتائج الانتخابات، أي إذا تم إعادة أقل من 83 امرأة، عندها فقط يتم تفعيل آلية الاستبدال. تفتقر المادة ذات الصلة في قانون الانتخابات إلى الوضوح ويبدو أنها تتعارض مع المبدأ الدستوري بنسبة 25 في المائة كحد أدنى، بالإضافة إلى بند آخر في قانون الانتخابات يكرر المبدأ المذكور. بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون الانتخابات على أنه في حالة خسارة المرأة لمقعدها في مجلس النواب، لا يلزم أن تحل محلها امرأة أخرى، ما لم يؤثر ذلك على الكوتا على مستوى الدائرة الانتخابية (الصفحة 28). | تعديل الأحكام الحالية الخاصة بتخصيص مقاعد النساء لتوضيحها. يجب صياغة الأحكام واللوائح ذات الصلة بما يتفق مع المبدأ الدستوري المتمثل في تمثيل النساء بنسبة 25 في المائة على الأقل. | قانون الانتخابات<br><br>المادة 16<br><br>لوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | مجلس النواب و المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **مشاركة المرأة في الشؤون العامة / المساواة بين الرجل والمرأة**<br><br>**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة. 7:** "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تضمن للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وتقلد الوظائف العامة وأداء جميع الوظائف العامة على جميع مستويات الحكومة ".<br><br>**دستور العراق، المادة. ٤٩ / ٤-:** "يهدف قانون الانتخاب إلى تحقيق نسبة تمثيل للمرأة لا تقل عن ربع أعضاء مجلس النواب". |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| **النزاعات الانتخابية** | | | | | |
| 20 | لا يحتوي التشريع على أي أحكام بشأن المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى والفصل فيها على المستوى الإداري وبعض الأحكام المتعلقة بالمركز القانوني. تخضع هذه الجوانب في الغالب للوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. حقيقة أن الجوانب الحاسمة لآلية تسوية النازعات الانتخابية لم يتم تقنينها في التشريع، بل تركت بدلاً من ذلك للسلطة التنظيمية لإدارة الانتخابات، لا تضمن اليقين القانوني. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يثير التساؤل حول حماية الحق في الحصول على تعويض قانوني فعال ، نظرًا لأن القواعد الأساسية للإجراء ليست معروفة دائمًا مسبقًا من قبل المتنافسين والناخبين ويمكن علاوة على ذلك تحديدها بطريقة تقديرية ولا تخضع للتحقق من العملية التشريعية ... يلزم قانون الانتخابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإعلان النتائج خلال 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع؛ ومع ذلك، وفقًا للوائح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، يمكن تقديم الشكاوى بشأن إجراءات يوم الانتخابات في غضون 48 ساعة من يوم الانتخابات. هذا التناقض في المواعيد النهائية يؤدي إلى إعلان النتائج بينما الشكاوى ذات الصلة لا تزال معلقة (الصفحة 32 ، 33). | توصية ذات أولوية:<br><br>تحديد مواعيد نهائية واختصاصات واضحة في القانون حول كل مرحلة متميزة من تسوية النزاعات الانتخابية. يجب أن تسمح المواعيد النهائية لشكاوى اليوم الانتخابي التي قد تؤثر على نتائج الانتخابات بالحل قبل إعلان النتائج. | قانون الانتخابات | مجلس النواب | **الحق في الانتصاف الفعال**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 2.3:** "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بما يلي: (أ) ضمان حصول أي شخص تُنتهك حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد على سبيل انتصاف فعال ... ؛ (ب) للتأكد من أن أي شخص يطالب بمثل هذا الإنصاف سيكون له حقه في ذلك من قبل السلطات القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة، أو من قبل أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة، وتطوير إمكانيات الإنصاف القضائي؛ (ج) لضمان قيام السلطات المختصة بإنفاذ سبل الانتصاف هذه عند منحها ". |
| **الاستطلاع والعد والجدولة** | | | | | |
| 21 | على الرغم من بعض التحديات الأولية في التوظيف ، فقد تم توظيف وتدريب حوالي 350.000 موظف اقتراع، مع إيلاء اهتمام خاص لتشغيل الأجهزة الإلكترونية وإجراء العد | يجب تعزيز تدريب موظفي الاقتراع لضمان تطبيق موحد للإجراءات في جميع محطات الاقتراع وسرية التصويت.. | لا تغيير | المفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **حق وفرصة التصويت**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25:** "لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي تمييز مذكور في المادة 2 ودون قيود غير |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة<br>بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | اليدوي.<br><br>ربما بسبب ضعف تدريب موظفي الاقتراع، كانت الصعوبات في التنفيذ الموحد للإجراءات طوال يوم الانتخابات، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية سرية التصويت، ملحوظة. (الصفحة 14). | | | | معقولة (...) (ب) أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة تكون على أساس شامل وعام. يجب أن يتم الاقتراع على قدم المساواة عن طريق الاقتراع السري، مما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين ".<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب):** "لكل مواطن الحق في التصويت وأن يُنتخب في انتخابات دورية نزيهة تتم بالاقتراع العام والمتساوي وتُجرى بالاقتراع السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب. الناخبين ". |
| 22 | كانت نتائج الدوائر الانتخابية مع عدد الأصوات لكل مرشح متاحة على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كما تم بثها على قناة تلفزيونية عامة وعلى منصات وسائل الإعلام الاجتماعية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.<br><br>ومع ذلك، فإن الإحصاءات المصنفة المتعلقة بنتائج محطات الاقتراع، وبطاقات الاقتراع الصحيحة وغير الصحيحة المستندة إلى الدوائر الانتخابية وفئة الجنس ومشاركة الناخبين لأول مرة، لم تكن متوفرة (الصفحة 37). | توصية ذات أولوية:<br><br>زيادة الشفافية وثقة الجمهور في العملية الانتخابية من خلال نشر النتائج التدريجية أثناء عملية الفرز ونشر النتائج الأولية والنهائية موزعة حسب محطات الاقتراع. | قانون الانتخابات | مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 19من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:** "لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة في المجال العام. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات ".<br><br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 10:** "مع مراعاة الحاجة إلى مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق عمليات التنظيم والأداء واتخاذ القرار، حيثما يكون مناسبا". |
| 23 | كانت هناك معلومات محدودة متاحة بسهولة عن الجدول اليومي والتقدم المحرز في عملية التحقق، وكان التواصل العام للمفوضية فيما يتعلق بالعملية ضعيفًا حتى مع بث محطة التلفزيون العامة على الهواء مباشرة من المركز. تمت دعوة وسائل الإعلام على الرغم من عدم وجود معدات تسجيل. (الصفحة 22 ، 23 ، 35 ، 36). | تضمن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لوكلاء الأحزاب السياسية المعتمدين والمرشحين والمراقبين وجميع وسائل الإعلام ، بما في ذلك وسائل البث، الوصول الكامل إلى جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الوصول إلى جميع مراكز الاقتراع وجدولة النتائج في مركز | قانون الانتخابات | مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات | **الشفافية والوصول إلى المعلومات**<br><br>**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:** "لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تضع بشكل استباقي المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة في المجال العام. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى |

| ت | السياق | التوصية | تغيير مقترح في الإطار القانوني | المؤسسة المسؤولة | ذو صلة بالالتزام والمبادئ الدولية والإقليمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الفرز الوطني. | | | هذه المعلومات ".<br><br>**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 10:** "مع مراعاة الحاجة إلى مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق عمليات التنظيم والأداء واتخاذ القرار، حيثما يكون مناسبا ". |

**الملحقات**

## الملحق 1 - نتائج مراقبة وسائل الإعلام - بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في العراق 2021

*صحفي من قناة العراقية الإخبارية العامة يقدم تقارير من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات*
*المقر الرئيسي في بغداد في 26 تشرين الأول 2021 - © EU EOM العراق 2021*

أجرت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات مراقبة كمية إعلامية لجميع البرامج المتعلقة بالانتخابات (الأخبار، والمناظرات ، والمقابلات، والبث المجاني، والإعلانات السياسية المدفوعة، وتوعية الناخبين) على ثلاث قنوات تلفزيونية (العراقية نيوز، والشرقية نيوز، رووداو) ، اعتبارًا من 24 أيلول. حتى 8 تشرين الأول. وأجرى الرصد الإعلامي فريق من سبعة مراقبين إعلاميين عراقيين يتحدثون العربية والكردية، بينهم مساعد إعلامي برئاسة محلل إعلامي.

قدمت المراقبة الإعلامية بيانات عن تغطية وسائل الإعلام للانتخابات لتقييم التالي: الوصول الممنوح للائتلافات والأحزاب السياسية والمرشحين والمرشحين المستقلين في وسائل الإعلام وما إذا كانت هذه التغطية عادلة ومتوازنة ولهجة التغطية الإعلامية تجاه الكيانات السياسية والمرشحين، بما في ذلك احتمال استخدام التشهير والأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية وما إذا كانت العملية الانتخابية قد تمت تغطيتها بطريقة غير منحازة ومنصفة في وسائل الإعلام العامة والخاصة المُراقَبة وفي ما لو كان الناخبون قد تلقوا معلومات متنوعة وشاملة من أجل اتخاذ قرار مستنير في يوم الانتخابات، وخاصة من وسائل الإعلام العامة.

تم تسجيل برامج القناة التلفزيونية العامة الرئيسية، العراقية الإخبارية، والقناتان التليفزيونية الخاصتان الرئيسيتان الناطقتان بالعربية والكردية، الشرقية نيوز و رووداو على التوالي، يوميًا من الساعة 6 مساءً حتى الساعة 12 صباحًا من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول وتم تحليلها باستخدام برنامج مخصص، وإتباع منهجية مراقبة وسائل الإعلام التابعة للاتحاد الاوربي.[1]

| الرصد الكمي لوسائل الإعلام (من 24 ايلول إلى 8 تشرين الاول) | | | |
|---|---|---|---|
| **القناة التلفزيونية** | العراقية نيوز | الشرقية نيوز | رووداو |
| **وسائل الإعلام العامة و الخاصة** | عام | خاص | خاص |
| **الموقع** | بغداد | بغداد | اقليم كردستان |
| **اللغة الرئيسية** | اللغة العربية | اللغة العربية | اللغة الكردية |
| **الفترة الزمنية اليومية** | 6 م - 12 ص | 6 م - 12 ص | 6 م - 12 ص |

[1] انظر القسم 4.8 وسائل الإعلام الصفحات 84-78 ،دليل مراقبة انتخابات الاتحاد الاوربي، الطبعة الثالثة،2016 ، EODS https://www.eods.eu/library/EUEOM_Handbook_2016.pdf

أما بالنسبة للتحليل النوعي للقنوات التلفزيونية فقد اشتملت العينة على القنوات التلفزيونية الثلاث المذكورة أعلاه والتي تم رصدها كمياً بالإضافة إلى مجموعة مختارة من سبع قنوات تلفزيونية أخرى - أربع قنوات تلفزيونية ناطقة باللغة العربية (السومرية، العهد، الاتجاه، دجلة) وثلاث قنوات كردية- القنوات التليفزيونية الناطقة (كي24، كردسات نيوز، إن آر تي) - تم رصدها وفقًا للأحداث المتعلقة بالانتخابات وبشكل عشوائي (انظر الجدول أدناه).

| المراقبة النوعية لوسائل الإعلام (18 ايلول إلى 31 تشرين الاول) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **مقرها بغداد** | | | | |
| **القناة التلفزيونية** | السومرية | العهد | دجلة | الاتجاه[2] |
| **وسائل الإعلام العامة/ الخاصة** | خاصة | خاصة | خاصة | خاصة |
| **اللغة الرئيسية** | اللغة العربية | اللغة العربية | اللغة العربية | اللغة العربية |
| **إقليم كردستان العراق** | | | | |
| **القناة التلفزيونية** | كي24 | كردسات نيوز | إن آر تي | |
| **وسائل الإعلام العامة/ الخاصة** | خاصة | خاصة | خاصة | |
| **اللغة الرئيسية** | اللغة الكردية | اللغة الكردية | اللغة الكردية | |

في المجموع، تم تسجيل اثنتي عشرة قناة تلفزيونية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من 24 أيلول إلى 31 تشرين الأول (انظر الجدول أدناه).

| # | القناة تلفزيونية (اللغة الرئيسية) | نوع مراقبة الوسائط |
|---|---|---|
| **قنوات بغداد** | | |
| 1 | العراقية نيوز (اللغة العربية) | كمية/نوعية |
| 2 | الشرقية نيوز (اللغة العربية) | كمية/نوعية |
| 3 | السومرية (اللغة العربية) | نوعية |
| 4 | العهد (اللغة العربية) | نوعية |
| 5 | دجلة (اللغة العربية) | نوعية |
| **قنوات إقليم كردستان العراق** | | |
| 6 | روورداو (اللغة الكردية) | كمية/نوعية |
| 7 | كي24 (اللغة الكردية) | نوعية |
| 8 | كردسات نيوز(اللغة الكردية) | نوعية |
| 9 | إن آر تي (اللغة الكردية) | نوعية |
| **القنوات الدولية (الموجودة في الخارج)** | | |
| 10 | العربية الاخبارية (اللغة العربية) | نوعية |
| 11 | الجزيرة الاخبارية (اللغة العربية) | نوعية |
| **قناة إضافية** | | |
| 12 | الإتجاه (اللغة العربية) | نوعية |

كما تم رصد صفحات الفيسبوك و / أو حسابات تويتر باللغة العربية و / أو اللغة الكردية لغالبية القنوات التلفزيونية المذكورة أعلاه بشكل عشوائي على أساس متجدد خلال فترة المراقبة، بالإضافة إلى عينة تمثيلية من أهم المواقع الإخبارية باللغتين العربية والكردية (انظر الجداول أدناه).

[2]تم رصد قناة الاتجاه بتركيز خاص بعد إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية في 11 تشرين الأول، حيث كانت هذه القناة التلفزيونية تقدم تغطية واسعة لتحالف فتح والمتظاهرين المرتبطين بالحشد الشعبي الرافضين للنتائج.

| المراقبة النوعية على وسائل الإعلام - مواقع إخبارية مقرها بغداد | | |
|---|---|---|
| مواقع الأخبار العامة | وكالة الأنباء العراقية (واع) | https: //ina.iq/multimedia/ |
| | السبا (جريدة يومية) | https: //alsabaah.iq/ |
| المواقع الإخبارية الخاصة | فيس العراق | www.faceiraq.org/ |
| | السومرية نيوز | www.alsumaria.tv/news |
| | ناس نيوز | www.nasnews.com |
| | شفق نيوز | www.shafaq.com/ar |

| المراقبة النوعية لوسائل الإعلام - مواقع إخبارية مقرها إقليم كردستان | | |
|---|---|---|
| المواقع الإخبارية الخاصة | روورداو | www.rudaw.net/arabic |
| | زندان | https: //www.xendan.org/ |
| | زيبات | https: //xebat.net/ku |
| | هولاتي | https: //hawlati.co/ |
| | صحيفة زمان | https: //www.zamenpress.com/ |
| | كردستاني نيوز | https: //knwe.org/. |

*طاقم التلفزيون يقف على أهبة الاستعداد في محطة اقتراع يوم الانتخابات في بغداد 10 تشرين الأول 2021 - © EU EOM العراق 2021*

**نتائج رصد وسائل الإعلام**

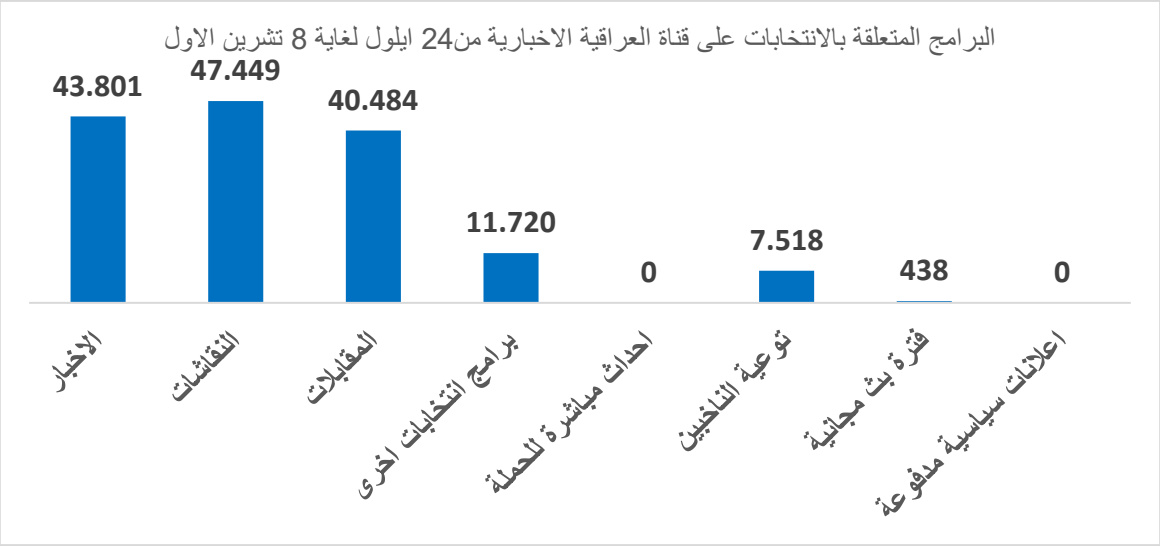


***شكل 1*** *(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

في محطة الإذاعة العامة "العراقية الإخبارية" (الشكل 1)، بلغ إجمالي الوقت المخصص لتغطية الانتخابات في جميع البرامج خلال الفترة المراقبة من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول 42 ساعة و 3 دقائق (151.410 ثانية). يوضح توزيع التغطية حسب أنواع مختلفة من البرامج ذات الصلة بالانتخابات بوضوح أن المناظرات (31 في المائة) والأخبار (29 في المائة) والمقابلات (27 في المائة) كانت الأدوات الرئيسية لتقديم المعلومات، مع تخصيص وقت كبير أيضًا لتوعية الناخبين (5 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن معظم فترات البث المجانية للمرشحين كانت تُذاع في فترة ما بعد الظهر، خارج الفترة التي تم رصدها (من الساعة السادسة مساءً وحتى الثانية عشرة صباحًا).

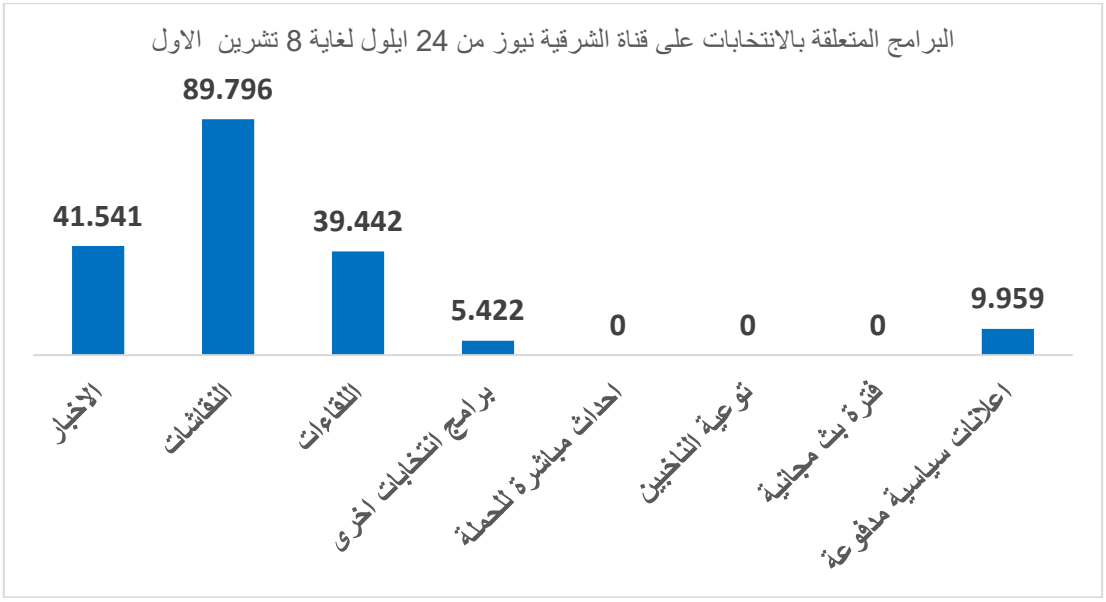


***الشكل 2****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

على القناة التلفزيونية العربية الخاصة الرئيسية "الشرقية نيوز" (الشكل 2)، بلغ إجمالي الوقت المخصص لتغطية الانتخابات في جميع البرامج خلال الفترة المرصودة من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول 51 ساعة و 42 دقيقة (186،160 ثانية). يُبين

تفصيل التغطية حسب نوع مختلف من البرامج المتعلقة بالانتخابات تركيزًا مهمًا على المناظرات (48 في المائة) إلى جانب الأخبار (22 في المائة) والمقابلات (21 في المائة)، وعرض قوي للإعلانات السياسية المدفوعة ( 5 بالمائة).

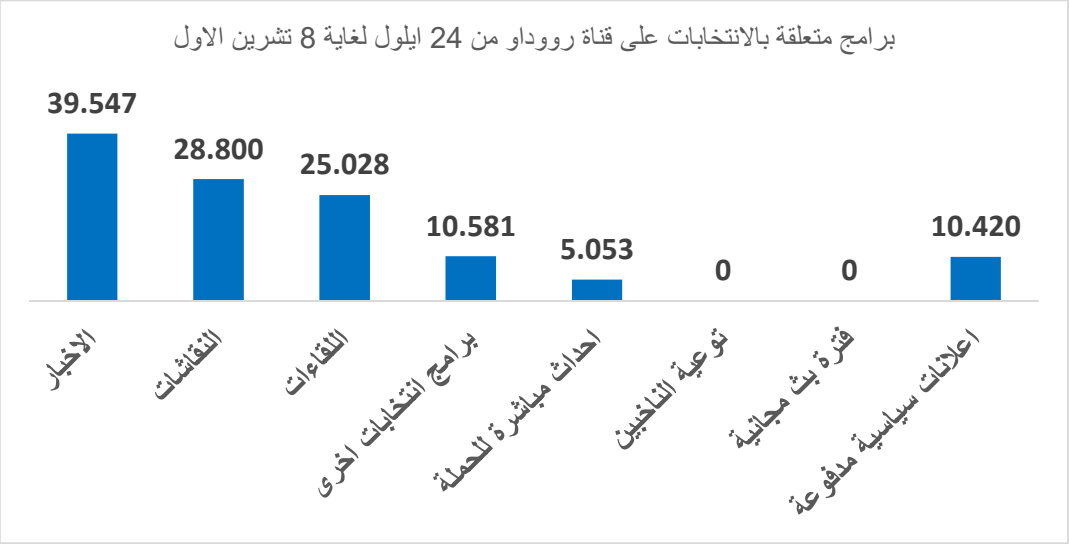


***الشكل 3** (تظهر مدة التغطية بالثواني)*

على القناة التلفزيونية الكردية الخاصة الرئيسية رووداو (الشكل 3)، بلغ إجمالي الوقت المخصص لتغطية الانتخابات في جميع البرامج خلال الفترة المرصودة من 24 أيلول إلى 8 تشرين الأول 33 ساعة و 10 دقائق (119.429 ثانية). يُظهر تفصيل التغطية حسب أنواع مختلفة من البرامج المتعلقة بالانتخابات تركيزًا مهمًا على الأخبار (33 في المائة) ، جنبًا إلى جنب مع المناظرات (24 في المائة) والمقابلات (21 في المائة)، وعرض قوي للإعلانات السياسية المدفوعة (9 في المائة).

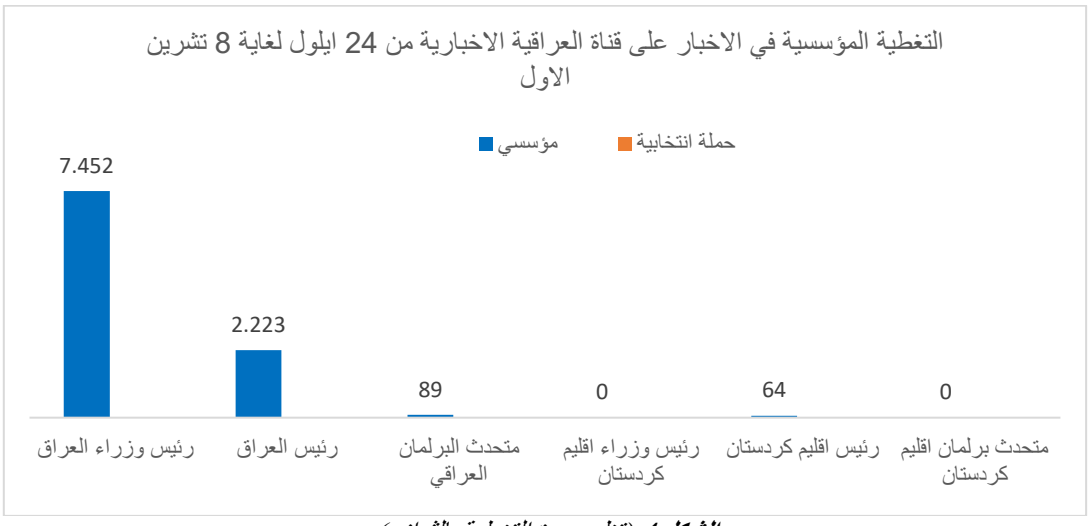


***الشكل 4** (تظهر مدة التغطية بالثواني)*

سيطر رئيس وزراء العراق ورئيس العراق على التغطية المؤسسية في البرامج الإخبارية على قناة العراقية الإخبارية العامة (الشكل 4). تم تقييم محتوى التغطية على أنه مؤسسي وحيادي تمامًا، مع عدم تقديم أي دعم لأي تحالف أو حزب سياسي في الحملة الانتخابية.

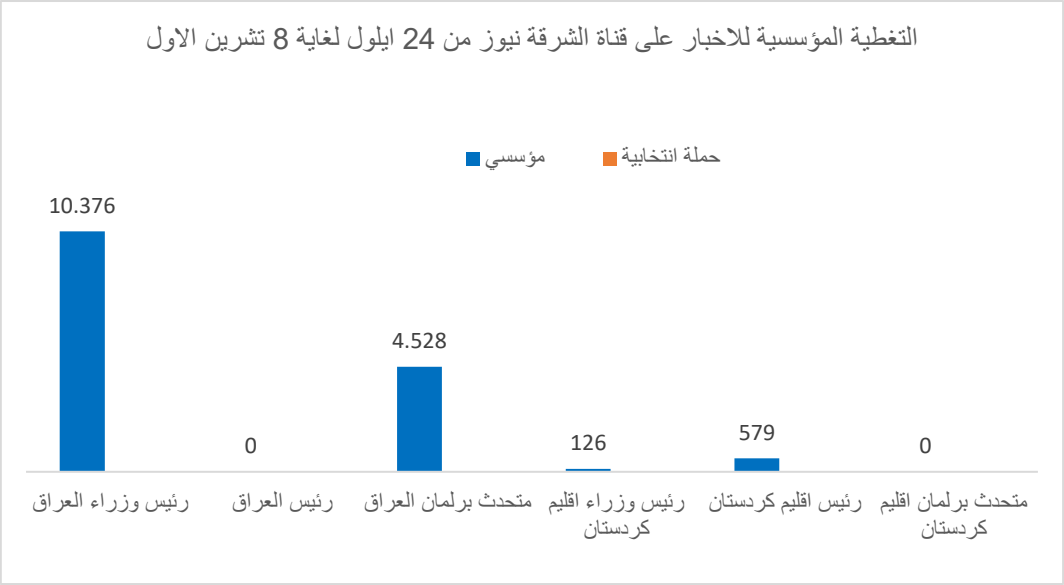


***الشكل 5****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

سيطر رئيس وزراء العراق ورئيس مجلس النواب العراقي (الشكل 5) على التغطية المؤسسية في البرامج الإخبارية على القناة التلفزيونية الخاصة، الشرقية نيوز، مع جزء ضئيل إلى حد ما مخصص لرئيس ورئيس وزراء إقليم كردستان . تم تقييم محتوى التغطية على أنه مؤسسي وحيادي تمامًا، مع عدم تقديم أي دعم لأي تحالف أو حزب سياسي في الحملة الانتخابية.

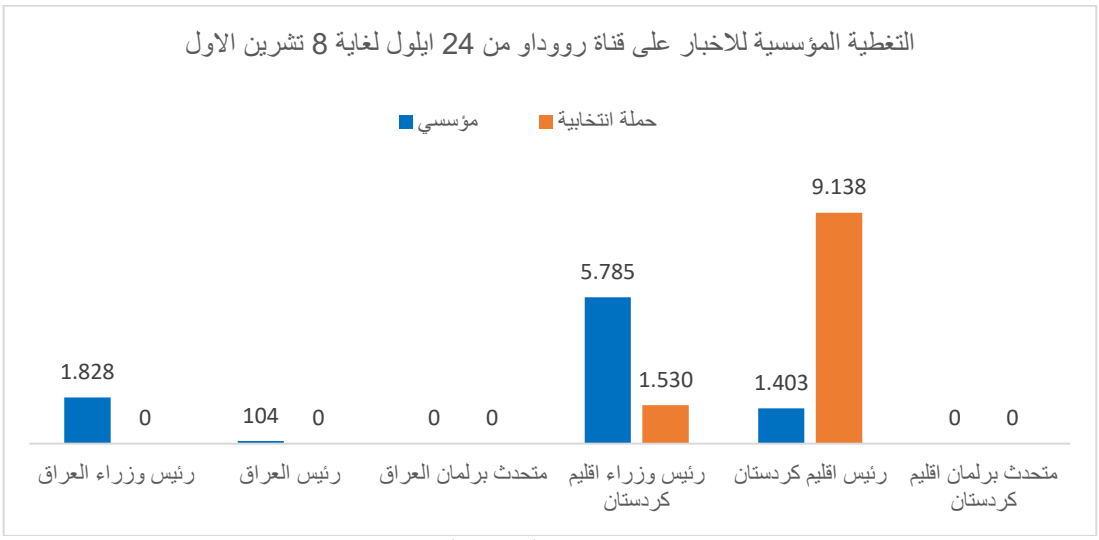


***الشكل 6****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

سيطر رئيس ورئيس وزراء إقليم كردستان (الشكل 6) على التغطية المؤسسية في البرامج الإخبارية على قناة التلفزيون الكردية الخاصة رووداو. تم تقييم محتوى تغطية رئيس إقليم كردستان على أنه منحاز في الغالب لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومنحاز جزئيًا لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني في حالة رئيس وزراء إقليم كردستان. تم تقييم تغطية رئيس وزراء العراق ورئيس العراق على أنها مؤسساتية بحتة وغير منحازة وحيادية في اللهجة.

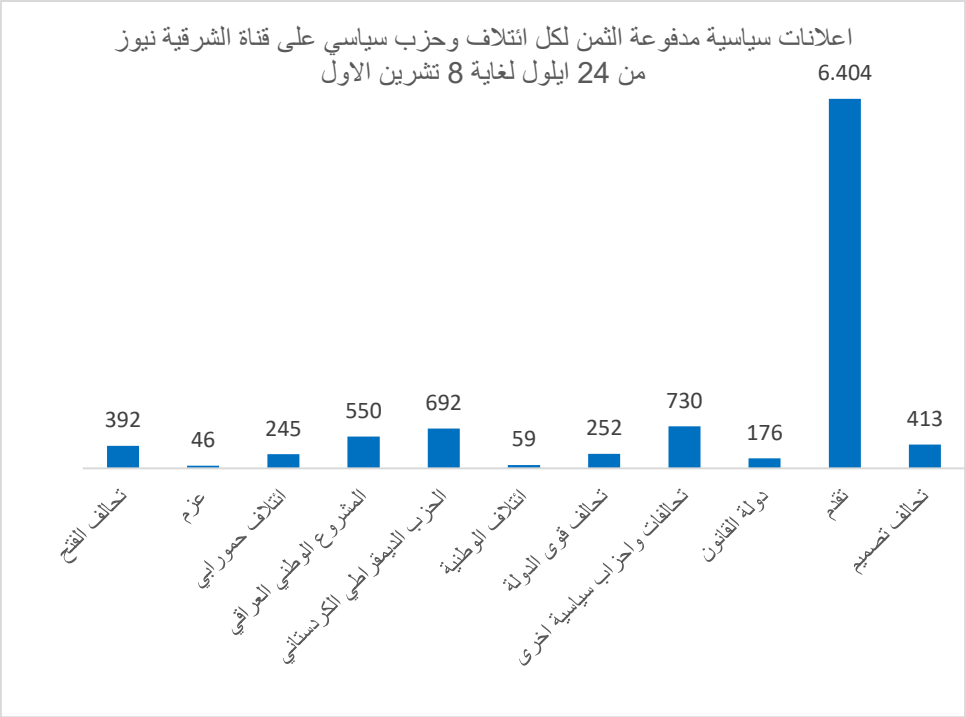


***الشكل 7****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

يظهر تفصيل الإعلانات السياسية المدفوعة على قناة الشرقية نيوز (انظر الشكلين 7 و 8) هيمنة ساحقة لتحالف تقدم (64 في المائة)، وحضور أقل للحزب الديمقراطي الكردستاني (7 في المائة) ، وتحالف الفتح (4 في المائة)، تحالف قوى الدولة الوطنية (3 في المائة) وائتلاف دولة القانون (2 في المائة). لم تكن هناك إعلانات مدفوعة من قبل الصدريين في الشرقية. كما لوحظت جهود إعلانية كبيرة لكيانات سياسية أقل شعبية مثل المشروع الوطني العراقي (6 في المائة)، وتحالف تصميم (4 في المائة) وتحالف حمورابي (2 في المائة).

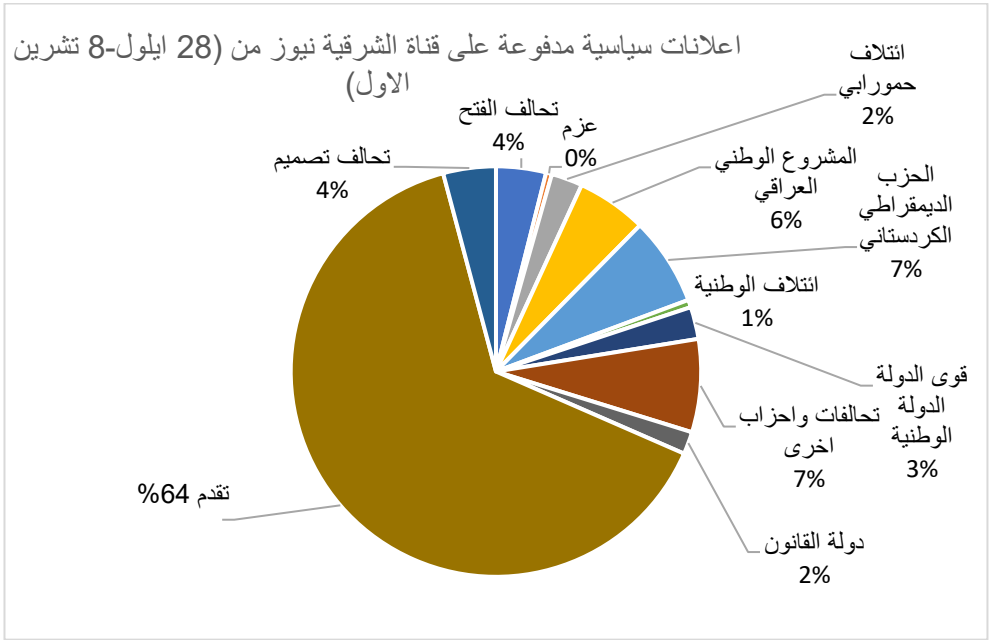


***الشكل 8:****توزيع الإعلانات السياسية المدفوعة على قناة الشرقية نيوز حسب الكيان السياسي*

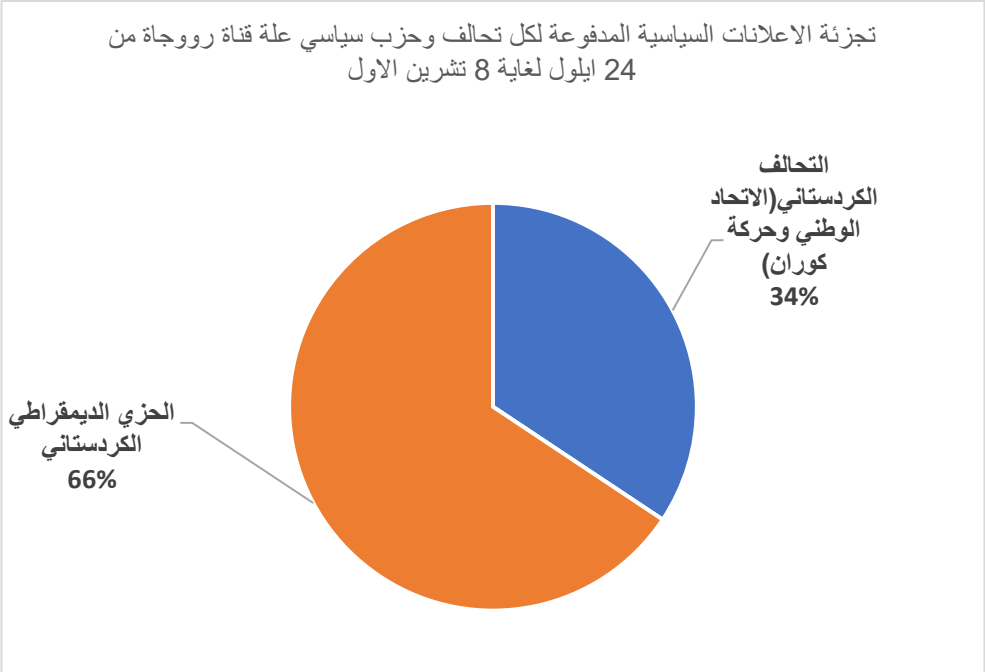


***الشكل 9***

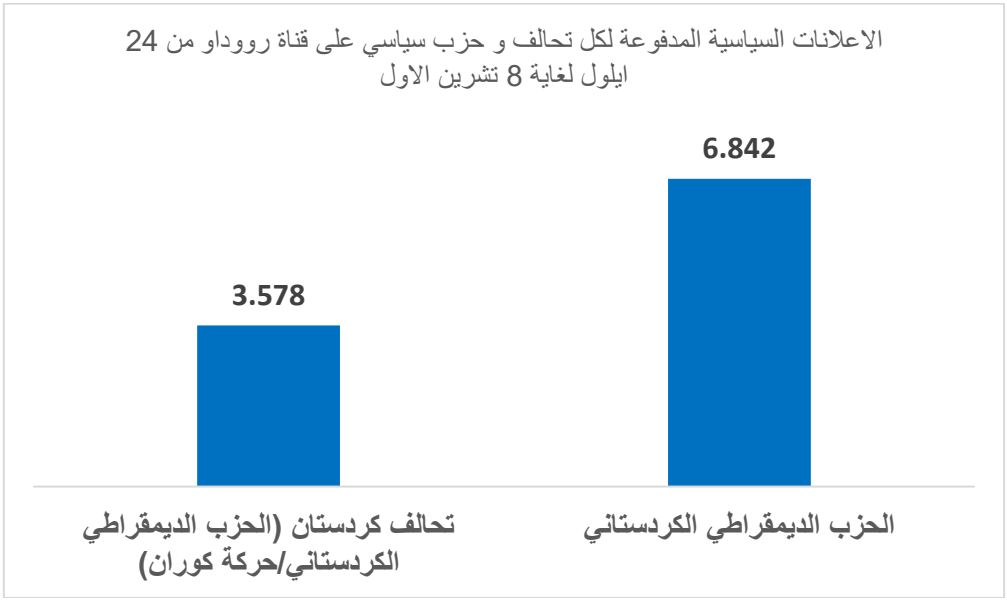


***الشكل 10****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

في القناة التلفزيونية الكردية الرئيسية رووداو (انظر الشكل 9 و 10)، هيمن الحزب الديمقراطي الكردستاني (66 في المائة) على الإعلانات السياسية المدفوعة متقدماً على التحالف الكردستاني (الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير، 34 في المائة). الأحزاب السياسية الأخرى في إقليم كردستان العراق، مثل الجيل الجديد، لم تعلن على موقع رووداو. كما لوحظ غياب الفاعلين السياسيين العراقيين الرئيسيين في هذه القناة الخاصة الموجهة لإقليم كردستان.

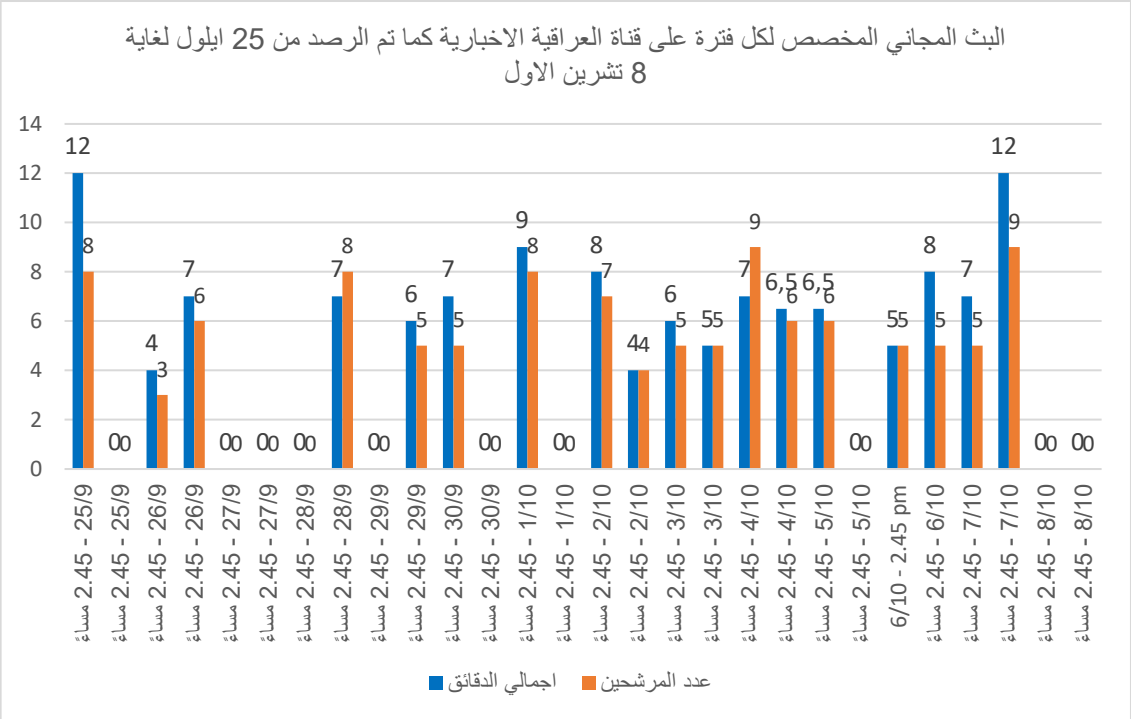


***الشكل 11***

يوضح الشكل 11 تفصيل الوقت الإجمالي وعدد المرشحين لكل فترة بث مجانية يوميًا، كما تم الرصد من 25 أيلول إلى 8 تشرين الأول. لكل تاريخ، كانت الفترة الأولى من 2.45 إلى 3.00 مساءً ، والثانية من 4.45 إلى 5.00 مساءً. يمثل العمود الأزرق الوقت الإجمالي بالدقائق لكل خانة، ويمثل العمود البرتقالي إجمالي عدد المرشحين المشاركين لكل فترة. عندما لا يظهر أي عمود، فذلك يعني انه لم يكن هناك مرشح في الفترة. وخلال الفترة المشمولة بالرصد، تُركت 10 خانات شاغرة من أصل 28 (36 في المائة)، وتباين عدد المرشحين والدقائق لكل فترة بشكل كبير. يمكن تقييم ذلك على أنه نقص في التخطيط من قبل قناة العراقية الإخبارية العامة في إدارة فترات البث المجانية المتاحة للمرشحين، وعدم قدرة العديد من المرشحين على الاستفادة من فترات البث المجانية المتاحة لحملتهم.

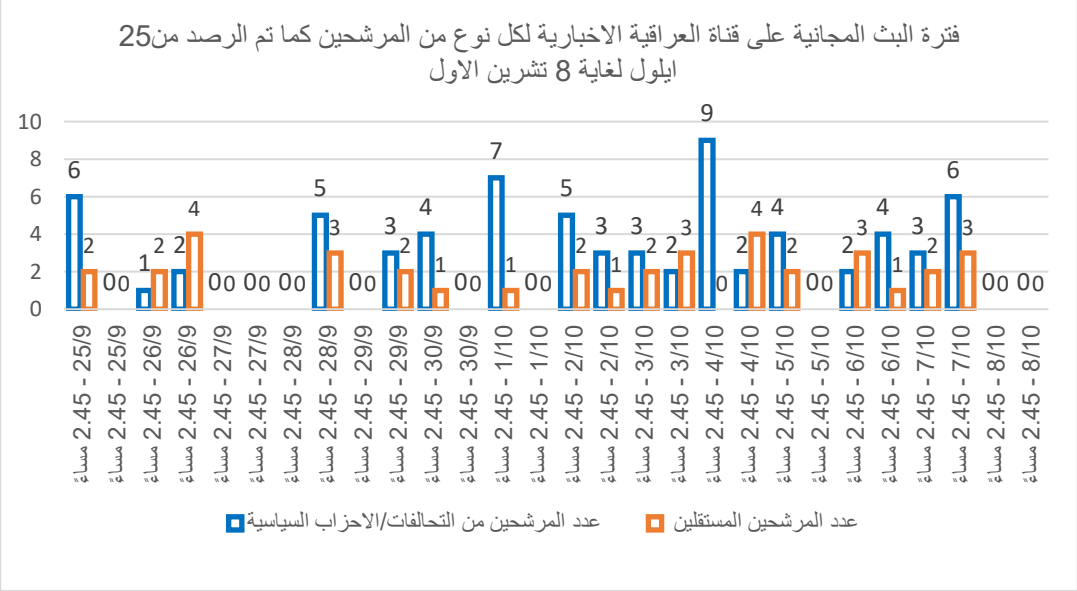


**الشكل 12**

*يوضح **الشكل 12** مشاركة كبيرة من المرشحين المستقلين ، مقارنة بعدد المرشحين المشاركين من الائتلافات والأحزاب السياسية.*

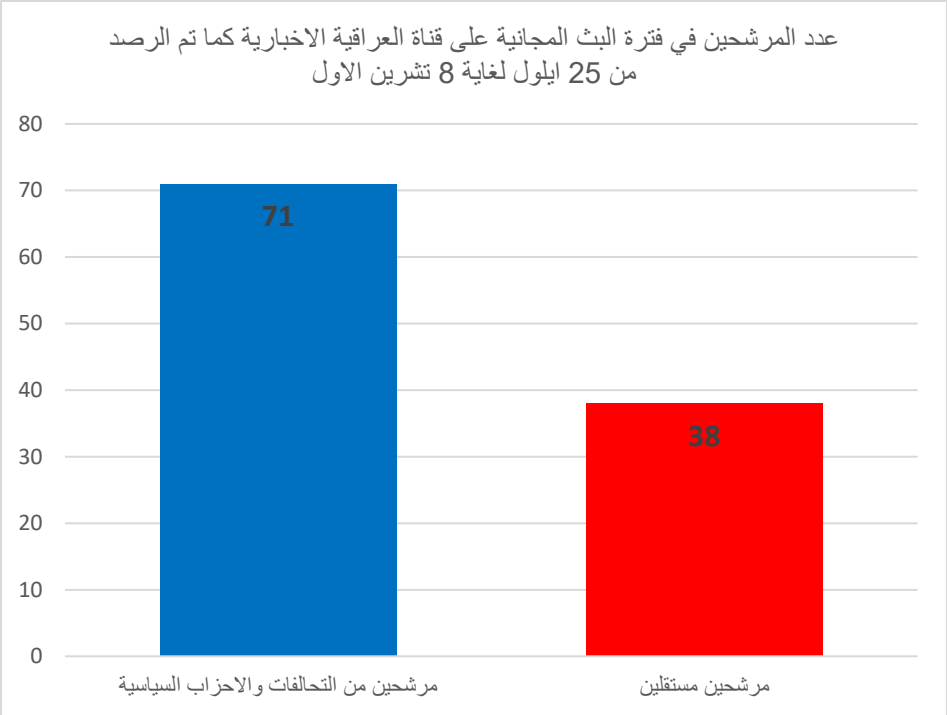


**الشكل 13**

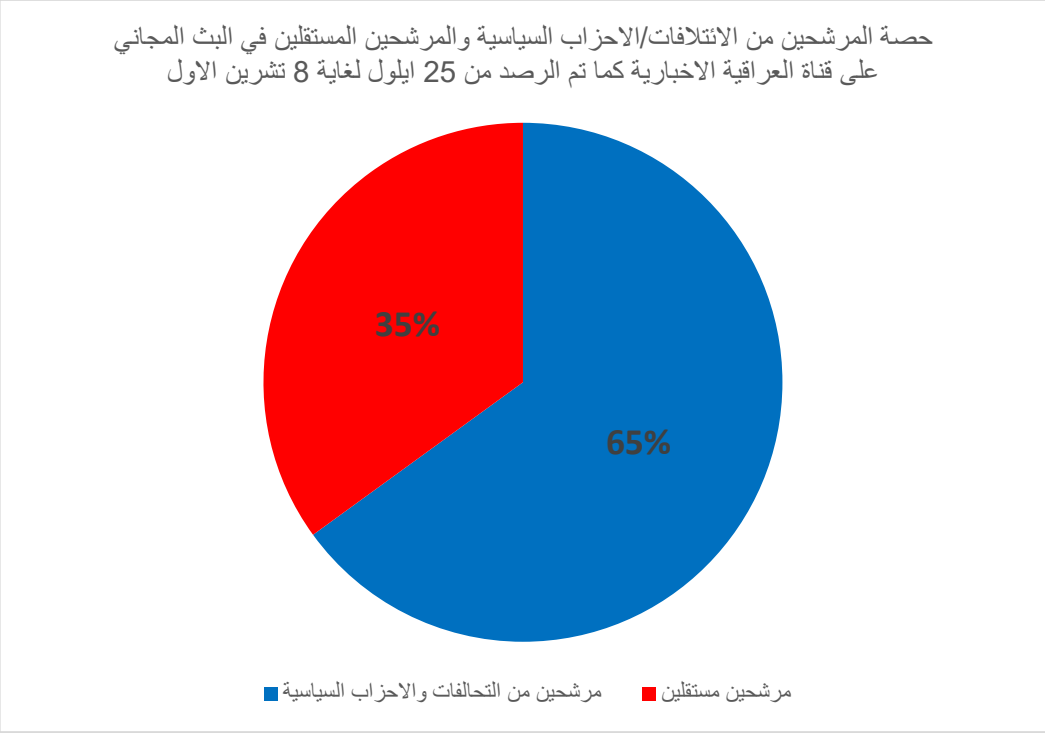


**الشكل 14**

*من بين 109 مرشحين ظهروا على قناة العراقية الإخبارية (الشكلان 13 و 14) خلال فترات البث المجانية المعروضة، كان 71 مرشحًا (65 في المائة) ينتمون إلى ائتلافات أو أحزاب سياسية، بينما كان 38 (35 في المائة) من المرشحين المستقلين، وهو أمر مهم للغاية.*

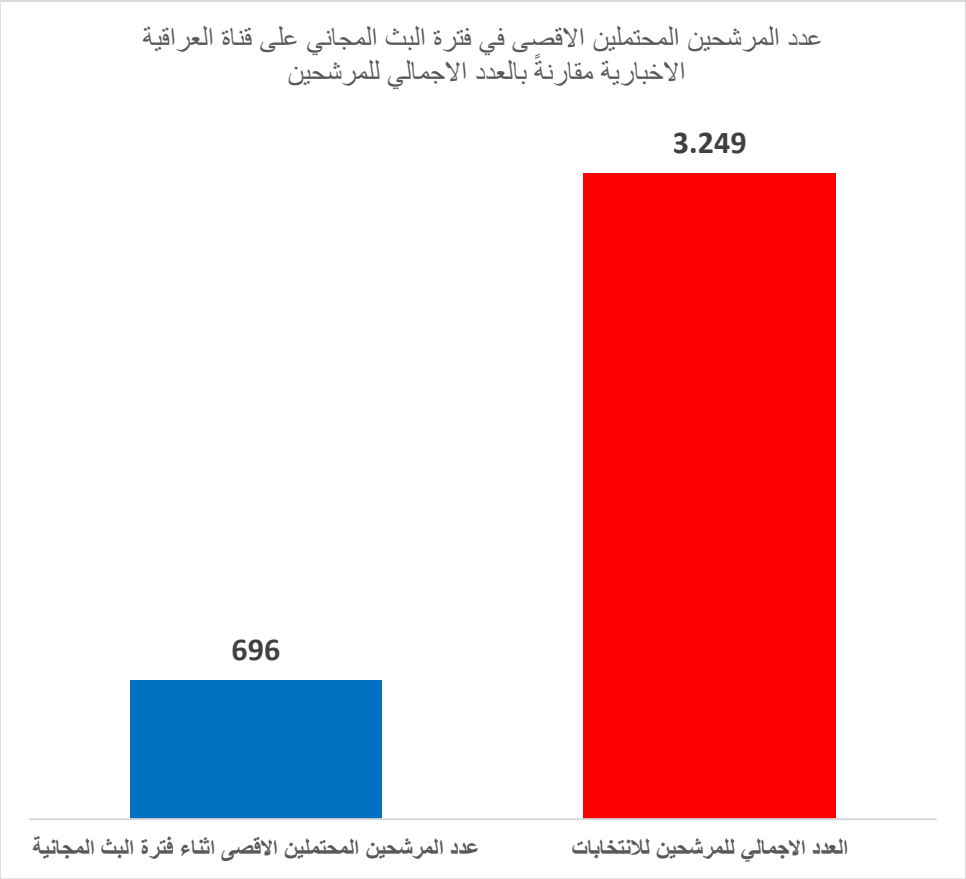


**الشكل 15**

*لو كانت فترات البث المجانية على قناة العراقية الإخبارية قد وصلت إلى السعة الكاملة (الشكل 15)، لكان الحد الأقصى لعدد المرشحين هو 696 (12 مرشحًا كحد أقصى لكل خانة ، خانتان في اليوم ، 29 يومًا اعتبارًا من 10 أيلول، بدء البث المجاني فترة البث على قناة العراقية الإخبارية، حتى 8 تشرين الأول نهاية الحملة).*

*وهذا يمثل 21 في المائة فقط من العدد الإجمالي للمرشحين (3249) المرشحين للانتخابات. كان من الضروري الحصول على إجمالي 3 ساعات و 44 دقيقة يوميًا مع 3 دقائق لكل مرشح من 10 أيلول إلى 8 تشرين الأول، أو ساعة واحدة و 45 دقيقة يوميًا من 8 تموز، بداية الحملة، حتى 8 تشرين الأول، نهاية الحملة.*

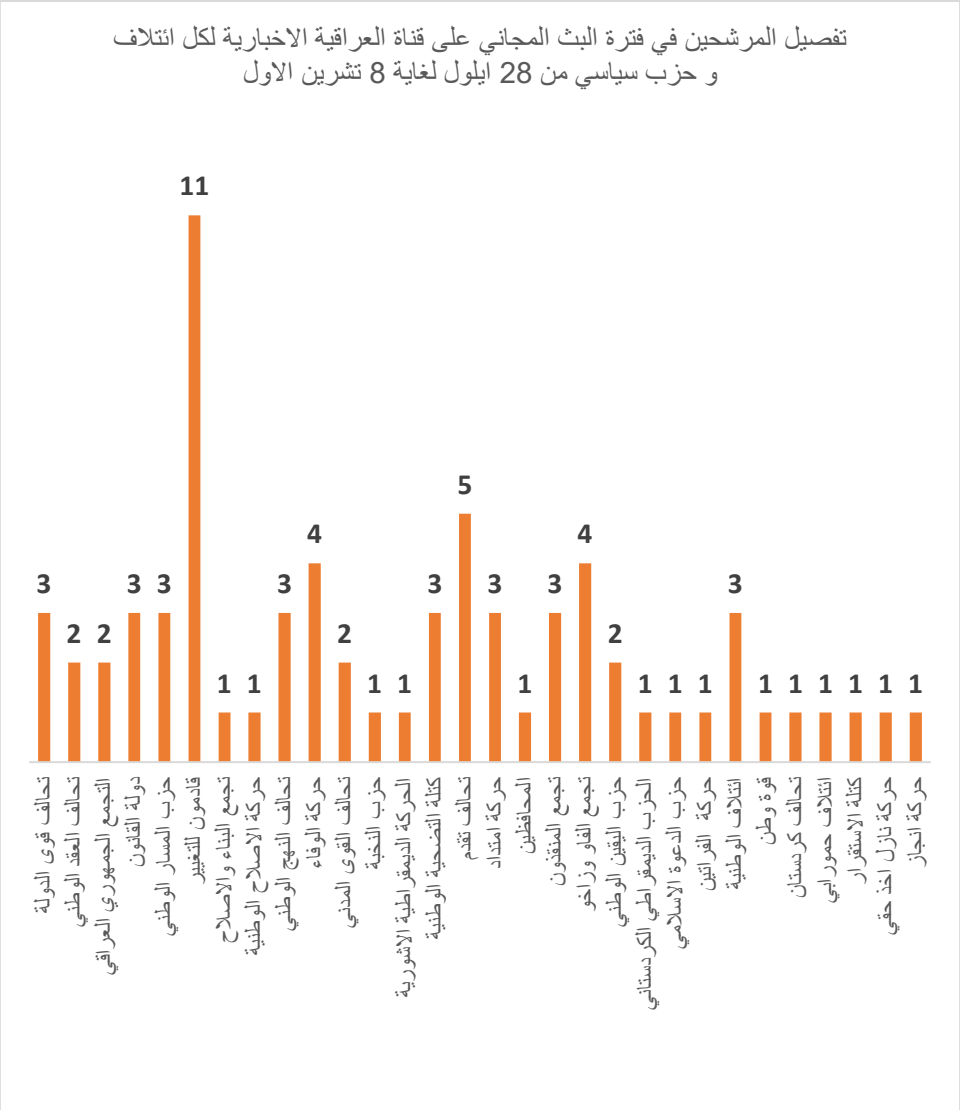


***الشكل 16:*** *عدد المرشحين لكل ائتلاف / حزب سياسي في البث المجاني لقناة العراقية الإخبارية*

يوضح التقسيم حسب الائتلاف أو الحزب السياسي (الشكل 16) ألـ 71 مرشحًا من مرشحي التحالف / الحزب الذين ظهروا في فترات البث المجاني على قناة العراقية الإخبارية خلال الفترة المرصودة (25 أيلول إلى 8 تشرين الأول) أن التمثيل السياسي لم يكن عادلاً ولا تعدديًا. على سبيل المثال، غاب مرشحو التيار الصدري، في حين كان هناك تفاوت واضح بين عدد المرشحين (11) من حزب قادمون من أجل التغيير، وهو حزب سياسي جديد، وعدد المرشحين من ائتلافات كبرى، مثل تحالف تقدم (5) أو ائتلاف دولة القانون (3).

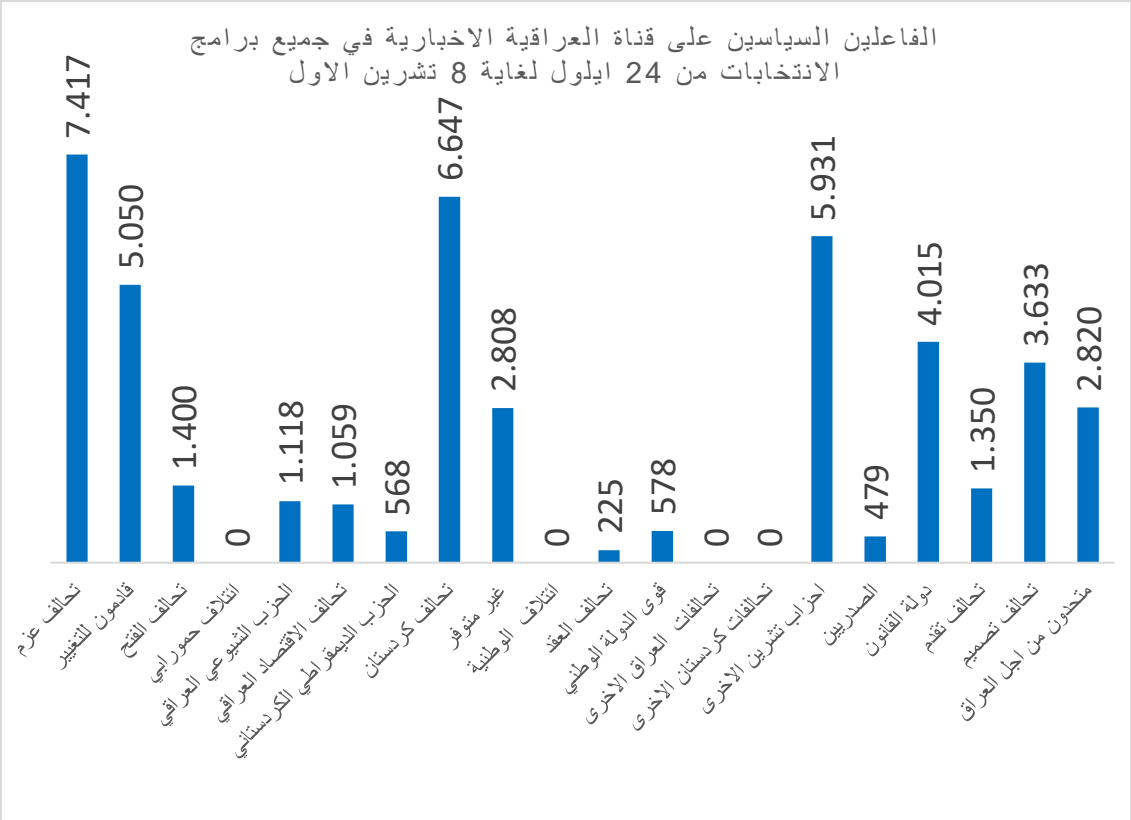


***الشكل 17:*** *مدة تغطية الفاعلين السياسيين في ثوان على قناة العراقية الإخبارية*

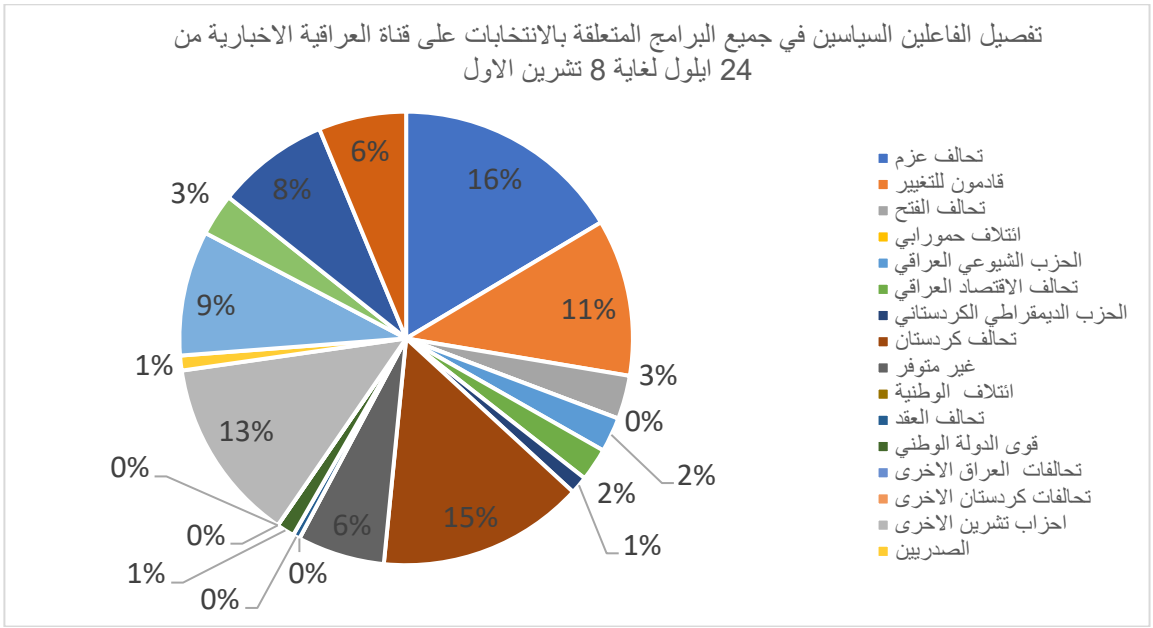


***الشكل 18:*** *حصة الفاعلين السياسيين في جميع البرامج المتعلقة بالانتخابات على قناة العراقية الإخبارية*

في جميع البرامج المتعلقة بالانتخابات (الشكلان 17 و 18)، لم تكن قناة العراقية الإخبارية العامة، على الرغم من حيادها في الغالب، عادلة في التغطية. حيث كانت في صالح تحالف العزم (16 في المائة) ، والتحالف الكردستاني (15 في المائة)، وقادمون من أجل التغيير (11 في المائة) وائتلاف دولة القانون (9 في المائة)، بينما كانت تهمش تحالف تقدم وتحالف الفتح (3 في المائة لكل منهما). فضلاً عن التيار الصدري وتحالف قوى الدولة (1 في المائة).

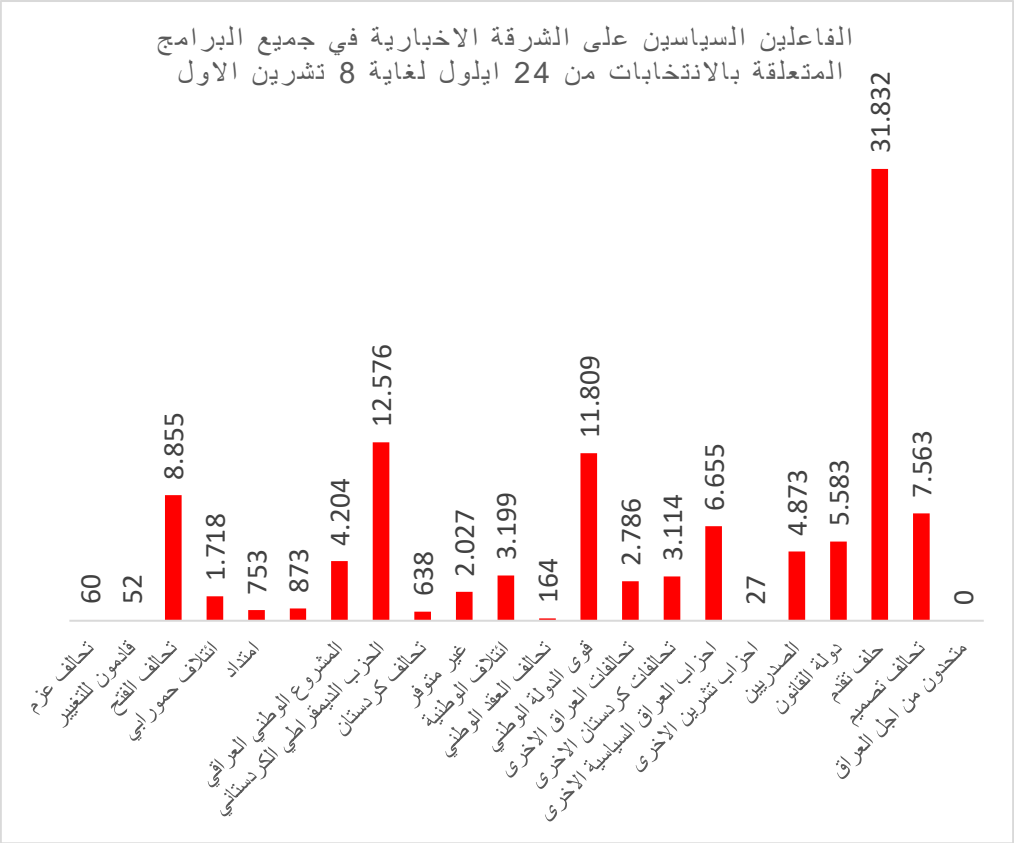


***الشكل 19** (مدة تغطية الفاعلين السياسيين تظهر بالثواني)*

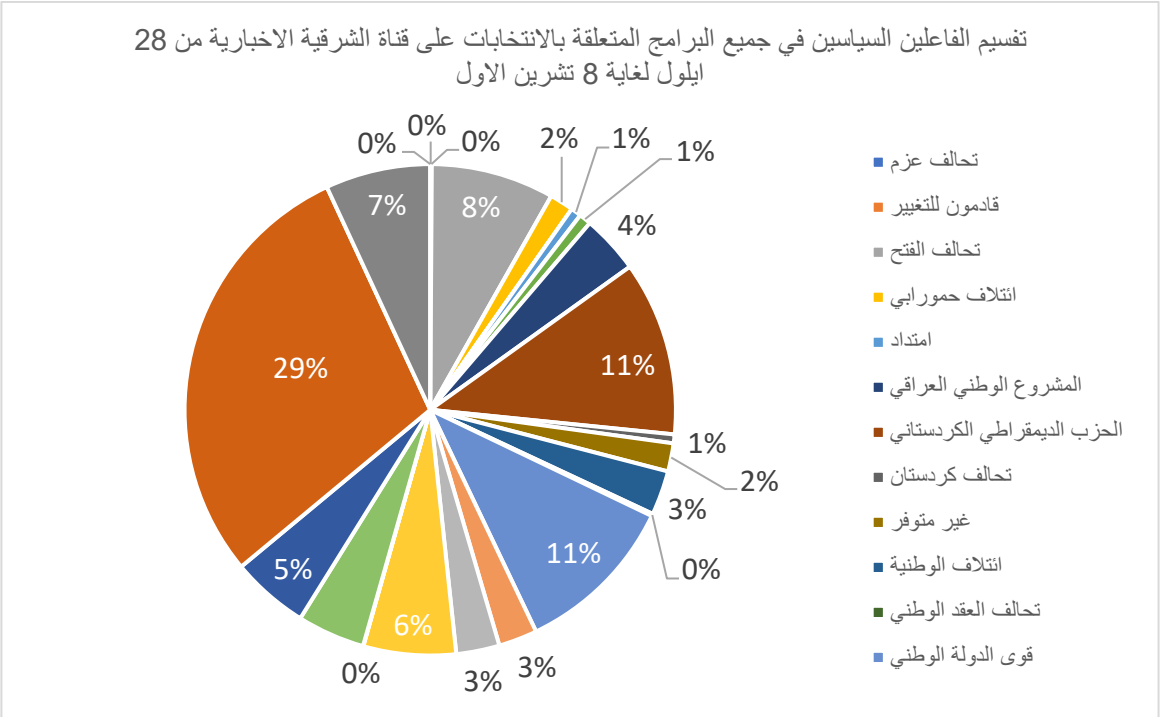


***الشكل 20:**حصة الفاعلين السياسيين في جميع البرامج المتعلقة بالانتخابات على قناة الشرقية نيوز*

على قناة الشرقية نيوز (الشكلان 19 و 20) ، تم تفضيل تحالف تقدم بشكل واضح (29 في المائة من إجمالي التغطية) في البرامج المتعلقة بالانتخابات المرصودة بما في ذلك الأخبار والمناظرات والمقابلات والإعلانات السياسية المدفوعة، لكن كانت حصة المنافسين الرئيسيين الآخرين في الانتخابات، مثل كما تلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني (11 في المائة)،

وتحالف قوى الدولة الوطنية (11 في المائة)، وتحالف الفتح (8 في المائة)، وائتلاف دولة القانون (5 في المائة)، والصدريون (4 في المائة) حصلوا أيضا على تغطية كبيرة.

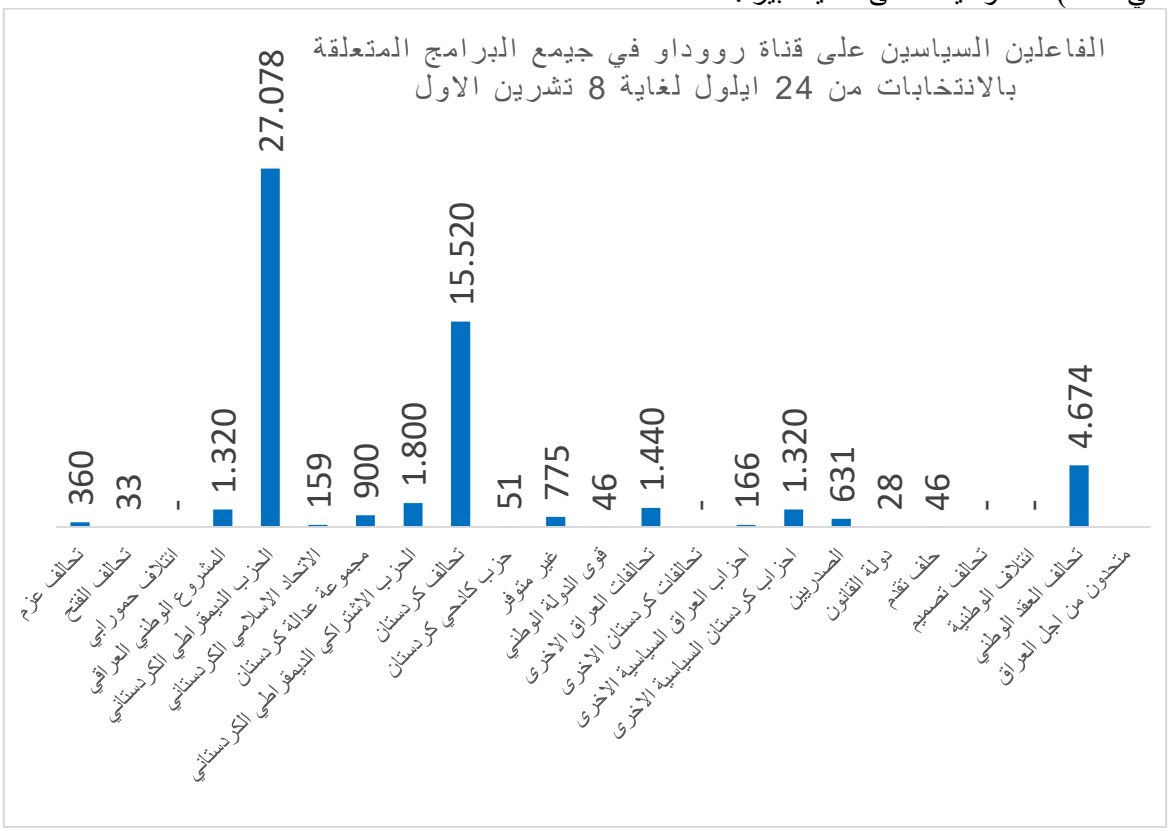


***الشكل 21:*** *مدة تغطية الفاعلين السياسيين بالثواني على قناة* رووداو

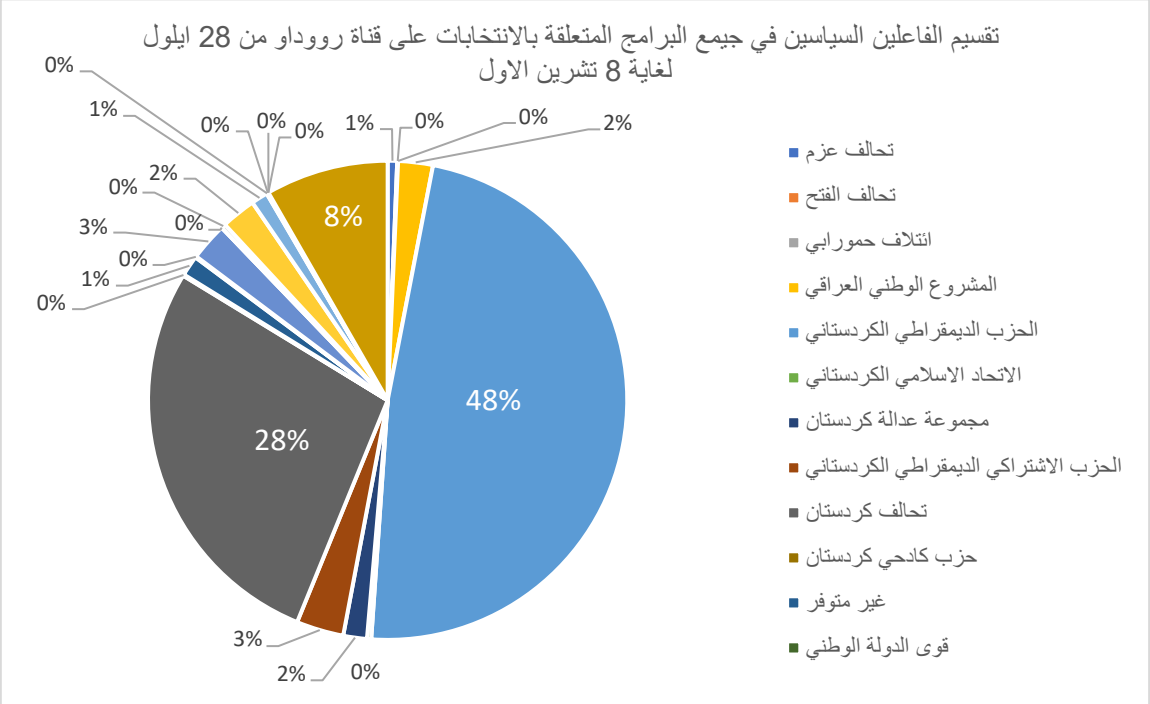


***الشكل 22:*** *حصة الفاعلين السياسيين في جميع البرامج المتعلقة بالانتخابات على قناة* رووداو

من الواضح أن القناة التلفزيونية الكردية الرئيسية رووداو (الشكلان 21 و 22) أيدت الحزب الديمقراطي الكردستاني (48 في المائة) والتحالف الكردستاني بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني / حركة التغيير (28 في المائة) في جميع البرامج الانتخابية، مع تغطية منخفضة بشكل لافت للنظر لبقية السياسيين العراقيين الفاعلين الرئيسيين الآخرين.

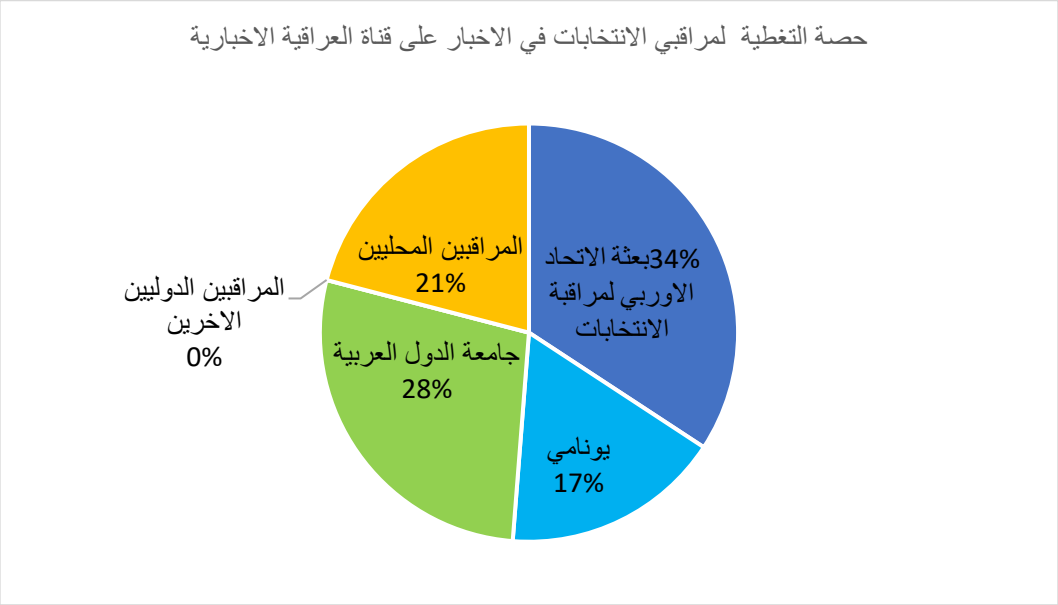


***الشكل 23***

خلال الفترة التي تم رصدها، اجتذبت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الاوربي (الشكل 23)، بإجمالي 8 دقائق، الجزء الرئيسي (34 في المائة) من تغطية المراقبين الدوليين في البرامج الإخبارية لقناة العراقية الإخبارية العامة متقدمةً على جامعة الدول العربية (6 دقائق ، 28 في المائة) وبعثة الأمم المتحدة (4 دقائق ، 17 في المائة). تم تقييم تغطية بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وجامعة الدول العربية على أنها محايدة تمامًا من حيث اللهجة.

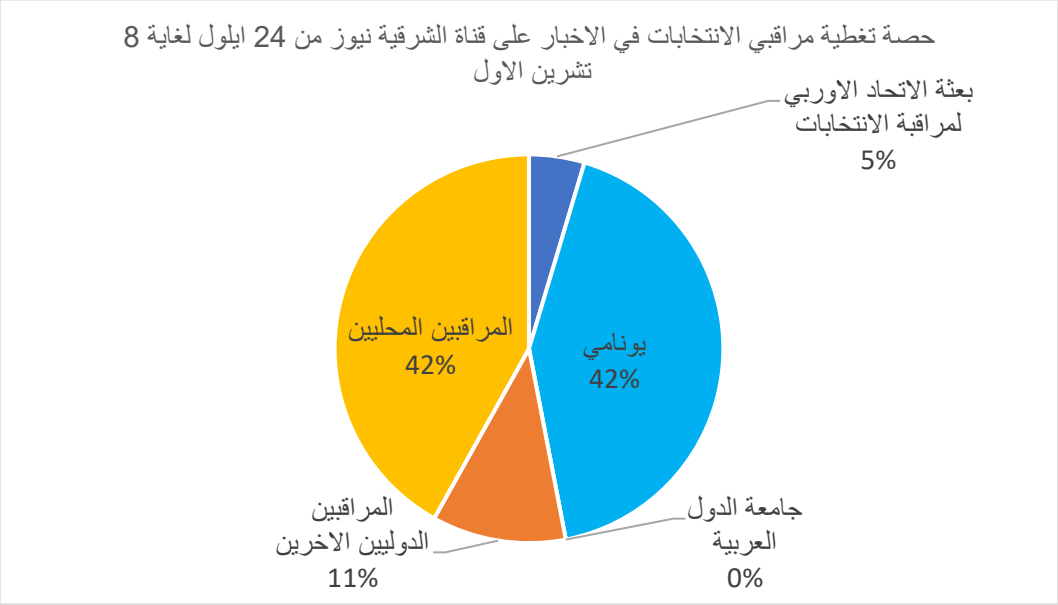


***الشكل 24***

خلال الفترة المرصودة، اجتذبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) (الشكل 24)، بمجموع 10 دقائق و 42 ثانية، الجزء الرئيسي (42 في المائة) من تغطية المراقبين الدوليين في البرامج الإخبارية على القناة التلفزيونية العربية الخاصة الرئيسية الشرقية نيوز متقدمة على بعثة الاتحاد الاوربي (دقيقة واحدة و 10 ثوانٍ، 5 في المائة) وجامعة الدول العربية (0

دقيقة، 0 في المائة). تم تقييم تغطية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات على أنها محايدة تمامًا من حيث اللهجة.

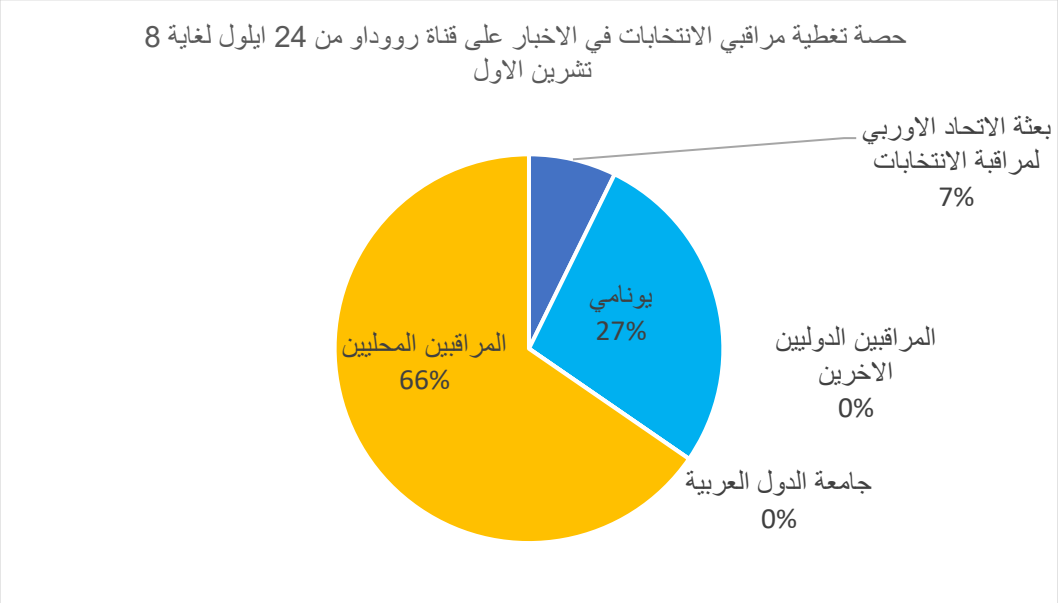


***الشكل 25***

خلال الفترة المرصودة، اجتذبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) (الشكل 25)، بإجمالي 3 دقائق، الجزء الرئيسي من تغطية المراقبين الدوليين في البرامج الإخبارية على القناة التلفزيونية الكردية الخاصة الرئيسية رووداو، متقدمة على بعثة الاتحاد الاوربي (دقيقة واحدة 7 في المائة) والجامعة العربية (0 دقيقة ، 0 في المائة). تم تقييم تغطية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات على أنها محايدة تمامًا من حيث اللهجة.

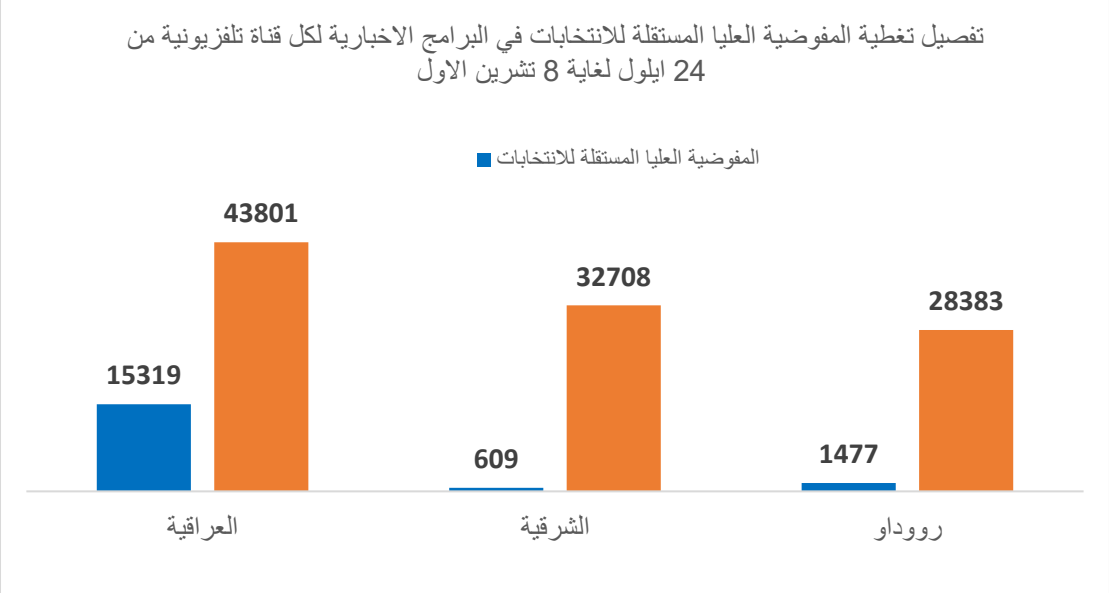


***الشكل 26****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

تظهر مدة تغطية القنوات التلفزيونية الثلاث المرصودة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في البرامج الإخبارية(الشكل 26) اهتمامًا كبيرًا من جانب قناة العراقية الإخبارية العامة بالترويج للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مقارنة بقناة الشرقية نيوز و رووداو. كما جاء ذلك نتيجة لقرار العراقية الإخبارية بعدم تغطية أنشطة الحملات والجهات السياسية المتنافسة في برامجها الإخبارية.

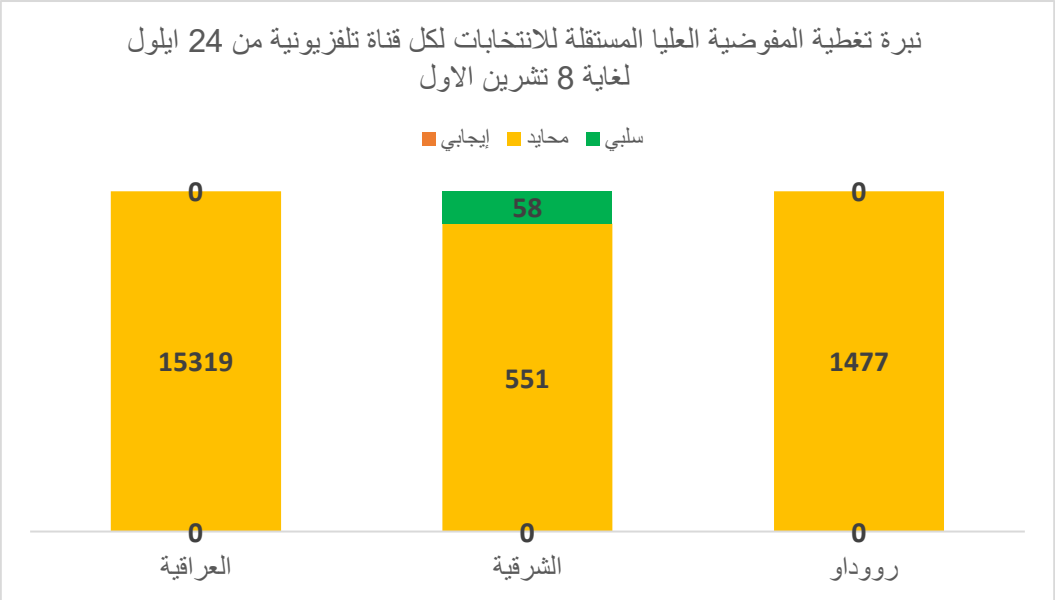


***الشكل 27****(تظهر مدة التغطية بالثواني)*

تم تقييم نبرة تغطية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من قبل القنوات التلفزيونية المرصودة على أنها محايدة تمامًا (العراقية نيوز و رووداو) أو محايدة في الغالب (الشرقية نيوز).

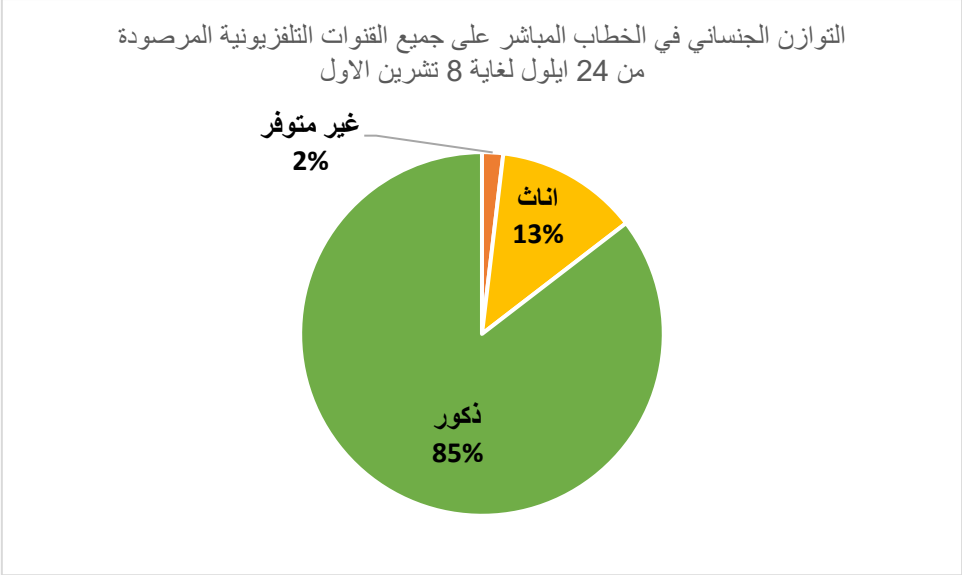


***الشكل 28***

يُظهر التوازن بين الجنسين في الخطاب المباشر (مثل المقابلات والمناظرات ) من قبل جميع الجهات الانتخابية خلال جميع البرامج المتعلقة بالانتخابات المُراقبة على قناة العراقية الإخبارية والشرقية نيوز و رووداو هيمنة ساحقة للفاعلين الذكور على الفاعلين الإناث.

---

**الملحق 2 - نتائج مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي - بعثة الاتحاد ألاوربي لمراقبة الانتخابات في العراق 2021**

## المنهجية

*قامت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات بمراقبة الصفحات والمجموعات العامة على الفيسبوك من 1 سبتمبر/ايلول حتى 15 أكتوبر/تشرين الاول 2021 ، باستخدام CrowdTangle بشكل أساسي.*

*تم ترميز وتحليل حوالي 5669 منشورًا باللغتين العربية والكردية من قبل فريق من ستة مراقبين عراقيين. تم تقسيم المراقبة إلى أربعة أقسام تركز إما على المرسل (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، المتنافسين السياسيين) ، أو على الرسالة (المعلومات المتعلقة بالانتخابات التي يتلقاها الناخبون ، و "أخرى": تغطية بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات ، اللغة التحريضية ، إلخ).*

| عنوان | منشورات الفيسبوك المحللة | نوع التحليل |
|---|---|---|
| المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية | 540 | بالصفحة |
| حملة على الإنترنت | 2،008 | بالصفحة |
| معلومات الانتخابات | 1169 | بالكلمات الرئيسية |
| آخر[1] | 1952 | بالكلمات الرئيسية |
| ***مجموع*** | ***5669*** | |

*في المجموع ، تم اختيار 31 صفحة لتتم مراقبتها بشكل منهجي (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمتسابقين السياسيين) ، مما أدى إلى تحليل 2548 مشاركة. بالإضافة إلى ذلك ، تم استخدام الكلمات الأساسية لإجراء عمليات بحث في جميع أنحاء الفيسبوك لتحديد الرسائل التي تمت مشاركتها حول مجموعة من المواضيع. كما تم تحليل حوالي 3121 منشورًا تم اختياره بالكلمات الرئيسية ، مستمدة من 1076 صفحة عامة و 180 مجموعة عامة.*

***المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية***
*تم تحليل جميع المنشورات الـ 540 التي تمت مشاركتها بواسطة صفحة المفوضية الرسمية من 1 سبتمبر/ايلول حتى 15 أكتوبر/تشرين الاول.*

| الفاعل | صفحات الفيسبوك المُختارة | منشورات الفيسبوك المحللة | | اجمالي صفحات الفيسبوك المُختارة | مجموع المنشورات المُحللة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عربي | كردي | | |
| المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية | 1 | 539 | 1 | ***1*** | ***540*** |

***حملة على الإنترنت***
*تم تحليل حوالي 2008 منشور أنتج أكثر من 250 تفاعلاً في 30 صفحة عامة مختارة: 16 صفحة عامة للمتنافسين البارزين أو الأحزاب أو الائتلافات باللغة العربية ، و 14 صفحة مثلها باللغة الكردية. تم اختيار الصفحات حسب*

| الفاعلين | صفحات الفيسبوك المُختارة | | منشورات الفيسبوك المحللة | | احمالي صفحات الفيسبوك المختارة | مجموع المنشورات المحللة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عربي | كردي | عربي | كردي | | |
| المرشحون / السياسيون | 8 | 7 | 508 | 338 | 15 | 846 |
| الأحزاب / الائتلافات | 8 | 5 | 309 | 253 | 13 | 562 |

[1] على الرغم من عدم تمثيلهم في هذا الملحق ، قامت بعثة مراقبة الاتحاد الأوربي بتحليل 1952 منشورًا حول مواضيع أخرى لإثراء التحليل خلال البعثة .يتضمن ذلك معلومات الانتخابات التي تمت مشاركتها ضمن 180 مجموعة عامة ؛ بالإضافة إلى اللغة التحريضية والعنف القائم على النوع الاجتماعي ، وتشويه سمعة العملية الانتخابية ، وفترة الصمت ويوم الانتخابات ، وتطورات ما بعد الانتخابات ، وتغطية بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وكبير المراقبين ، والتي تمت مشاركتها على 607 صفحات عامة أخرى على الأقل.

*التأثير على الأجندة السياسية (عدد المتابعين ، النشاط ، التفاعلات ، إلخ).*

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اعلام | 0 | 2 | 0 | 81 | 2 | 81 |
| *المنشورات المصنفة على أنها "ليست متعلقة بالحملة"* | *غير متوفر* | *غير متوفر* | *180* | *339* | *غير متوفر* | *519* |
| ***مجموع*** | ***16*** | ***14*** | ***997*** | ***1،011*** | **30** | ***2008*** |

***المعلومات التي تلقاها الناخبون حول الانتخابات***

*تم إطلاق عمليات البحث بالكلمات الرئيسية في جميع محتويات فيسبوك العامة ذات الصلة في العراق لتحديد المعلومات المتعلقة بالانتخابات.*

| عنوان | منشورات فيسبوك مُحللة | | تحليل صفحات الفيسبوك التي تشارك معلومات الانتخابات | | *إجمالي صفحات الفيسبوك التي تشارك المعلومات المتعلقة بالانتخابات والتي تم تحليلها* | *اجمالي المنشورات المحللة* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عربي | كردي | عربي | كردي | | |
| المعلومات التي تلقاها الناخبون حول الانتخابات | 372 | 790 | 187 | 282 | ***469*** | ***1162*** |

*تم تحليل حوالي 1162 منشورًا أنتج أكثر من 350 تفاعلًا باللغتين العربية والكردية من 1 سبتمبر/ايلول حتى 10 أكتوبر/تشرين الاول. نشأ المحتوى الذي تم تحليله من 469 صفحة عامة.*

## بيئة وسائل التواصل الاجتماعي

كان هناك 25 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي بحلول كانون الثاني) يناير 2021 (في العراق ، بزيادة قدرها 4 ملايين مستخدم عن عام2020.

كانت فيسبوك هي المنصة الأكثر شيوعًا (الشكل 1) . ظلت حصة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على موقع تويتر محدودة ، لكن بعض الفاعلين الرئيسيين ، بما في ذلك مقتدى الصدر ، حققوا وصولاً هائلاً على تويتر وجعلوا المنصة أداة تحديد أجندة لوسائل الإعلام القديمة.

شكل الرجال غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وكانوا ممثلين تمثيلا زائدا على تويتر و لنكدن (الشكل2).

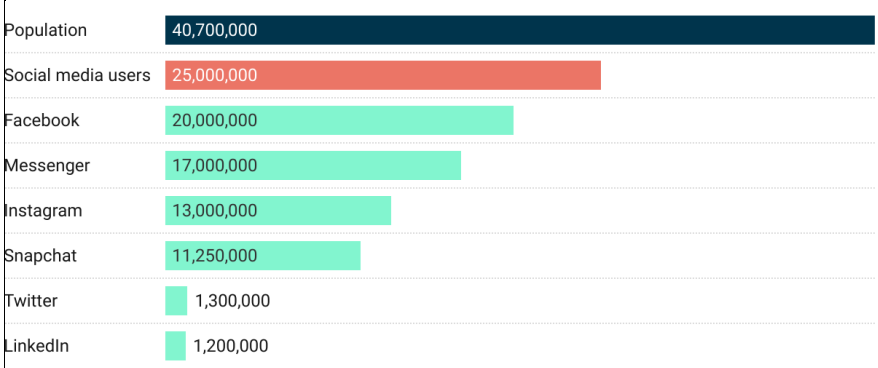


**الشكل 1. مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي حسب المنصة، كانون الثاني (يناير) 2021**

***المصدر: Datareportal - Digital Iraq 2021***

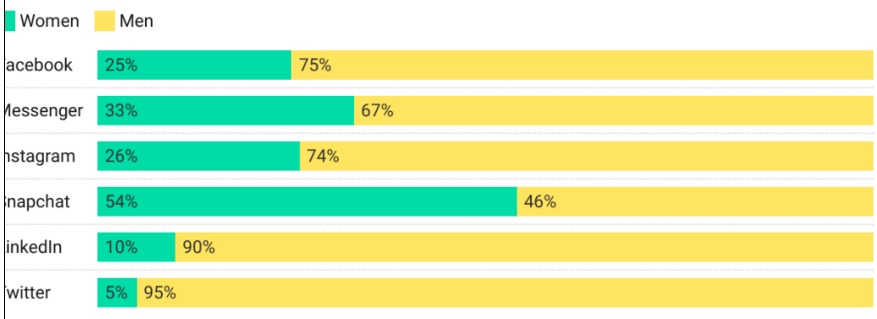


**الشكل 2. حصة المستخدمين من النساء والرجال حسب المنصة ، كانون الثاني/يناير 2021**

***المصدر: Datareportal - Digital Iraq 2021***

## التواصل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

في الفترة من 1 ايلول حتى 15 تشرين الاول ، زاد عدد متابعي الصفحة الرسمية للمفوضية على الفيسبوك بنسبة 38 ٪ ، حيث حصلوا على أكثر من 200000 متابع (الشكل 3). في المجموع ، تمت مشاركة 540 منشورًا ، ولدت أكثر من 1.06 مليون تفاعل ، على الصفحة الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. تزايدت نسبة النشر للمفوضية على الفيسبوك بشكل مطرد طوال الفترة (الشكل 4) وبلغت ذروتها في 8 و 10 تشرين الاول ، خلال أيام الاقتراع الخاصة والعادية. انخفض التواصل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكل حاد بعد يوم الانتخابات ، عندما تم تعميم دعوات للاحتجاجات ورسائل عدوانية تشوه سمعة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ، وكانت هناك حاجة ماسة إلى معلومات موثوقة.

استمر عدد متابعي صفحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الزيادة بزخم بعد يوم الانتخابات ، وكانت هذه الزيادة أسرع بكثير من جمهور قنوات التلغرام التي تشوه مصداقية العملية الانتخابية.

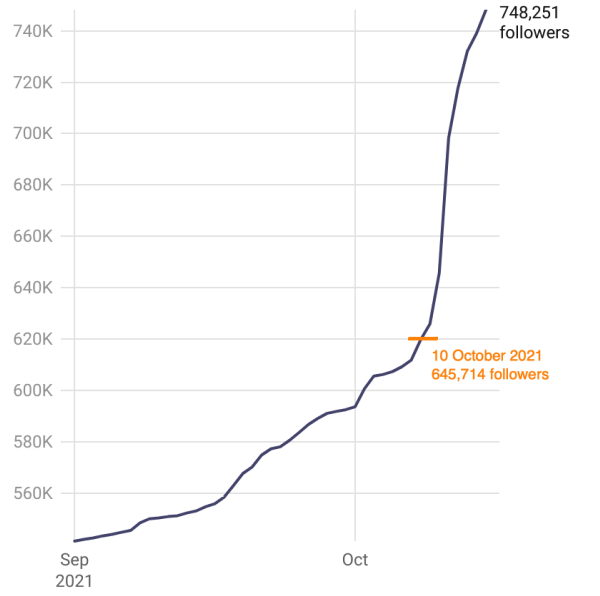


**الشكل 3. عدد متابعين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية 1 أيلول – 15 تشرين الاول. المصدر: CrowdTangle**

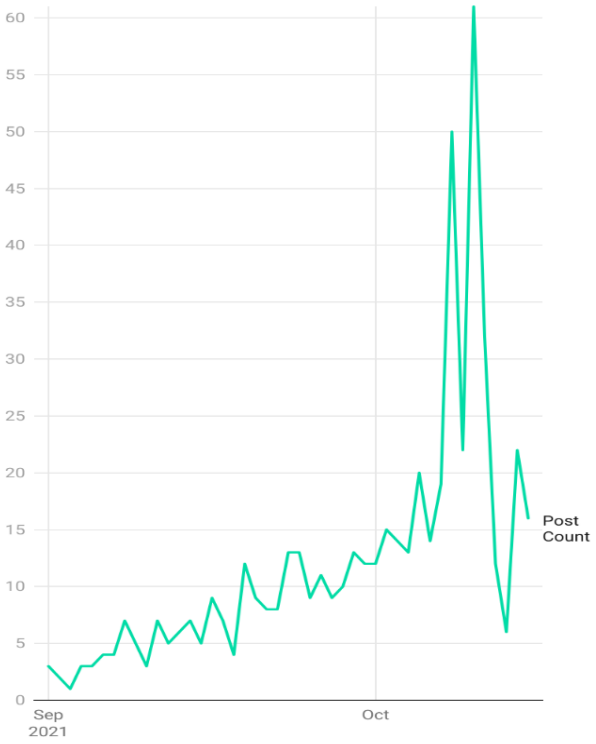


**الشكل 4. عدد منشورات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية 1 أيلول - 15 تشرين الاول . المصدر: CrowdTangle**

19صفحة لمكتب المحافظة الانتخابي بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، والتي لم تكن رسمية - لا توجد علامة تحقق زرقاء -، أظهرت مستويات مختلفة من المتابعين والنشاط (الشكلان 5 و6 ) ، من محدودة ( 25منشور خلال الفترة ،مكتب المفوضية في السليمانية) إلى نشطة للغاية ( 440منشور ،مكتب المفوضية الرصافة – بغداد). نشرت صفحات مكاتب المفوضية الانتخابية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات معلومات من الصفحة الرسمية للمفوضية فضلاً عن صور ومنشورات عن أنشطتها الخاصة.

بينما أصدرت صفحة الفيسبوك الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات منشورًا واحدًا فقط باللغة الكردية خلال فترة المراقبة ، كانت مفوضية الانتخابات في إقليم كردستان العراق (في أربيل والسليمانية ودهوك تنشر معلومات باللغتين العربية والكردية (كانت مكاتب المفوضية في السليمانية ودهوك الأقل نشاطا على الفيسبوك) وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كركوك ، وهي منطقة متنازع عليها ، موطن للناطقين باللغة العربية والكردية ، تنشر المعلومات باللغة العربية فقط .أدى هذا إلى الحد من كمية المعلومات الرسمية المتعلقة بالانتخابات المتاحة للسكان الناطقين باللغة الكردية.

| | Followers on Facebook on 1 Sept. 2021 | Followers on Facebook on 15 Oct. 2021 |
|---|---|---|
| IHEC Official | 541,300 | 748,300 |
| IHEC GEO Missan | 3,000 | 4,900 |
| IHEC GEO Basra | 3,500 | 6,300 |
| IHEC GEO Diwaniyah | 3,800 | 6,200 |
| IHEC GEO Dohuk | 6,400 | 7,600 |
| IHEC GEO Kerbala | 8,200 | 18,100 |
| IHEC GEO Samawah | 9,200 | 13,900 |
| IHEC GEO Sulaymaniyah | 9,700 | 11,200 |
| IHEC GEO Wassit | 9,800 | 14,800 |
| IHEC GEO Ninewa | 10,200 | 20,400 |
| IHEC GEO Rusafa-Baghdad | 11,900 | 15,200 |
| IHEC GEO Anbar | 12,300 | 15,100 |
| IHEC GEO Diyala | 12,900 | 18,700 |
| IHEC GEO Babylon | 12,900 | 19,100 |
| IHEC GEO Salah Al-Din | 17,600 | 24,200 |
| IHEC GEO DhiQar | 24,800 | 29,800 |
| IHEC GEO Kirkuk | 30,700 | 34,700 |
| IHEC GEO Erbil | 31,600 | 35,200 |
| IHEC GEO Najaf | 45,300 | 48,900 |
| IHEC GEO Karkh-Baghdad | 54,400 | 57,100 |

**الشكل 5. عدد متابعي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمي و مكاتب المفوضية في المحافظات من 1 ايلول حتى 15 تشرين الاول / المصدر: CrowdTangle**

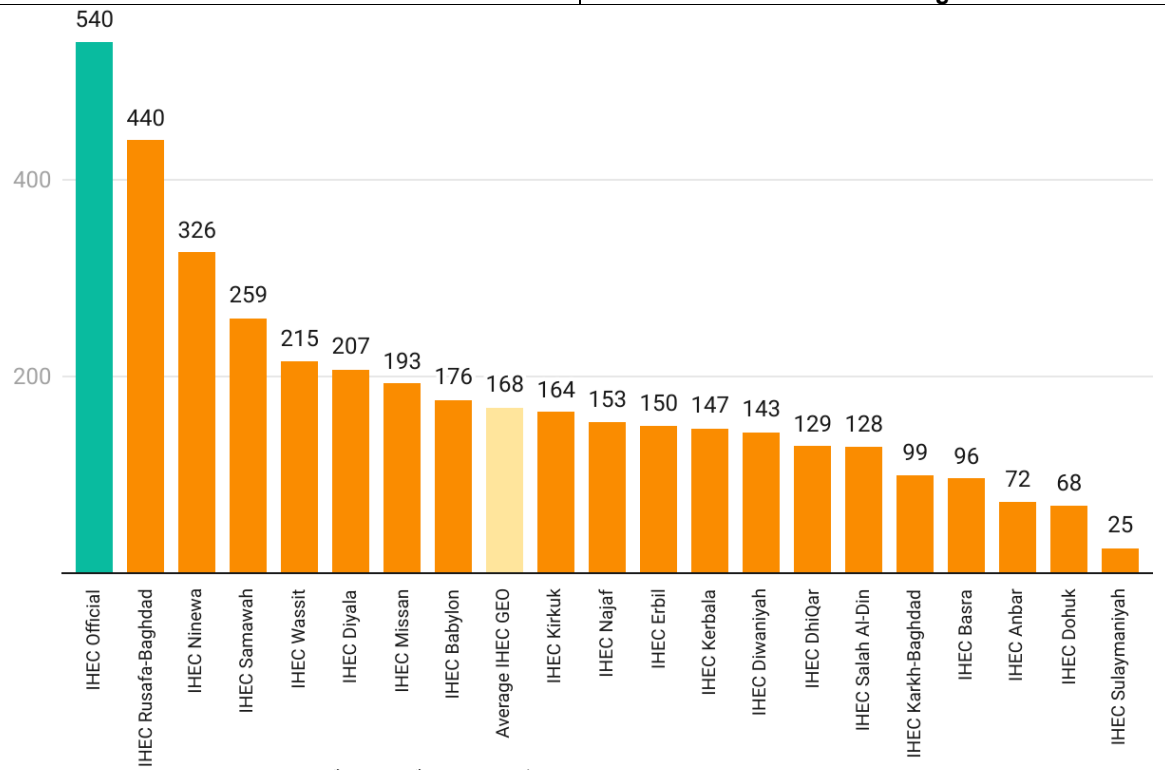


**الشكل 6. عدد المنشورات لمكاتب المحافظات الانتخابية للمفوضية**
**المصدر: CrowdTangle**

غطت المفوضية مجموعة من الموضوعات خلال الفترة ، مع التركيز على أنشطة المفوضية وكذلك على توعية الناخبين والرسائل التحفيزية للخروج الى التصويت (الأشكال 7 ، 9 ، 10). وشمل ذلك رسائل ومقاطع فيديو وصور محددة ، تستهدف مجموعات سكانية محددة: الشباب والنساء والنازحين والجيش والأقليات (شرح مقاعد الأقليات) (الشكل 8).

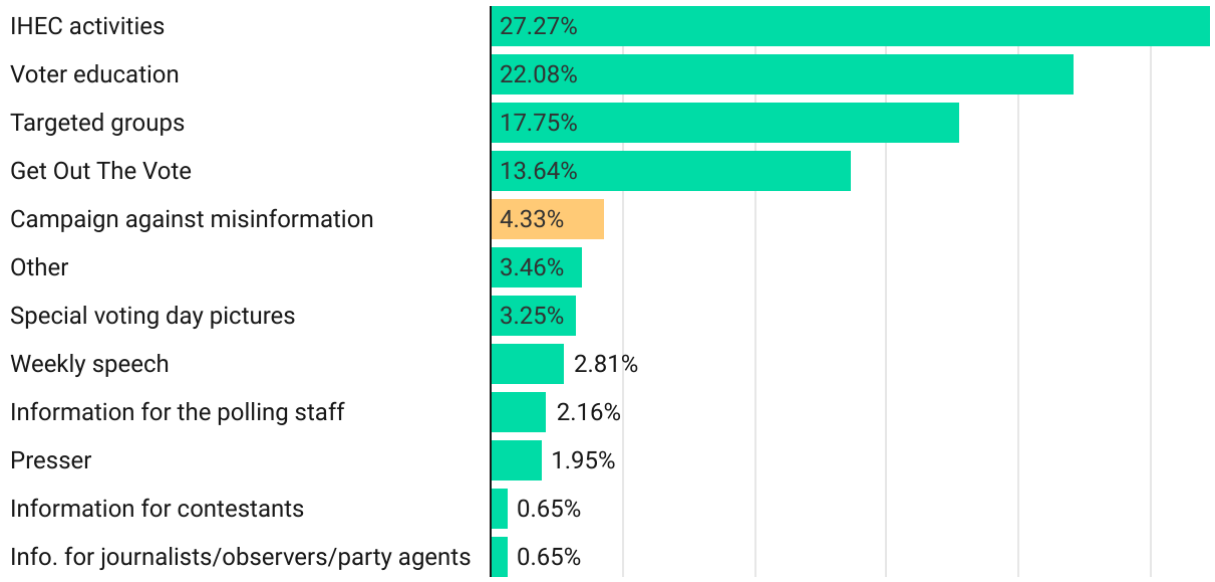


**الشكل 7. موضوعات المنشورات التي تم نشرها بواسطة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية من 1 أيلول حتى 9 تشرين الاول.**

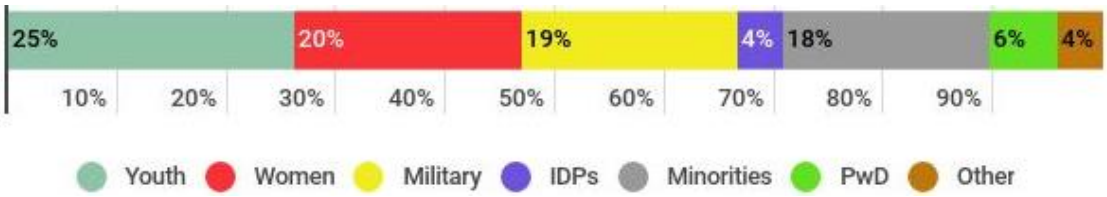


**الشكل 8. المجموعات المستهدفة في المنشورات واالتي تم نشرها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات-الرسمية من 1 ايلول حتى 9 تشرين الاول.**

وكانت أفضل المنشورات هي تدوينات توعية الناخبين ، والتعليقات على مادة الاقتراع وإجراءات التصويت. وجاءت معلومات حول التصويت الخاص وبطاقات الناخبين البيومترية ومواد الاقتراع الإلكتروني وتعيين موظفي الإقتراع أو حظر استخدام الهواتف الذكية في محطات الاقتراع من بين أكثر المشاركات تفاعلاً.

كان تعيين موظفي الإقتراع من أكثر القضايا التي تم التعليق عليها على صفحة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على فيسبوك ، مما أثار الكثير من التعليقات الغاضبة ("أنتم لجنة فاشلة وليس لديكم مصداقية ، أنتم تخدعون الناس" ، "المفوضية نفسها فاسدة ") ، ودعوات إلى مقاطعة الانتخابات من خلال استخدام هاشتاغ مثل: #خريج #نعم_لمقاطعة_الانتخابات # لن_أنتخب. بعد الانتخابات ، انتقدت تعليقات عديدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشدة بسبب تأخر إعلان النتائج الأولية ، واتهمت الهيئة بالتلاعب بالنتائج والفساد وعدم الثقة بشكل عام في عمل المفوضية.

منذ نهاية سبتمبر/ايلول ، أطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حملة لمواجهة المعلومات المضللة عبر الإنترنت ، ومشاركة المرئيات التي تعرض معلومات خاطئة وصحيحة. انطلقت الحملة في الأيام الأولى من تشرين الأول (أكتوبر) وتضخمت في أعقاب الانتخابات مباشرة. قدّرت بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات أنه في الفترة من 10 إلى 15 تشرين الأول (أكتوبر) ، كانت واحدة من كل عشرة منشورات التي تنشرها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحارب المعلومات المضللة (الشكل 10).

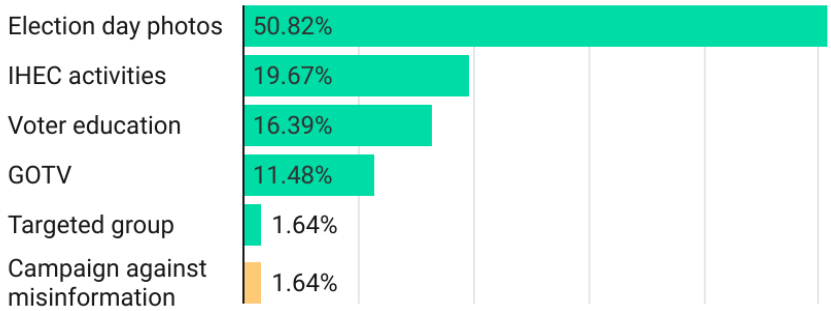


**الشكل 9. مواضيع المنشورات التي نشرت من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في يوم الانتخابات (2021/10/10)**

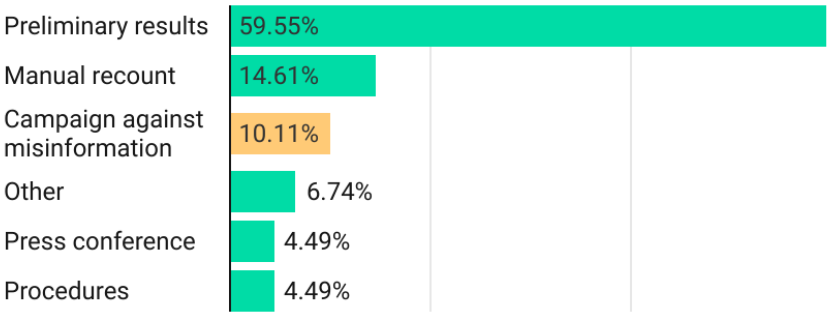


**الشكل 10. مواضيع المنشورات التي نشرت من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من 10 تشرين الاول (إغلاق مراكز الاقتراع) حتى 15 تشرين الاول.**

## المعلومات التي حصل عليها الناخبون حول الانتخابات

### *المنهجية*

*أطلقت بعثة مراقبة الانتخابات عمليات بحث على CrowdTangle لتحديد المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية التي تلقاها العراقيون على الفيسبوك في الفترة من 1 أيلول حتى 10 تشرين الاول. حددت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد ألاوربي 12 كلمة رئيسية لبدء عمليات البحث باللغتين الكردية والعربية: تسجيل الناخبين ، هوية الناخبين ، بطاقات الناخبين البيومترية ، بطاقات الاقتراع ، أجهزة التحقق من الناخبين ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، التصويت الإلكتروني ، بصمات الأصابع ، الانتخابات ، الإقبال ، العد اليدوي والنتائج الأولية. تم إطلاق عمليات البحث على الصفحات العامة التي اعتبرها فيسبوك وثيقة الصلة بالجمهور العراقي. المشاركات ذات أعلى مشاركة (350 وما فوق) تم ترميزها يدويًا وتحليلها (372 باللغة العربية ، و 790 باللغة الكردية).*

*ملحوظة: لم يتم تضمين جميع الصفحات والمنشورات العامة في البحث بواسطة CrowdTangle. علاوة على ذلك ، قد تكون بعض المنشورات ذات المشاركة الأقل قد ولدت اهتمامًا ولكنها لم ترق إلى الحد الأدنى اللازم ليتم ترميزها يدويًا بواسطة وحدة وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لبعثة الاتحاد ألاوربي لمراقبة الانتخابات. لذلك ، هذه لمحة سريعة عن المعلومات التي تمت مشاركتها على فيسبوك حول العملية الانتخابية وليست تقريرًا شاملاً.*

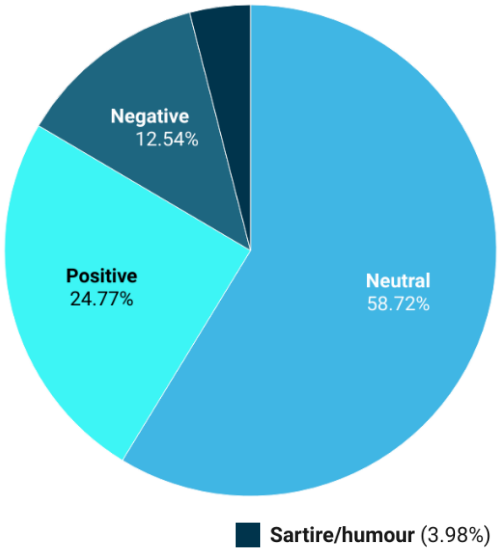


**الشكل 11. نبرة المنشورات المتعلقة بالانتخابات التي تمت مشاركتها من 1 أيلول حتى 10 تشرين الاول.**

كانت نبرة المعلومات المتعلقة بالانتخابات التي تمت مشاركتها على فيسبوك محايدة أو إيجابية في الغالب (الشكل 11). كانت وسائل الإعلام ، وكذلك الصفحة الرسمية للمفوضية والصفحات الحكومية ، من أبرز المرسلين. (الشكل 12)

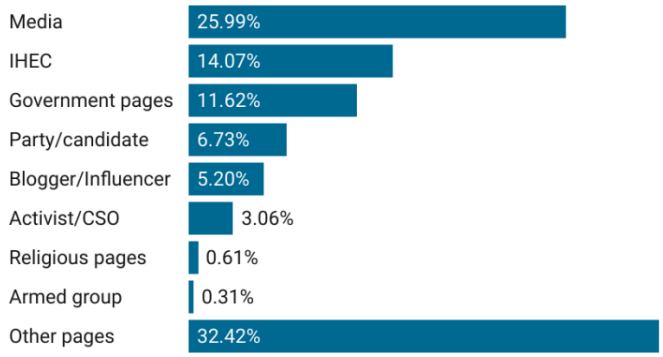


**الشكل 12. نوع الصفحات التي تشارك منشورات متعلقة بالانتخابات من 1 أيلول حتى 10 تشرين الاول.**

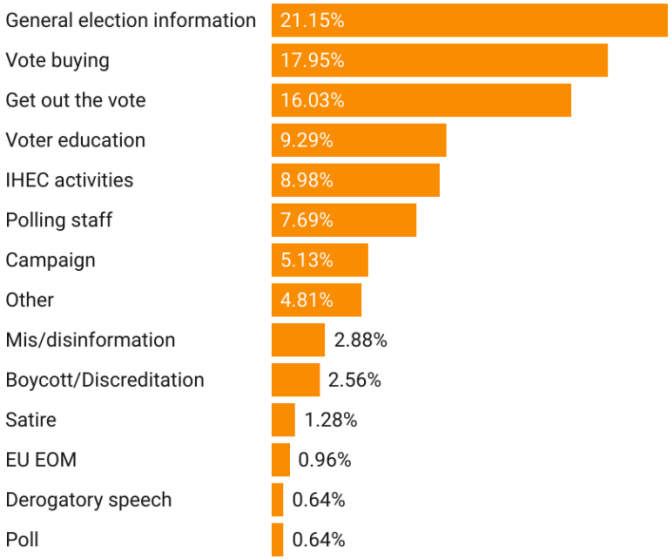


**الشكل 13. مواضيع المنشورات المتعلقة بالانتخابات التي تمت مشاركتها من 1 أيلول حتى 10 تشرين الاول.**

تناولت معظم المنشورات التي حللتها بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات معلومات عامة عن الانتخابات ، بالإضافة إلى المعلومات الفنية والرسمية (الشكل 13). وتمت مشاركة المنشور حول المكافأة المالية المقدمة للناخبين للحصول على بطاقات الناخبين البيومترية الخاصة بهم قبل أيام قليلة من الانتخابات ، على نطاق واسع من قبل صفحات وسائل الإعلام وكذلك الصفحات التي ليس لها انتماء واضح ، مما أدى إلى تفاعل عالي إضافة إلى تعليقات ساخرة .والجدير بالذكر أن المنشورات من الزعماء الدينيين السنة والشيعة التي حرمت بيع وشراء صوت الفرد كانت من بين أكثر المنشورات تفاعلًا مع المنشورات التي التقطتها بعثة الاتحاد الأوربي للمراقبة.

### *المعلومات التي تمت مشاركتها باللغة الكردية*

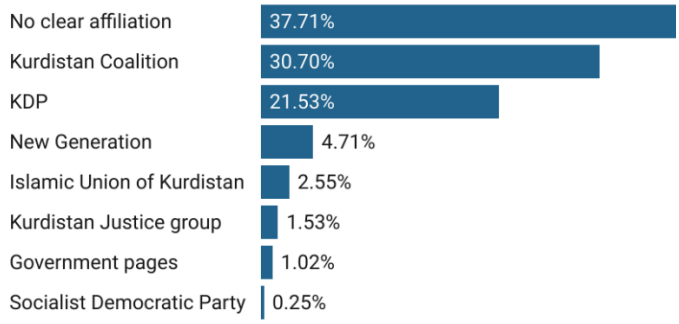


**الشكل 15. انتماء الصفحات التي تشارك منشورات متعلقة بالانتخابات من 1 ايلول حتى 10 تشرين الاول.**

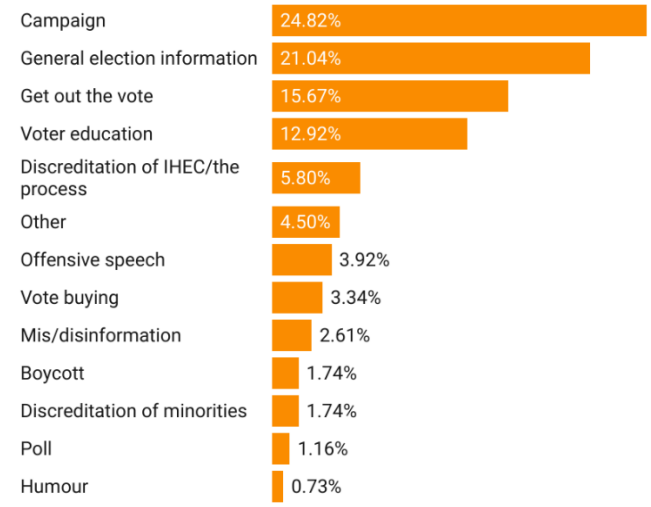


**الشكل 16. مواضيع المنشورات المتعلقة بالانتخابات التي تم نشرها من 1 أيلول حتى 10 تشرين الاول.**

تم تقييم لهجة المعلومات المتعلقة بالانتخابات التي يتم مشاركتها باللغة الكردية على أنها إيجابية في الغالب من قبل بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات. ومع ذلك ، فإن أكثر من واحدة من كل ثلاثة مشاركات تم تحليلها كانت سلبية (الشكل 14) ويمكن تفسير ذلك من خلال طبيعة المرسلين. على عكس المعلومات المفيدة والتقنية باللغة العربية ، كانت الرسائل التي يتم مشاركتها باللغة الكردية ذات طابع سياسي أكثر ، وتنشرها الأحزاب أو المرشحين أو الصفحات التابعة ، بما في ذلك الصفحات الإعلامية (الشكل 15).

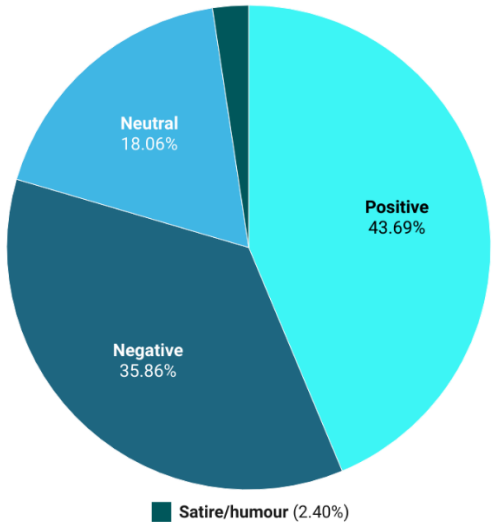


**الشكل 14. نبرة المنشورات المتعلقة بالانتخابات التي تم نشرها من 1 أيلول حتى 10 تشرين الاول.**

أعطت المعلومات الانتخابية الرسمية المحدودة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو الصفحات الحكومية المتوفرة باللغة الكردية مجالًا لمزيد من الرسائل المستقطبة والحزبية. شاركت الأحزاب الكبيرة والمتسابقون البارزون رسائل تحفيزية ونشروا حملة الخروج للتصويت ، وفي نفس الوقت تشويه سمعة الأقليات والتصويت للأحزاب الصغيرة (الشكل 16).

## حملة على الإنترنت

***الحملة باللغة العربية***

*صدّرت بعثة الاتحاد الأوربي للمراقبة الانتخابات 997 منشورًا تمت مشاركتها من قبل مجموعة مختارة من الأحزاب الرئيسية والمرشحين والائتلافات وصفحات القادة السياسيين على الفيسبوك من 1 أيلول حتى 9 تشرين الاول 2021 ، والتي أنتجت أكثر من 100 تفاعل. بمجرد التصدير ، تم ترميز المنشورات يدويًا لتحديد نوع المنشور والنبرة وموضوعات الحملة. تم تصنيف 180 منشورًا على أنها لا تتعلق بالحملة ؛ تم تحليل 817 المتبقية.*

| اسم الصفحة باللغة الإنجليزية | فئة | الانتماء | الصفحة الرسمية | المتابعون في 2021/09/01 | إجمالي المنشورات | إجمالي التفاعلات في فترة المراقبة | إعلانات | الإعلانات السياسية المدفوعة بالدولار الأمريكي من 08/25 حتى 10/15 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مقتدى الصدر** | سياسي | الصدريون | لا | 267383 | 58 | 582379 | 0 | 0 |
| **سائرون** | حزب | الصدريون | لا | 113375 | 222 | 2217 | 0 | 0 |
| **ائتلاف دولة القانون** | الائتلاف | ائتلاف دولة القانون | لا | 105966 | 60 | 67689 | 29 | 468 |
| **عمار الحكيم** | سياسي | الحكمة / تحالف قوى الدولة | نعم | 5192362 | 48 | 132498 | 4 | 100 |
| **تيار الحكمة** | حزب | الحكمة / تحالف قوى الدولة | لا | 79345 | 297 | 1648 | 0 | 0 |
| **محمد الحلبوسي** | سياسي | تقدم | نعم | 1035728 | 56 | 132622 | 0 | 0 |
| **تقدم** | ائتلاف | تقدم | نعم | 104510 | 159 | 23347 | 7 | 100 |
| **اياد علاوي** | سياسي | الوطنية الائتلاف الوطني | نعم | 666638 | 31 | 30570 | 12 | 139 |
| **حنان الفتلاوي** | مرشح | إرادة | نعم | 2181786 | 20 | 55251 | 0 | 0 |
| **خميس الخنجر** | سياسي | تحالف عزم | نعم | 531315 | 30 | 40233 | 0 | 0 |
| **تحالف عزم** | ائتلاف | تحالف عزم | لا | 13221 | 768 | 42937 | 45 | 451 |
| **تحالف الفتح** | ائتلاف | قوات الحشد الشعبي | لا | 0 | 138 | 86187 | 7 | 140 |
| **حيدر العبادي** | سياسي | النصر / تحالف قوى الدولة | نعم | 1436068 | 40 | 41350 | 0 | 0 |
| **النصر** | ائتلاف | النصر / تحالف قوى الدولة | نعم | 899277 | 153 | 126032 | 110 | 9533 |
| **علا التميمي** | مرشح | حركة وعي | لا | 13671 | 96 | 40879 | 3 | 100 |
| **امتداد** | حزب | تشرين | لا | 71776 | 102 | 151452 | 0 | 0 |

**الشكل 17. قائمة الصفحات التي تم رصدها ، والمنشورات والتفاعلات ، والإعلانات وحسابات الإنفاق. المصدر: CrowdTangle**

تمتع أصحاب المصلحة السياسيون ، بما في ذلك صفحات السياسيين البارزين والمرشحين وكذلك الأحزاب والائتلافات ، بأعداد غير متساوية من المتابعين وأظهروا مستويات مختلفة من النشاط .تم إنشاء عدة صفحات قبل الانتخابات بأشهر قليلة فقط وسجلت أعلى نسبة زيادة في النسبة المئوية ( انظر الشكل 18) ، بما في ذلك صفحة المرشحة علا التميمي (أنشئت في 7 حزيران 2021 )، وصفحة تحالف الفتح (تم إنشاؤها في 14 تموز 2021). في المقابل ، أظهرت الصفحات الثلاث التي رصدتها البعثة أكبر عدد من المتابعين (عمار الحكيم وحنان الفتلاوي وحيدر العبادي) جميعهم فقدوا متابعيهم خلال فترة المراقبة.

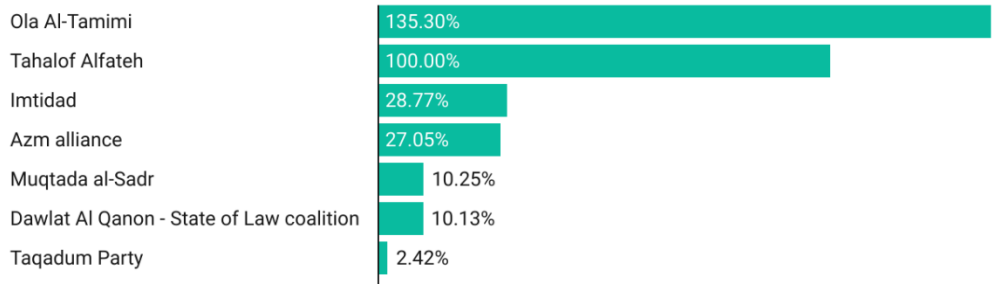


**الشكل 18. الصفحات التي سجلت أعلى نسبة نمو من 1 أيلول حتى 9 تشرين الاول**

**المصدر: CrowdTangle**

لجأت نصف الصفحات التي تمت مراقبتها إلى الإعلانات السياسية المدفوعة على الفيسبوك، على الرغم من أن المبلغ الذي تم إنفاقه وعدد الإعلانات التي يتم تشغيلها ظل محدودًا ( 110 إعلان كحد أقصى ، وأقل من 10000 دولار أمريكي ، الشكل 17) ومع ذلك ، قام المرشحون وكذلك صفحات الاطراف الثالثة بنشر إعلانات تدعم أحزابًا أو تحالفات ( بما في ذلك تحالف تقدم ، وحركة هوكوك ، وتحالف فتح ، وتحالف عزم ، والمرشحين المستقلين).

على الرغم من العدد المحدود للمنشورات التي تم نشرها والعدد المحدود من المتابعين ، أظهرت صفحة مقتدى الصدر ، التي تضمنت منشوراته عددًا كبيرًا من تغريداته ، مستويات عالية بشكل استثنائي من التفاعلات ، لا تقارن بأي صفحات أخرى يرصدها الاتحاد الأوربي . على العكس من ذلك ، كانت صفحة تحالف عزم نشطة جدًا في مشاركة المحتوى ، ولكنها أدت إلى تفاعلات قليلة.

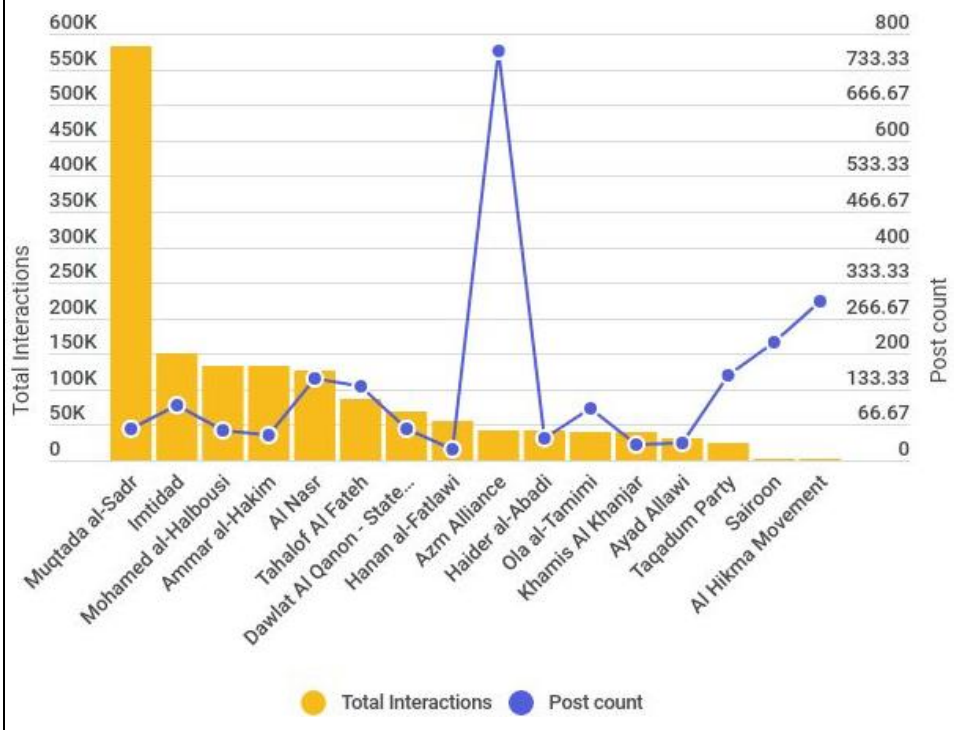


**الشكل 19. إجمالي عدد المنشورات وإجمالي التفاعلات من 1 ايلول حتى 9 تشرين الاول**

**المصدر: CrowdTangle**

كانت نبرة الحملة باللغة العربية في الغالب محايدة إلى إيجابية ، مع تصنيف2 ٪ فقط من المشاركات على أنها سلبية (الشكل20 ).

فقط نسبة محدودة من منشورات الحملة التي تم تحليلها تصور البرامج الفعلية للمرشحين .ما يقرب من ثلثي المنشورات صورت أحداث الحملة الانتخابية للمرشحين ، في حين شكلت ملصقات الحملة أكثر من واحد من كل عشرة منشورات .وتحدثت جزء من تدوينات المرشحين ، خاصة المرشحتين حنان الفتلاوي و علا التميمي ، عن انتهاكات للحملة ، واللاتي تم هدم معظم ملصقاتهن. قدمت حوالي5 ٪ من المنشورات رسائل توعية للناخبين ، بما في ذلك عينات الاقتراع وإجراءات خطوة بخطوة لمتابعة يوم الانتخابات (الشكل21 ).

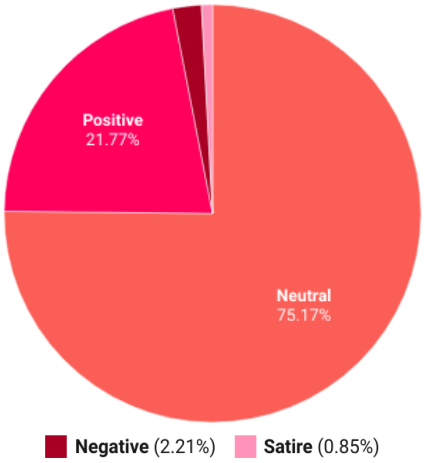


**الشكل 20. نبرة منشورات الحملة التي تم تحليلها**

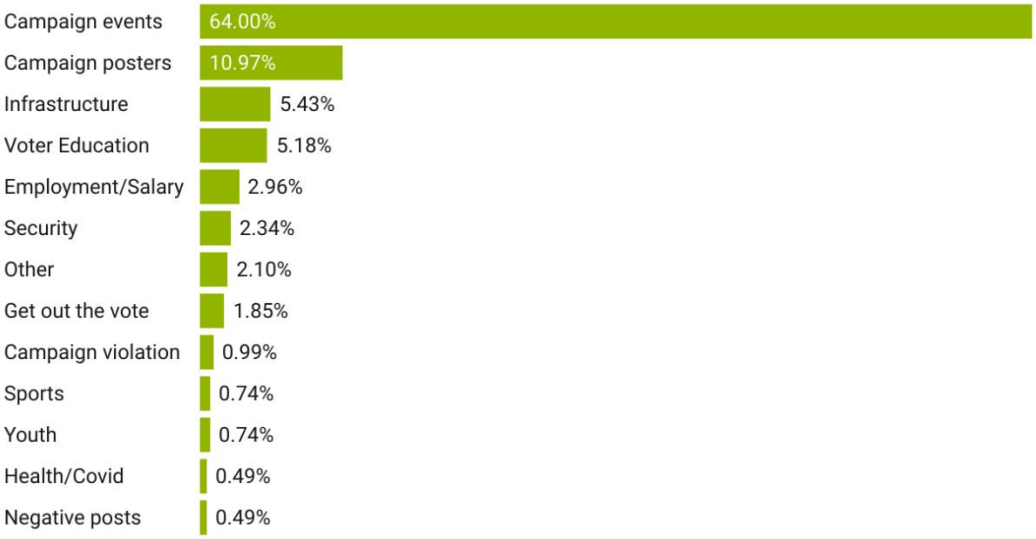


**الشكل 21. مواضيع منشورات الحملة المنشورة على فيسبوك**

***الحملة باللغة الكردية***

*صدرت بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات 1011 منشورًا تمت مشاركتها من قبل مجموعة مختارة من صفحات الأحزاب الرئيسية والمرشحين والائتلافات والقادة السياسيين على الفيسبوك من 1 ايلول حتى 9 أيلول 2021 ، والتي ولدت أكثر من 100 تفاعل. بمجرد التصدير ، تم ترميز المنشورات يدويًا لتحديد نوع المنشور والنبرة ومواضيع الحملة. في المجموع ، تم تصنيف 339 منشور على أنه غير متعلق بالحملة ؛ تم تحليل 672 المتبقية.*

| اسم الصفحة باللغة الإنجليزية | فئة | الانتماء | الصفحة الرسمية | المتابعون في 2021/09/01 | إجمالي المنشورات | إجمالي التفاعلات في فترة المراقبة | إعلانات | الإعلانات السياسية المدفوعة بالدولار الأمريكي من 08/25 حتى 10/15 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مسرور بارزانی** | سياسي | الحزب الديمقراطي الكردستاني | نعم | 2،579،071 | 56 | 395853 | 12 | 100 |
| **الحزب الديمقراطي الكردستاني كردستان** | حزب | معلومات الحزب الديمقراطي الكردستاني | نعم | 666359 | 1،153 | 208.877 | 270 | 649 |
| **فيان دخيل** | سياسي | الحزب الديمقراطي الكردستاني | نعم | 161،948 | 95 | 60279 | 0 | 0 |
| **بافل جلال طالباني** | سياسي | الاتحاد الوطني الكردستاني | نعم | 778.541 | 24 | 427،937 | 0 | 0 |
| **قوباد طالبانی** | سياسي | الاتحاد الوطني الكردستاني | نعم | 638.598 | 50 | 801159 | 0 | 0 |
| **الاتحاد الوطني الكردستاني** | حزب | الاتحاد الوطني الكردستاني | لا | 225579 | 64 | 48266 | 0 | 0 |
| **التحالف الكردستاني** | الائتلاف | حركة تغيير و الاتحاد الوطني الكردستاني | لا | 18،627 | 102 | 511101 | 140 | 99649 |
| **حركة غوران** | حزب | حركة تغيير | لا | 498442 | 199 | 70807 | 5 | 524 |
| **كي ان ان** | اعلام | حركة تغيير | لا | 1،997،263 | 1،341 | 969.096 | 51 | 1،326 |
| **شاسوار عبدالواحد قادر** | سياسي | حركة الجيل الجديد | لا | 1،016،802 | 12 | 754928 | 0 | 0 |
| **ان ار تی** | اعلام | حركة الجيل الجديد | لا | 3،445،444 | 3،326 | 13،141،129 | 23 | 1،802 |
| **الجيل جديد** | حزب | حركة الجيل الجديد | لا | 413.400 | 183 | 757215 | 29 | 1،784 |
| **سوران عمر سعيد** | سياسي | مجموعة عدالة كردستان | لا | 318،825 | 102 | 174294 | 0 | 0 |
| **د. مثنى امين** | سياسي | الاتحاد الاسلامي الكردستاني | لا | 180870 | 120 | 367.927 | 0 | 0 |

**الشكل 22. قائمة الصفحات التي تم رصدها ، والمنشورات والتفاعلات ، والإعلانات وحسابات الإنفاق**
**المصدر: CrowdTangle**

*كان عدد المنشورات والمتابعين للصفحتين الإعلاميتين أعلى بكثير مما هو عليه في الصفحات الأخرى ، مما أتاح للأطراف التي يدعمونها الوصول إلى جماهير كبيرة. ومع ذلك ، نظرًا لأن جزءًا من نشرهم كان مرتبطًا بنشاطهم الإعلامي ، فقد استبعدت بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات تلك المنشورات من إجمالي عدد المنشورات والتفاعلات ، ونبرة تحليل انتماء الصفحة (الأشكال 24 ، 25 ، 26) لتجنب تشويه النتيجة .*

سيطر قادة الأحزاب والائتلافات الرئيسية (الحزب الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني ، وحركة كوران ، والائتلاف الكردستاني ، والجيل الجديد ، وجماعة العدالة الكردستانية ، والاتحاد الإسلامي الكردستاني) على الحملة على فيسبوك للمتسابقين الأكراد ، وكذلك صفحات الحزب ووسائل الإعلام .صفحات توضح الانتماء لأحزاب معينة ، وتدعم مرشحيها علانية ، وتعرض إعلانات لهؤلاء المتنافسين.

كانت اثنتان من الصفحات الثلاث التي تولد أكبر عدد من التفاعلات تابعة للجيل الجديد (الشكل 23).

كما أظهرت صفحة التحالف الكردستاني ، التي أُنشئت في حزيران / يونيو 2021 ، عددًا كبيرًا من التفاعلات ، جنبًا إلى جنب مع صفحات قادة الاتحاد الوطني الكردستاني. ولدت صفحات الحزب الديمقراطي الكردستاني تفاعلات أقل ، على الرغم من وجود عدد كبير من المتابعين (مرسور بارزاني) أو عدد كبير من المنشورات (الصفحة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني).

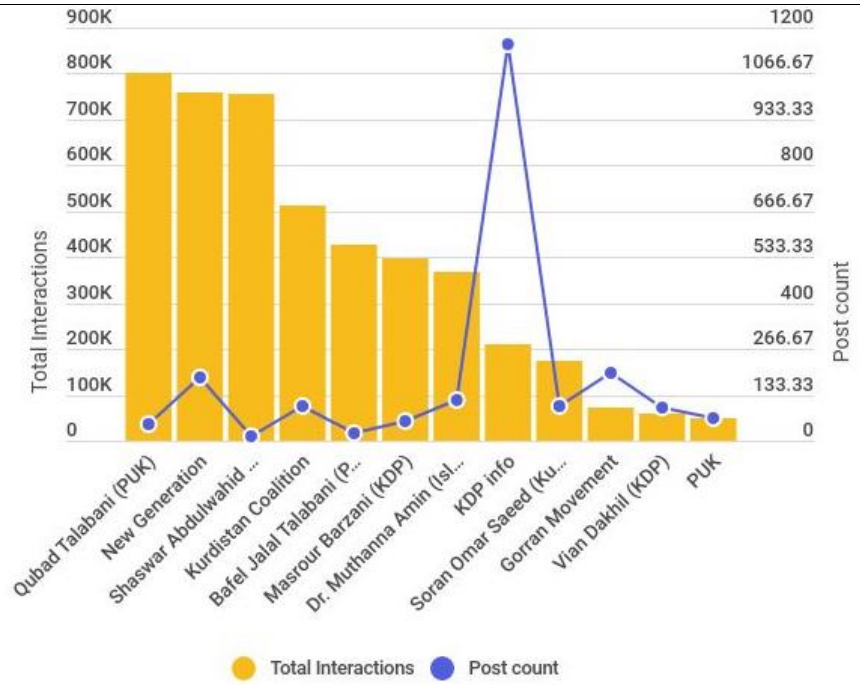


**الشكل 23. إجمالي عدد المشاركات وإجمالي التفاعلات من 1 ايلول حتى 9 تشرين الاول**
**المصدر: CrowdTangle**

لجأت الصفحات التي يراقبها الاتحاد الأوربي إلى الإعلانات السياسية بشكل غير متساوٍ ، سواء من حيث عدد الإعلانات التي تمت مشاركتها (270 إعلانًا للصفحة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، و 140 إعلانًا للصفحة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، و 140 إعلانًا للتحالف الكردستاني و 29 فقط للجيل الجديد) ومن حيث المبلغ الذي تم إنفاقه (ما يقرب من 100000دولار أمريكي للتحالف الكردستاني ، أو 94 في المائة من إجمالي المبلغ الذي تم إنفاقه من خلال 14 صفحة تم رصدها من 25 أب حتى 15 تشرين الاول).

على الرغم من أن أكثر من نصف المشاركات التي تم تحليلها كانت ذات نبرة إيجابية ، فقد تم تصنيف واحد من كل خمسة على أنه سلبي .كانت تلك في الغالب منشورات تنتقد السلطات الكردية الحالية(" الفساد "،" الأكاذيب") ( الشكل24 ).

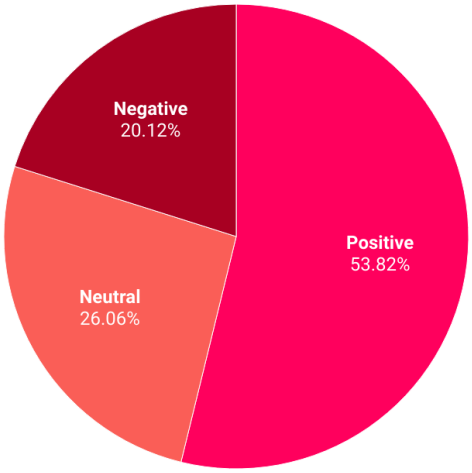


**الشكل 24. نبرة منشورات الحملة التي تم تحليلها**

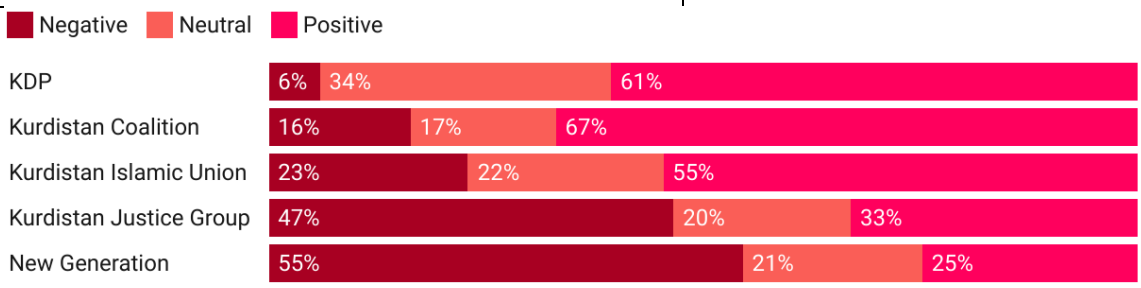


**الشكل 25. نبرة المنشورات التي تم تحليلها حسب انتماء الصفحة**

شكلت المشاركات السلبية 55 ٪ من منشورات الصفحات التابعة للجيل الجديد و 47 ٪ من منشورات مجموعة عدالة كردستان ، التي تم تحليلها بواسطة بعثة مراقبة الاتحاد الأوربي (الشكل25 ) . على العكس من ذلك ، شكلت المشاركات السلبية 6٪ و16 ٪ على التوالي من مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني والتحالف الكردستاني التي تم تحليلها.

باستثناء الصفحات الإعلامية (ان ار تي و كي ان ان)، شكلت الصفحات التابعة للتحالف الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني أكثر من نصف الصفحات التي تشارك منشورات الحملة التي حللتها بعثة الاتحاد الأوربي (الشكل26 ).

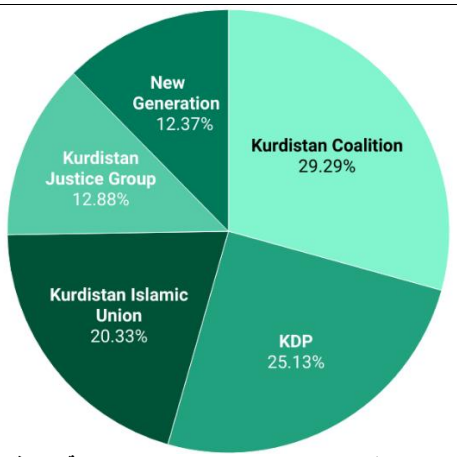


**الشكل 26. ارتباط الصفحات التي تشارك منشورات الحملة التي قامت بعثة الاتحاد الاوربي بتحليلها**

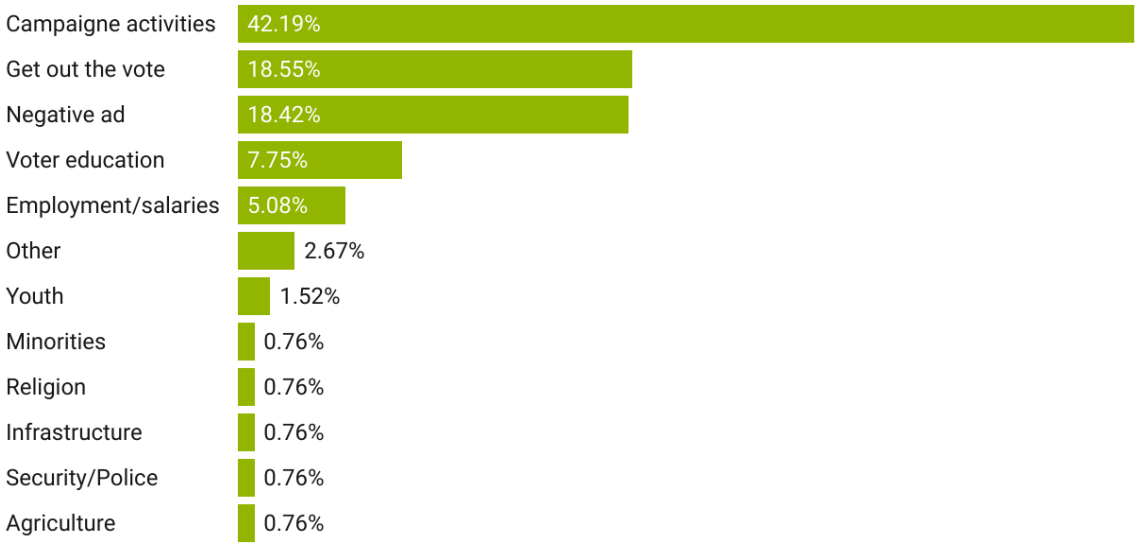


**الشكل 27. مواضيع منشورات الحملة المنشورة على الفيس بوك والتي تم تحليلها من قبل بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات**

معظم منشورات الحملة التي تمت مراقبتها والتي تمت مشاركتها (87٪) لم تصور البرامج الفعلية للمتسابقين (الشكل 27). بينما غطت 42٪ من المنشورات أنشطة وفعاليات الحملة ، وصُنفت 18٪ على أنها إعلانات سلبية أو منشورات تنتقد المعارضين .تضمنت حوالي 8 ٪ من المنشورات رسائل توعية للناخبين .من بين المنشورات القائمة على الموضوع ، كان التوظيف / الرواتب هو الموضوع الأكثر مناقشة (5٪).